



التخطيط المالى ومصادر تمويل المشروعات

تأليف

دكتور

خيرى على الجريرى

قسم إدارة الأعمال

كلية التجارة - جامعة القاهرة

مراجعة

استاذ دكتور

محمد على شهيب

استاذ إدارة الأعمال

ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث

جامعة القاهرة





التخطيط المالى ومصادر تمويل المشروعات

تأليف

دكتور

خيرى على الجزيرى



قسم إدارة الأعمال

كلية التجارة جامعة القاهرة

مراجعة

أستاذ دكتور

محمد على شهيب

أستاذ إدارة الأعمال

ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث

جامعة القاهرة

١٩٩٤

محتويات الكتاب

الصفحه

الصفحه

الصفحه

الصفحه

الصفحه

الصفحه

الصفحه

الوحدة الأولى : الإطار العام لوظيفة التخطيط المالى

الهدف :

التعريف بمحتوى ومكونات وظيفة التخطيط المالى من خلال عرض للمهام الرئيسية لوظيفة التخطيط المالى .

المكونات:

١/١ مقدمة

٢/١ تخطيط الربحية

٣/١ تخطيط التدفقات النقدية

٤/١ تخطيط السيولة

٥/١ تخطيط الاحتياجات الرأسمالية

٦/١ تعبئة الإحتياطيات الرأسمالية

٧/١ تحديد الأولويات فى عملية التخطيط المالى

٨/١ تسويق الأسهم .

٩/١ تذكر أن

١٠/١ أسئلة الوحدة الأولي

١/١ مقدمة :

تحتل عملية التخطيط المالى مركزاً رئيسياً فى عملية التخطيط الشاملة على مستوى المنشأة . ففى التخطيط المالى يتم تقييم مختلف الاستراتيجيات والبدائل الخاصة بمسارات الشركة مالياً وذلك من حيث مدى ربحية هذه الاستراتيجيات ومدى توافر مصادر التمويل اللازمة والقدرة على تمويل هذه البدائل . ولذا فإن عملية التخطيط بالنسبة للمنشأة ككل تتجمع فى النهاية فى صورة خطة مالية والتى تمثل بدورها إختباراً لمختلف خطط المشروع المختلفة من تسويق وإنتاج ...الخ .

* أهداف التخطيط المالى .

يهدف التخطيط المالى فى أية منظمة إلى تحقيق مايلى :

أ- تقييم الخطط المالية المختلفة اللازمة لضبط مستوى ربحية المنظمة.

ب- تمكين الإدارة من إتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بالتخطيط الاستثمارى والاستثمار فى الأصول الأخرى.

جـ - الاستخدام الأمثل للنقدية المتاحة فى المنشأة.

د- توفير الإحتياجات المالية المطلوبة.

وفيما يلى سنقوم بتفصيل هذه المهام والتى تكون إطار وظيفة التخطيط المالى

٢/١ تخطيط الربحية

يعتبر تحقيق عائد مناسب على الأستثمار هدفاً هاماً لكل نشاط من أنشطة المنشأة . فإذا لم يكن هناك إمكانية لتحقيق عائد مناسب على الأستثمار بالنسبة لمنشأة ما فى الأجل الطويل فإنه فى هذه الحالة يكون من الأفضل تصفية هذه المنشأة واستثمار تلك الأموال فى مجال آخر .

وعلى هذا فإن نقطة البداية فى التخطيط المالى تتمثل فى تحديد معدل العائد الحالى على الاستثمار فى المنشأة وذلك بفرض تحديد ما إذا كان هذا العائد مناسباً أم لا . وهنا فإن الأرقام الواردة بقائمة المركز المالى لايجب إستخدامها كما هى

لحساب العائد الحالى على الأستثمار . ويرجع ذلك إلى أن هناك العديد من البنود فى قائمة المركز المالى والتى لاتعكس القيم الحقيقية للأصول المعبرة عنها . فغالباً ماتكون هناك قيما للأراضى والمبانى يتم اثباتها كقيم دفترية فى حين أن هذه القيم الدفترية تقل كثيراً عن قيمتها السوقية عند إجراء عملية التخطيط ، وأيضاً قد يحدث العكس .

وبالتالى فإن حساب العائد الحالى على الاستثمار لابد وأن يتم حسابة على أساس القيمة السوقية للشركة وأصولها . ويرجع ذلك إلى أنه عندما يتبين عدم مناسبة العائد الحالى على الاستثمار فقد تختار المنشأة عملية التصفية الإختيارية لأعمالها- بدون ضغط الوقت . وإستثمار أموالها فى مجال آخر يحقق مستوى العائد المناسب على الاستثمار .

وعلى سبيل المثال ففى إحدى شركات البترول المصرية التى تمتلك شبكة من محطات توزيع الوقود فى المناطق غير الحضرية ، فقد ينتج عن الإمتداد العمرانى والتوسع زيادة كبيرة فى أسعار الأراضى فى المناطق المقام عليها محطات التوزيع . ومن هنا فقد أصبح الربح المحقق من محطات التوزيع مقارناً بقيمة الموقع المقامة عليه المحطة ضئيلاً جداً .

وبالتبعية فقد تم إغلاق العديد من هذه المحطات وتم إما بيع الأراضى المقام عليها المحطة أو إستثمار هذه الأراضى فى إقامة منشآت إدارية . وتم إستخدام بعض العائد المحقق من بيع الأراضى أو بيع المكاتب الإدارية فى إستئجار أو شراء مواقع لمحطات وقود فى أماكن جيدة ولكن ذات موقع تكون الأراضى فيه مازالت رخيصة بنسبة كبيرة .

ويتضح من المثال السابق أن هناك العديد من الشركات والتى قد تقوم بإساءة إستخدام اصولها ، وذلك عندما تقبل عائداً منخفضا مقارناً بالقيمة السوقية للإستثمار فى هذه الأصول .

وعلى ذلك فإن أحد هذه الأهداف الرئيسية لتخطيط الربحية هو العمل على التأكد من وجود عائداً مناسباً على القيمة السوقية للشركة وأصولها وليس عائداً مناسب مقارناً بالقيمة الدفترية المنشورة فى قوائمها المالية . وفى حالة ما إذا أوضح تقييم المنشأة أنها لاتحقق العائد المناسب فإن تحسين العائد على الاستثمار لابد وأن يكون نقطة التركيز الرئيسية لأهداف المنشأة فى هذه الحالة .

٣/١ تخطيط التدفقات النقدية .

عند التخطيط طويل الأجل يتعلق الأمر بإستخدام الأموال المشتقة من الأملاك والأرباح المحتجزة . ومن المهم أن يتم إتخاذ قراراً مبكراً ما أمكن لتحديد ما إذا كان سيتم استخدام هذه الأموال فى مجال الأنشطة الحالية للمنشأة . ومثال على ذلك استخدام هذه الأموال لتحسين أداء التسهيلات الحالية وعمليات التوسع فى الطاقة الإنتاجية أو إستخدام هذه الأموال فى مناطق جديدة ومجالات جديدة . وهنا تأتى الحاجة إلى التخطيط النقدى كشرط مسبق قبل الأستثمار فى مناطق جديدة ومجالات جديدة وبمعنى آخر تنويع مجالات الاستثمار . وهذا الشرط المسبق يعتبر أساسيا فى هذه الحالة لتحاشى ضياع الأموال المستثمرة :

ومثال على ذلك المفهوم يمكن تقديم حالة إحدى شركات صناعة الأسمنت . ففى هذه الشركة تم الانفاق على تطوير إحدى طرق الإنتاج التى أدت إلى تخفيض تكلفة الانتاج إلى حد كبير ، ولكن نتج عن ذلك ايضاً فائض فى الطاقة الانتاجية . وبالتالى فقد أدت زيادة الاستثمارات فى صناعة الاسمنت إلى تخفيض أسعار الاسمنت من ٢٨٠ جنيه للطن إلى ١٢٠ جنيه للطن . وفى هذا المجال فقد كان هناك عدد قليل من الشركات التى أدركت اتجاه تطور الأحداث بشكل مبكر عن غيرها من الشركات فقامت بإستثمار فائض أموالها فى عمليات تنويع فى مجالات النشاط تمثل فى إمتداد نشاطها إلى العمل فى صناعة مواد البناء المكملة الأخرى ، وهنا فإنه بالإضافة إلى تقليل خسارة هذه الشركات نتيجة إنخفاض الأسعار فإن هذه الشركات قد نجحت فى تحرير جزء من أموالها من صناعة الأسمنت التى زاد مستوى المعروض من منتجاتها .

وللأسف ، فإن هناك العديد من الشركات التى تفتقد تلك النظرة المستقبلية ، وبالتالى الاستمرار فى ضخ الأموال فى نفس مجالها الصناعى حتى تفاجأ فى وقت معين بتدهور الأسعار . ومن ثم ما قد يترتب على ذلك من تمكن الشركات العملاقة فى نفس المجال الصناعى من اخراج الشركات الضعيفة من مجال الأعمال وبالتالى تحمل خسارة كلية ناتجة عن التصفية بالنسبة لهذه الشركات التى لم تتمكن من أداء وظيفة التخطيط المالى بشكل كفء.

٤/١ تخطيط السيولة .

غالبا ما ينظر إلى تخطيط السيولة على أنها موضوع يتعلق بالأجل القصير . من ناحية أخرى فقد يمتد تخطيط السيولة للأجل الطويل وذلك في فترات نقص الموارد النقدية . وعلي ذلك ، فإنه فى الحالتين تمثل السيولة إحدى مهام المنشأة التى تتعلق بتحديد :

- ما إذا كان هناك نقصاً محتملا فى الموارد النقدية ؟
- ماهو حجم النقص فى الموارد النقدية ؟
- ما هو توقيت حدوث النقص في الموارد النقدية ؟
- ماهى الإجراءات التى تتخذ لمواجهة نقص الموارد النقدية ؟

إن عدم توافر السيولة لدى منشأة ماكنتيجة لنقص مواردها النقدية يمثل فى كثير من الأحيان سبباً رئيسياً لفشل منشآت الأعمال . وفى الحالات البسيطة نسبياً فقد يؤدى عدم توافر الموارد النقدية إلى إجبار المنشأة على التوقف عن إستكمال مشروعات مربحة . ومن ثم التسبب فى عدم جنى ثمار التخطيط فى المجالات الأخرى.

١/٤/١ إدارة النقدية

إن أفضل الطرق لتخفيض حجم الحاجة للإحتفاظ بأصول نقدية أو شبه نقدية بالنسبة لمنظمات الأعمال هى إيجاد إدارة للنقدية . وفى هذا المجال وكجزء من إدارة النقدية يمكن لقسم الحسابات فى المنظمة أن يزيد كفاءته بتعجيل إرسال الفواتير وحسابات القبض المطلوب تحصيلها إلى العملاء المدينين بأسرع ما يمكن . وفى نفس الوقت يتم مقابلة المطالبات الخاصة بالدائنين طبقاً لخطة زمنية محددة تمكن المنظمة من إستغلال الخصم المكتسب (الممنوح من الدائنين) بأعلى كفاءة ممكنة .

وكجزء هام من إدارة النقدية تأتى عملية الاشراف الدقيق والتنسيق بين الحسابات الخاصة بالمنشأة فى البنوك المختلفة وبين الأصول النقدية المتاحة للمنشأة وإدارة هذه الحسابات والأصول النقدية وفقا لجدول زمنى محدد ودقيق .

وحتى يمكن مراعاة المخاطر المحتملة وبالتالى الاحتفاظ برصيد معين يعبر عن رصيد الأمان فيجب تحديد الخطوط الأساسية لحدود الائتمان بالتعاون مع البنوك التى تتعامل معها المنشأة وبحيث توضح هذه الحدود أنه لايتم إستخدام الائتمان فى تغطية الاحتياجات النقدية إلا فى حالات الحاجة وبأفضل شروط فى صالح المنشأة وذلك فى ضوء مدة الحاجة إلى هذا الائتمان وأيضاً فى ضوء الظروف العامة السائدة فى سوق المال .

ولتنفيذ هذه المهام فغالباً ما تجد المنشآت الكبيرة نفسها مضطرة لتوظيف مديراً للنقدية وبحيث تكون وظيفته الأساسية المحافظة على تحقيق أعلى معدل دوران ممكن للأصول السائلة بالمنشأة ، وأيضاً إيجاد ترتيبات محدده لسياسة تعامل مثلى فيما يتعلق بالتعامل مع المدينين والدائنين .

وفى تحليل لوظيفة مدير النقدية فى بعض الشركات الأمريكية وجد أن هؤلاء غالباً ما يكونوا قادرين على تدعيم وتمويل الزيادة المفاجئة فى المبيعات بشكل حاد وبدون الحاجة إلى زيادة الأصول السائلة لدى المنشأة أو بحجم زيادة منخفض جدا فى هذه الأصول وذلك من خلال الإدارة الجيدة للنقدية . إن تحقيق ذلك لايخفض حاجة المنشأة فقط للأموال ولكن أيضا يزيد بدرجة عالية من ربحية المنشأة وذلك عن طريق تخفيض التكاليف التى يتم تحملها فى سبيل الحصول على هذه الأموال .

بالإضافة إلى ماتقدم فقد تقوم المنشأة بتخفيض الحاجة إلى الاحتفاظ بأصول سائلة وأيضاً تحسين موقف المنشأة من حيث السيولة عن طريق السياسات التالية :-

١- القيام بإتباع سياسة تأجير الأصول الرأسمالية بدلاً من شراء هذه الأصول، كما هو الحال بالنسبة للمبانى والآلات ومعدات النقل مثلاً .

٢- تنفيذ أعمال الشركة بدون الحاجة إلى الخدمات المساعدة مثل الاستغناء عن وجود أسطول لنقل عمال الشركة ، الآلات الكاتبة ، الحاسبات . والاعتماد فى الحصول على هذه الخدمات من منشآت آخرى .

٣- تأخير عمليات الشراء وعمليات الصيانة الرئيسية .

٤- مراقبة المخزون والمدينين .

وبطبيعة الحال فإن الأربع سياسات التى تم ذكرها تعبر عن إجراءات طويلة الأجل للتأثير فى السيولة الخاصة بالمنشأة وعلى ذلك فيجب أن يتم دراستها بشكل كاف قبل إتخاذ قرار بإتباع أيا منها . وعلى ذلك فهى تعتبر جزء هام من التخطيط المالى ولكن على مستوى الشركة ككل .

١/٥ تخطيط الاحتياجات الرأسمالية .

حتى يمكن تخطيط الاجراءات الرئيسية اللازمة لتغطية الاحتياجات الرأسمالية المنشأة فى المستقبل ، فإن تحديد توقيت وحجم الأحتياجات الرأسمالية يجب أن يتم بدقة وبوضوح . وفى هذا الصدد فإن العوامل التالية يجب أخذها فى الإعتبار :

١- التدفقات النقدية الناتجة عن الارباح وأقساط الاهلاك فى المستقبل

٢- المدفوعات النقدية للشركاء أو المساهمين .

٣- الإحتياجات الرأسمالية المطلوبة لأغراض التوسع سواء كان ذلك فى مجال تطوير المنتجات أو تطوير منظمات للبيع .

٤- الإحتياجات الرأسمالية المطلوبة لتنويع الأنشطة ، الدخول فى مجالات أعمال جديدة.

٥- رأس المال المتاح

٦- النقص فى رأس المال .

وغالبا فإنه يجب التفرقة عند التخطيط للإحتياجات الرأسمالية بين حالتين : الأولى عند تخطيط الاحتياجات الرأسمالية للأسواق الحالية بمعنى الإحتياجات الرأسمالية لتطوير أو التوسع بالنسبة للمنتج الحالى، والثانية تخطيط الإحتياجات الرأسمالية فى حالة الرغبة فى الدخول إلى السوق بمنتجات جديدة . وسنقوم فيما يلى بتوضيح هذين النوعين من التخطيط بنوع من التفصيل .

١/٥/١ تخطيط الإحتياجات الرأسمالية للمنتجات الحالية .

عند تحديد الإحتياجات الرأسمالية فى حالة المنتجات الحالية فإنه يجب مراعاة النواحى التالية :-

حجم الأستثمارات المطلوبة لتطوير تصميمات المنتج والتوسع وكذلك عمليات الإحلال والتجديد بالنسبة للمعدات والتسهيلات الإنتاجية الحالية .

٢- حجم الموارد الرأسمالية المطلوبة لتطوير نشاط المبيعات عن طريق بناء منافذ توزيع جديدة .

٣- حجم رأس المال العامل المطلوب لتمويل الزيادة فى حجم الإنتاج والزيادة فى حجم المخزون والمبيعات .

٤- عمليات الترشيد المطلوبة لحماية موقع المنشأة فى السوق والذى يتأثر بالتقدم التكنولوجى ، وموقف المنافسين والتدخل الحكومى . وقد يكون مفيداً فى هذا الصدد التذكير بالموقف الذى تواجهه شركات الأسمنت المصرية والناتج عن التدخل الحكومى والرأى العام للضغط على هذه الشركات لمنع أو خفض درجة التلوث البيئى الناتجة عن نشاط الشركة وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى انفاق استثمارى قد يترتب عليها إرتفاع تكلفة الانتاج فى حالة عدم زيادة الكفاءة الانتاجية ومما يترتب عليه من إرتفاع أسعار منتجات هذه الشركات وعدم صمودها أمام المنافسة .

١/٥/٢ تخطيط الإحتياجات الرأسمالية فى حالة المنتجات الجديدة .

يختلف الوضع عند تخطيط الإحتياجات الرأسمالية فى حالة المنتجات الجديدة عنه عند التخطيط للمنتجات الحالية . وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة النواحى التالية عند تخطيط الإحتياجات الرأسمالية للمنتجات الجديدة ورغبة المنشأة فى الدخول فى مجال جديد من مجالات الأعمال .

١- إن إيجاد وتطوير منتج جديد ليتعدى مرحلة تصميم النموذج الصناعى للمنتج إلى مرحلة كونه قابل للتسويق والتداول وبما فى ذلك مايلزم من إختبارات فنية وتسويقية يتطلب حجم هائل من الاستثمارات المالية . وتشير الخبرة المكتسبة فى هذا المجال إلى أن جانب كبير من هذه التكلفة الاستثمارية يتم إغفالة من جانب الفنيين ومهندسى التصميم . فعادة ماينظر هؤلاء الفنيين إلى تلك العملية بإعتبارها كاملة عندما يتم إنتاج وإعداد التصميم الهندسى القابل للتصنيع من هذا المنتج . وعلى ذلك يجب الإنتباه لذلك وأخذ كل هذه الاستثمارات الأخرى فى الاعتبار .

٢- الاستثمارات المطلوبة للحصول على التسهيلات الإنتاجية وإعدادها لتكون صالحة للعمل وكذلك التسهيلات البيعية ومراكز التوزيع .

٣- رأس المال العامل والذى يشمل المنتجات غير تامة الصنع وتحت التشغيل ومخزون المنتجات تامة الصنع سواء فى المصنع أو فى مراكز التوزيع .

٤- المصروفات النثرية المختلفة اللازمة حتى يتم وصول حجم الإنتاج والبيع إلى حجم التعادل ، وفى بعض الأحيان فقد تشمل هذه المصروفات على تكاليف الحملات الإعلانية المكلفة فى مرحلة تقديم المنتج للسوق .

٦/١ تعبئة الإحتياطيات الرأسمالية .

عند تحديد مدى توافر الموارد ، يتم بذل المزيد من الأهتمام إلى الإحتياطيات المالية الغير معلنه وأيضاً تلك الأصول المقومة بأقل من قيمتها . ويصدق نفس هذا الخط فيما يتعلق بخطوط الانتاج والتى أوضحت عملية التخطيط على مستوى الشركة عدم الحاجة إليها فى المستقبل أو تلك التى يجب أن يتم التخلص منها سريعا . ويهدف هذا الانتباه إلي إمكانية الحصول على قدر كبير من الأموال عن طريق بيع هذه الأصول كأصول عاملة ومما يمكن من تعبئة قدر كبير من الإحتياجات المالية . ويدخل ضمن الإحتياطيات المالية الغير معلنة تلك الأصول الخاصة بإمكانية بيع أسم الماركة أو بيع ترخيص إنتاج أحد المنتجات لشركة أخرى .

٧/١ تحديد الأولويات فى عملية التخطيط المالى .

إذا إتضح للإدارة المالية فى المنشأة وجود قصور فى الموارد المالية - وبعد إستنفاذ كل المصادر وتعبئة كل الموارد المالية المتاحة - وذلك لمقابلة الطلب على الأموال سواء كان ذلك بالنسبة لأنشطة حالية أو أنشطة جديدة سيتم الدخول فيها لأول مرة فإنه يثار تساؤل هام عن الأولويات التى يجب أن تخصص عليها تلك الموارد المالية . وبمعنى اخر فإن الإدارة المالية يجب أن تجيب على السؤال التالى :-

ماهى المشروعات التى يجب أخذها فى الاعتبار ؟ وماهى المشروعات التى يجب التخلى عنها ؟

إن هذا التساؤل يمكن الإجابة عليه فقط بالرجوع إلى أهداف المنشأة . فمثلا إذا كان الهدف هو الحصول على أعلى ربح ممكن عن طريق معدلات الدوران السريعة

للأموال فإن المشروعات ذات الربحية المنخفضة ومعدل الدوران البطيء سيتم التخلى عنها وتلك ذات الربحية العالية ومعدل الدوران السريع سيتم أخذها فى الأعتبار وتخصيص الموارد عليها . وهنا يتم الإعتماد على الأساليب الخاصة بتحليل المخاطر حتى يتم تحديد الاحتمالات الخاصة بربحية المشروعات ومن ثم ترتيب أولوية هذه المشروعات .

من ناحية أخرى ، إذا كان هدف المنشأة هو التنويع فى الإستثمارات حتى يتم تخفيض درجة الاعتمادية على الأسواق الحالية فإنه يكون منطقياً هنا أن يتم تفضيل المشروعات التى ستمكن المنشأة من الدخول فى الأسواق الجديدة مع الأخذ فى الأعتبار دائماً أن هذه المشروعات مربحة وذات عائد مناسب على الأستثمار .

ومع كل فإن إتخاذ قرار معين بتمويل مشروعات جديدة سواء بتدبير مصادر مالية أو حتى على حساب تصفية بعض أصول المنشأة الحالية وحتى لو كانت هذه المشروعات تبدو مربحة يمثل عملية خاصة تتطلب القدرة على المبادءة والجرأة فى ذلك .

٨/١ تسويق الأسهم

فى حالة استنفاذ مصادر التمويل والاحتياطيات المالية مع إستمرار الحاجة إلي وجود نقص فى الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الجديدة فإن الطريق الوحيد الذى يمكن أن تسلكه المنشأة فى هذه الحالة هو الحصول على الأموال عن طريق رأس المال المملوك ببيع الأسهم للحصول على التمويل المطلوب . وفى خالة إتخاذ القرار باللجوء إلي الاسهم للحصول علي التمويل المطلوب فإن هناك إعتباراً أساسياً يجب ملاحظته وهو أن يتم الحصول على هذه الأموال بتكلفة منخفضة بالمقارنة بالربحية المتوقعة من المشروعات التى سيتم تمويلها من هذا المصدر . وبمعنى آخر أن يتم الحصول على أكبر قدر من الأموال مقابل كل جنية من الأرباح .

وحتى تتمكن الإدارة المالية من تحقيق ذلك فيجب أن يكون هدفها عند تسويق الاسهم للحصول على التمويل المطلوب هو كسب ثقة عامة المستثمرين وأن تتمكن من بيع الفكرة الخاصة بأن المنشأة تعبر عن مستقبل مزدهر بالنسبة لمن يستثمر امواله فيها عن طريق شراء اسهمها . وحتى تنجح المنشأة فى تحقيق هذا الهدف فإن ذلك يتطلب من الإدارة المالية توفير إجابات جيدة ومقنعة عن الأسئلة التالية :-

أ- من هم المشترين الحاليين والمرتقبين لأسهم المنشأة ؟ وبمعنى آخر توصيف المستثمر الراغب والقادر على الإستثمار فى شراء اسهم المنشأة وتقسيم هؤلاء المستثمرين طبقاً لنوعياتهم كمايلى :-

*- المستثمر الفرد

*- البنوك

*- شركات التأمين

*- هيئات التأمين والمعاشات

ب- ماهى وجهة نظر هؤلاء المستثمرين تجاه الشركة وأسهمها ؟ هل وجهة نظر هؤلاء المستثمرين إيجابية بوجه عام أم سلبية ؟

جـ- ماهى أهم مجموعة من بين هؤلاء المستثمرين من حيث قيادة وتشكيل إتجاهات باقى المستثمرين وبحيث يتم توجيه المعلومات الخاصة بالشركة إلى هذه المجموعة حتى يتم تكوين وجهة نظر إيجابية عن الشركة وأسهمها ؟

د- ماهى أهم الطرق والوسائل التى يمكن إتباعها للإمداد بالمعلومات وترويج صورة الشركة بحيث تتمكن من النجاح فى تسويق أسهمها ؟

هـ- ماهى أهم الدوائر الإقتصادية ، الإجتماعية ، السياسية وكذلك الأفراد الذين يجب الإتصال بهم بشأن تسويق أسهم الشركة ؟ وماهى أهم طريقة لعمل ذلك ؟

٩/١ تذكر أن

١- أن المهام الرئيسية للمخطط المالي والتخطيط المالى تتمثل فى :

- إيجاد وإختيار الخطط المالية المختلفة
- التأكيد على موقف سيوله جيد فى المشروع
- الاستخدام الأمثل للنقدية والأموال المتاحة
- تغطية الإحتياجات المالية للمشروع

٢- أن الإطار العام لوظيفة التخطيط المالى يشمل القيام بما يلى :-

- تخطيط الربحية وبما يضمن تحقيق عائد مناسب على الاستثمار يتفق والقيمة السوقية للمشروع .
- تخطيط التدفقات النقدية بما يضمن حسن إستخدام الأصول والتسهيلات الانتاجية .
- تخطيط السيولة بما يضمن عدم تعرض المشروع للتوقف عن سداد التزاماته فى مواعيدها .
- تخطيط الإحتياجات الرأسمالية وسواء كان ذلك لتحسين جودة وتنوع المنتجات الحالية أو الدخول فى مجال منتجات جديدة . وتحديد مايلزم لذلك من إحتياجات مالية .
- تعبئة الاحتياطيات الرأسمالية عن طريق إتخاذ القرارت الخاصة ببيع بعض الأصول أو تأجير أو منح ترخيص لإنتاج بعض المنتجات .
- تسويق الأسهم بغرض توفير الإحتياجات المالية طويلة الأجل .

١٠/١ أسئلة الوحدة الأولى

أ- أكمل العبارات الآتية :

١- تحتل عملية التخطيط المالى مركزاً رئيسياً في ....

٢- فى عملية التخطيط المالى يتم تقييم ....الخاصة بمسارات الشركة ماليا وذلك من حيث مدى .... هذه الإستراتيجيات ومدى توافر .....اللازمة وكذلك القدرة على .... هذه البدائل .

٣- يتعلق التخطيط المالى بأربعة مهام رئيسية هى : ....، .... ، ....، ....

٤- يعتبر تحقيق ....هدفاً هاماً لكل نشاط من أنشطة المنشأة

٥- إن نقطة البداية فى التخطيط المالى تتمثل في تحديد .... ،......... وذلك بغرض تحديد ما إذا كان هذا العائد مناسباً أم لا .

٦- إذا أوضح تقييم المنشأ أنها لاتحقق العائد المناسب فإن .... لابد وأن يكون نقطة التركيز الرئيسية لأهداف المنشأة فى هذه الحالة .

٧- إن الحاجة إلى التخطيط النقدى تزيد عند .... ، ....

٨- غالبا ينظر إلى تخطيط السيولة على أنها موضوع يتعلق بالأجل.........

٩- تمثل السيولة إحدى مهام المنشأة التى تتعلق بتحديد

*- ....

*- ....

*- ....

*- ....

١٠- يمثل نقص ....سببا رئيسيا لفشل معظم المنظمات .

١١- يمكن للمنشأة أن تقوم بتخفيض الحاجة إلى الاحتفاظ بأصول سائلة وأيضاً تحسين موقف المنشأة من حيث السيولة عن طريق السياسيات

الآتية:

١- ....

٢- ....

٣- ....

٤- ....

١٢- إن السياسيات التى يتم اتباعها لتخفيض الحاجة إلى الاحتفاظ بأصول سائلة وتحسين موقف المنشأة من حيث السيولة تعبر عن إجراءات .... الأجل

١٣- عند تحديد توقيت وحجم الاحتياجات الرأسمالية يجب أخذ العوامل التالية فى الأعتبار :

*_ ....

*_ ....

*_ ....

*_ ....

*_ ....

*_ ....

١٤- عند تخطيط الاحتياجات الرأسمالية للمنتجات الحالية يجب مراعاة النواحى التالية :

*_ ....

*_ ....

*_ ....

*_ ....

١٥- عند تخطيط الإحتياجات الرأسمالية للمنتجات الجديدة يجب مراعاة الآتى:

*- ....

*- ....

*- ....

ب- وضح أيا من هذه العبارات صحيحة وأيها خطأ :

١- يتم ترجمة جميع الخطط الفرعية فى المنشأة والخاصة بالتسويق والإنتاج والبحوث والتطوير وغيرها من الخطط فى نهاية الأمر لتأخذ شكلاً مالياً .

٢- يعتبر إختيار مدى ربحية البدائل المختلفة المهمة الرئيسية والوحيدة لوظيفة التخطيط المالى .

٣- يعتبر تحقيق عائد مناسب على الاستثمار هدفاً هاماً لكل نشاط من أنشطة المنشأة .

٤- إن نقطة البداية فى التخطيط المالى تتمثل فى تحديد معدل العائد الحالى على الاستثمار فى المنشأة وذلك بغرض تحديد ما إذا كان هذا العائد مناسباً أم لا .

٥- إن الأرقام الواردة بقائمة المركز المالى لايجب إستخدامها كما هى لحساب العائد الحالى على الاستثمار ويرجع ذلك إلى أن هناك العديد من البنود فى قائمة المركز المالى والتى لاتعكس القيمة الحقيقية للأصول المعبرة عنها .

٦- إن أحد الأهداف الرئيسية لتخطيط الربحية هو العمل على التأكد من وجود عائداً مناسباً على القيمة السوقية للشركة وأصولها بحيث لايختلف عن العائد على القيمة الدفترية المنشورة فى قوائم الشركة المالية .

٧- يتعلق تخطيط السيولة بالأجل القصير بينما يتعلق تخطيط الربحية بالأجل الطويل .

٨- يمثل نقص السيولة سببا رئيسيا لفشل معظم المنظمات .

٩- إن السياسات الخاصة بتخفيض الحاجة إلى الاحتفاظ بأصول سائلة وتحسين موقف المنشأة من حيث السيولة تعبر عن إجراءات قصيرة الأجل .

١٠- يجب عدم التفرقة عند التخطيط للإحتياجات الرأسمالية بين تخطيط الإحتياجات للأسواق الحالية أو تخطيط الاحتياجات لأسواق جديدة .

١١- عند تحديد أولوية تخصيص الاستثمارات يجب أن يتم ذلك على أساس حجم الأموال المتاحة أساساً .

١٢- تتناول عملية تحديد الأولويات فى عملية التخطيط تحديد المشروعات التى سيتم تنفيذها وتلك التى سيتم التخلى عنها .

١٣- عندما يكون هدف المنشأة هو تنويع الاستثمارات يتم تفضيل المشروعات التى تمكن المنشأة من الدخول لأسواق جديدة

١٤- تمثل عملية تسويق الأسهم الملجأ الأخير للتمويل بعد استنفاذ المنشأة لمصادر التمويل الأخري .

الوحدة الثانية

تخطيط التدفقات النقدية:

تحديد مدة وبيانات الموازنة النقدية

الهدف :

– تعريف الطالب بمفهوم الموازنة النقدية والعوامل المحددة لمدة الموازنة النقدية ثم كيفية إعداد البيانات الخاصة بالموازنة النقدية والعوامل المؤثرة فى ذلك.

المكونات

٢/١ مقدمة

٢/٢ المقصود بالموازنة النقدية

٢/٣ أهمية إعداد الموازنة النقدية .

٢/٤ إعداد الموازنة النقدية.

٢/٤/١ مدة الموازنة .

٢/٤/٢ إعداد بيانات الموازنة .

٢/٤/٢/١ توفير البيانات عن التدفقات النقدية الداخلة.

٢/٤/٢/٢ توفير البيانات عن التدفقات النقدية الخارجة.

٢/٥ تذكر أن .

٢/٦ أسئلة الوحدة الثانية.

٢/١ مقدمة :

أوضحنا فى الوحدة الأولى من هذا المؤلف أن إدارة التدفقات النقدية والتأكد من وجود موقف جيد للسيولة فى المنشأة يعتبر من المهام الرئيسية لوظيفة التخطيط المالى. وأوضحنا كذلك مدى أهمية هاتين الجانبين فى التأثير على وجود المنشأة وإستمرارها فى مجال الأعمال حتى تتمكن من تحقيق الربح والنمو .

وفى هذه الوحدة والوحدة التى تليها سنقوم بتقديم أداة رئيسية تعتبر ضرورية للمدير المالى فى تخطيط التدفقات النقدية ومن ثم التمكن من إدارة السيولة . هذه الأداه هى بيان التدفق النقدى أو الموازنة النقدية .

٢/٢ المقصود بالموازنة النقدية .

تعبر الموازنة النقدية عن قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمتوقعة خلال فترة زمنية معينة . و بما يمكن من معرفة توقيت وحجم الفائض أو العجز النقدى المتوقع . وبما يتيح فرصة أمام المخطط المالى للمفاضلة بين البدائل اللازمة سواء كانت لإستثمار الفائض النقدى أو تدبير العجز النقدى .

ويتم إعداد الموازنة النقدية أو بيان التدفق النقدى على أساس المبدأ النقدى والذى يشير إلى أن الفترة المالية (الفترة التى تعد عنها الموازنة أو البيان) تستفيد بجميع مقبوضاتها التى تتم بشكل نقدى (مقبوضات نقدية ، أو تدفقات نقدية داخلة) وتتحمل جميع مدفوعاتها التى تتم بشكل نقدى (مدفوعات نقدية أو تدفقات نقدية خارجة) ويغض النظر عما إذا كانت كلا من هذه المقبوضات النقدية أو المدفوعات النقدية تخص هذه الفترة أم لا.

وبصورة أخرى فإن الأساس الذى تعد بناء عليه الموازنة النقدية يخالف تماما مبدأ الإستحقاق المحاسبى والذى ينص على أن الفترة المالية تستفيد بإيراداتها وتتحمل مصروفاتهابغض النظر عن توقيت واقعة التحصيل أو الدفع الفعلى (حدوث التدفق الداخل أو الخارج).

وعلى ذلك ففى إعدادنا للموازنة النقدية نأخذ فى الإعتبار فقط تلك العمليات التى يترتب عليها دخول أو خروج النقدية إلى ومن المنشأة .

ولتوضيح ذلك دعنا نأخذ المثال التالى والذى يمكن من خلاله تعريف ما يمكن إعتباره تدفقا نقديا وما لا يعتبر تدفقا نقديا .

مثال ١ :- قدمت إليك البيانات التالية التى قدمها قسم التسويق

فى شركة هبة للصناعات الحديثة حتى تتمكن الشركة من إعداد الخطط الخاصة بالتدفقات النقدية فى نصف السنة الأول من عام ١٩٩٣ .

١- يتوقع أن تبلغ الحصة السوقية للشركة ٥٪ من إجمالى سوق المنتجات التى تعمل فيها الشركة والتى تبلغ إجمالى مبيعاتها ١٢٠ مليون جنيه . وعلى هذا فإن نصيب الشركة فى السوق خلال نصف السنة الأولى يعادل :

١٢٠٠٠٠٠٠٠ × ٥٪ = ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه

٢- نتيجة لإستقرار الطلب على منتجات الشركة وعدم تأثرها بالموسمية ينتظر أن يكون متوسط الطلب الشهرى على منتجات الشركة يعادل

٦.٠٠٠.٠٠٠ ÷ ١٢ = ٥٠٠.٠٠٠ جنيه

٣- وعلى ذلك فإن المبيعات الشهرية فى النصف الأول من عام ١٩٩٣ ستكون كما يلى :

الشهر	قيمة المبيعات	الشهر	قيمة المبيعات
يناير	٥٠٠.٠٠٠	إبريل	٥٠٠.٠٠٠
فبراير	٥٠٠.٠٠٠	مايو	٥٠٠.٠٠٠
مارس	٥٠٠.٠٠٠	يونية	٥٠٠.٠٠

٤- تنصح إدارة التسويق بإستمرار سياسة الإئتمان المطبقة حالياً فى الشركة والتى تنص على أن تكون سياسة البيع كما يلى :

أ- أن يتم ٥٠٪ من المبيعات بصورة نقدية

ب- أن تكون ٥٠٪ الباقية تمثل مبيعات آجلة ويتم تحصيلها كما يلى :

الداخلة والخارجة . إن ذلك يتيح للإدارة أن نقوم بأخذ حذرها وتدبير مصادر التمويل المناسبة فى حالة ما إذا أوضحت الموازنة النقدية أن هناك عجز نقدى ، كما تتيح للإدارة فرصة دراسة مشاريع الإستثمار المناسبة طبقا لتوقيت وحجم معين من الأموال إذا أوضحت الموازنة النقدية أن هناك فائض نقدى . ومما تقدم يتضح أن الموازنة النقدية تتيح للإدارة فسحة من الوقت لإختيار أفضل البدائل سواء كانت لتدبير مصادر لسد عجز متوقع أو لإختيار بديل إستثمار لإستغلال فائض نقدى متوقع . كل ذلك يؤدى إلى حسن إستغلال موارد المشروع المالية وتحقيق أفضل إستغلال ممكن لها .

٣/٣/٢ هناك جانب آخر هام يترتب على وجود الموازنة النقدية بالنسبة للأطراف الخارجية التى تتعامل مع المنشأة . وعلى سبيل المثال فإن وجود الموازنة النقدية يمثل للدائنين والبنوك عنصرا هاما لتخفيض مخاطر الأقراض للمنشأة والإطمئنان على قدرتها على إدارة أموالها ومن ثم قدرة المنشأة على الوفاء بإلتزاماتها فى مواعيدها . وتمثل الموازنة النقدية وسيلة الإقناع المنطقى والعلمى للدائنين والبنوك على توافر هذه القدرة على السداد . ويتم ذلك من خلال التأكد من أن الإئتمان الممنوح للمنشأة سيتم تغطيته وسداده من فائض متوقع ومحسوب ومقدر مسبقا مما يجعل الدائنين والبنوك مطمئنين على حجم الإئتمان ومواعيد السداد .

٤/٣/٢ أخيرا ، فإن الموازنة النقدية يتم إستخدامها كأداة للرقابة على مدى تحقق الخطط الفرعية والمتسببة فى حدوث التدفقات النقدية الداخلة والخارجة . ومن ثم تمكين الإدارة فى حالة حدوث إنحرافات جوهرية فيما بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية أن تبادر بإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة طبقا لأسباب الإنحرافات وحجم هذه الإنحرافات .

٤/٢ إعداد الموازنة النقدية .

حتى يمكن إعداد الموازنة يلزم تحديد ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل فى تحديد مدة الموازنة والبيانات المتعلقة بالمقبوضات النقدية ثم البيانات المتعلقة بالمدفوعات النقدية .

وعند توافر هذه الجوانب يتم إعداد الموازنة بحيث تشمل :

بحدوث التدفقات النقدية وهى وحدها التى تؤخذ فى الإعتبار عند إدارة التدفقات النقدية.

٢/٢ أهمية إعداد الموازنة النقدية

لعلك لمست إلى حد ما الأهمية الخاصة بمعرفة توقيت وحجم دخول وخروج النقدية من المشروع . ودعنا الآن نبرز أهمية إعداد الموازنة النقدية بشكل أكثر تفصيلا.
إن إعداد الموازنة النقدية يقصد به توجيه قرارات الإدارة فى عدة مجالات أهمها :

١/٢/٢ إن إعداد الموازنة النقدية يجعل إدارة الشركة تقوم بدراسة جميع العناصر التى يترتب عليها حدوث التدفقات النقدية الداخلة والخارجة . وبمعنى آخر فحص جميع أنشطة الشركة بدأ بالإنتاج وإنتهاءا بالبيع والتحصيل . فعند الإنتاج وما يرتبط به من شراء مواد وتخزين سواء كان للمواد الخام أو السلع تامة الصنع ودفع الأجور والمرتبات للعمال والموظفين يترتب على كل ذلك تدفقات نقدية خارجة تتحدد من حيث الحجم والتوقيت على أساس خطة الإنتاج والسياسة المتبعة فى الشراء والتحصيل . يلى ذلك القيام بعمليات التعاقد والبيع طبقا لسياسة معينة يتحدد على أساسها توقيت وحجم حدوث التدفقات النقدية الداخلة . ويتبع ذلك إنه لكى تتمكن الإدارة من إحداث التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومن ثم عدم المعاناة من وجود عجز نقدى أو وجود أرصدة نقدية عاطلة فلابد من الفحص الشامل لجميع هذه الخطط الفرعية ومعرفة أثر كل منها فى التأثير على التدفقات النقدية ومن ثم موقف المنشأة من حيث السيولة . إن ذلك يجعل الإدارة تنظر بصورة موضوعية إلى ما يجب أن تكون عليه الخطط الفرعية كما يجعلها تعمل على أن تتكامل هذه الخطط بما يوفر إدرة جيدة للتدفقات النقدية .

٢/٢/٢ على الرغم من أن الموازنة النقدية تشير إلى الموقف النقدى المتوقع حدوثه -بمعنى أنها تعبر عن تقديرات لما سيكون عليه المستقبل - وبالتالى قد لاتكون أرقامها صحيحة بدرجة ١٠٠٪ إلا أنها توضح للإدارة وبصورة جيدة ما سيكون عليه الموقف النقدى فى المستقبل . وهنا توفر الموازنة النقدية للإدارة الفرصة لتدبر أمورها بدون عجلة أو إتخاذ قرارات متسرعة . إن الموازنة النقدية توضح الإتجاه العام للعلاقة بين سلوك التدفقات النقدية

الداخلة والخارجة . إن ذلك يتيح للإدارة أن تقوم بأخذ حذرها وتدبير مصادر التمويل المناسبة فى حالة ما إذا أوضحت الموازنة النقدية أن هناك عجز نقدى ، كما تتيح للإدارة فرصة دراسة مشاريع الإستثمار المناسبة طبقا لتوقيت وحجم معين من الأموال إذا أوضحت الموازنة النقدية أن هناك فائض نقدى . ومما تقدم يتضح أن الموازنة النقدية تتيح للإدارة فسحة من الوقت لإختيار أفضل البدائل سواء كانت لتدبير مصادر لسد عجز متوقع أو لإختيار بديل إستثمار لإستغلال فائض نقدى متوقع . كل ذلك يؤدى إلى حسن إستغلال موارد المشروع المالية وتحقيق أفضل إستغلال ممكن لها .

٢/٣/٢ هناك جانب آخر هام يترتب على وجود الموازنة النقدية بالنسبة للأطراف الخارجية التى تتعامل مع المنشأة . وعلى سبيل المثال فإن وجود الموازنة النقدية يمثل للدائنين والبنوك عنصرا هاما لتخفيض مخاطر الأقراض للمنشأة والإطمئنان على قدرتها على إدارة أموالها ومن ثم قدرة المنشأة على الوفاء بإلتزاماتها فى مواعيدها . وتمثل الموازنة النقدية وسيلة الإقناع المنطقى والعلمى للدائنين والبنوك على توافر هذه القدرة على السداد . ويتم ذلك من خلال التأكد من أن الإئتمان الممنوح للمنشأة سيتم تغطيته وسداده من فائض متوقع ومحسوب ومقدر مسبقا مما يجعل الدائنين والبنوك مطمئنين علي حجم الإئتمان ومواعيد السداد .

٤/٣/٢ أخيرا ، فإن الموازنة النقدية يتم إستخدامها كأداة للرقابة على مدى تحقق الخطط الفرعية والمتسببة فى حدوث التدفقات النقدية الداخلة والخارجة . ومن ثم تمكين الإدارة فى حالة حدوث إنحرافات جوهرية فيما بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية أن تبادر بإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة طبقا لأسباب الإنحرافات وحجم هذه الإنحرافات .

٢/٤ إعداد الموازنة النقدية .

حتى يمكن إعداد الموازنة يلزم تحديد ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل فى تحديد مدة الموازنة والبيانات المتعلقة بالمقبوضات النقدية ثم البيانات المتعلقة بالمدفوعات النقدية .

وعند توافر هذه الجوانب يتم إعداد الموازنة بحيث تشمل :

١- المقبوضات النقدية

٢- المدفوعات النقدية

٣- رصيد أول المدة ، ورصيد آخر المدة

٤-الحد الأدنى للنقدية

٥- الفائض أو العجز النقدى .

وفيما يلى ستقوم بتناول هذه الجوانب بالتفصيل .

٢/٤/١ مدة الموازنة

كمبدأ عام كلما كانت المدة التى تعد عنها تقديرات الموازنة قصيرة كلما كان ذلك أفضل . ويرجع ذلك إلى أن الزيادة فى طول المدة التى تعد عنها تقديرات الموازنة سيترتب عليها حتما إنخفاض فى دقة التقديرات التى تحتويها الموازنة .

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك بعض العوامل التى تؤخذ فى الإعتبار عند تحديد المدة الخاصة بالموازنة . وتتعلق هذه العوامل بكل من نوع النشاط الذى تعمل فيه المنشأة وكذلك المدة التى يمكن خلالها الحصول على بيانات يمكن الإعتماد عليها .

أ-تأثير نوع النشاط الذى تقوم به المنشأة على مدة الموازنة .

يؤثر نوع النشاط الذى تقوم به المنشأة على مدة الموازنة حيث أن نوع النشاط يرتب نمط معين من الطلب على منتجاتها ومن ثم النمط الخاص بحدوث التدفقات النقدية الداخلة إلى والخارجة من المنشأة . ودعنا نوضح ذلك بالأمثلة التالية :

مثال٢

منشأة تعمل فى مجال الصناعات الخاصة بالمشروبات الغازية .

مثال٢

منشأة تعمل فى مجال صناعة الأجهزة الكهربائية ، وتقوم بصناعة الدفايات .

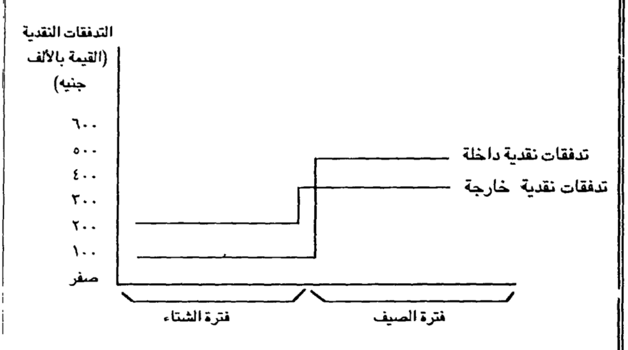
مثال٤

منشأة تعمل فى مجال الصناعات الغذائية ، وتقوم بصناعة تجهيز اللحوم والخضروات .

والآن لننظر إلى الأمثلة الثلاثة المتقدمة من حيث أثر طبيعة النشاط على مدة الموازنة

ففى المثال الأول والثانى نجد أن المنشأة فى كلتا الحالتين تعمل فى صناعات ذات نمط من الطلب يعرف بالطلب الموسمى . ماذا يعنى ذلك ؟

بالنسبة للمنشأة التى تعمل فى صناعة المشروبات الغازية فمن الطبيعى أن يتركز الطلب على منتجات هذه المنشأة فى الصيف وينخفض الطلب على منتجات هذه المنشأة فى الشتاء . وعلى ذلك فإن التدفقات النقدية الخاصة بهذه المنشأة ستتبع إلى حد كبير نمط الطلب بمعنى أن التدفقات النقدية الداخلة ستتركز فى فصل الصيف بينما تتركز التدفقات النقدية الخارجة فى فصل الشتاء . ويمكن بيان ذلك فى الشكل التالى .



شكل رقم(١) نمط التدفقات النقدية

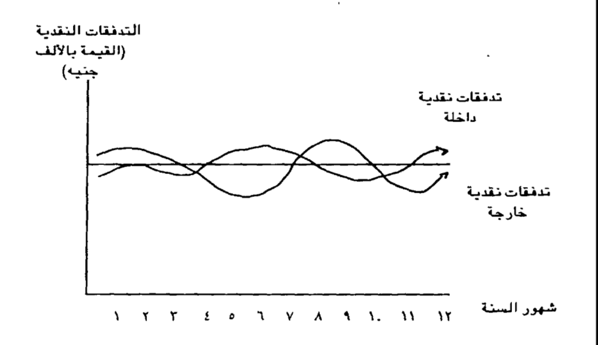
فى شركة مشروبات غازية

والآن هل يمكنك إعداد شكلا يوضح نمط التدفقات النقدية

فى الشركة التى تعمل فى صناعة الدفايات فى المثال الثانى ؟

وعلى ذلك ففى هذين المثالين بالنسبة للمنشأة التى تعمل فى صناعة المشروبات الغازية وتلك التى تعمل فى صناعة الدفايات فيجب أن تتم إعداد موازنة فى فصل الصيف وأخرى لفترة الشتاء بمعنى أخر وبقدر كبير من التبسيط يتم إعداد الموازنة لمدة نصف سنة (ستة شهور) تعبر كل منها عن موسم معين من موسمى الطلب بالنسبة لهاتين المنشأتين

- أما بالنسبة للمثال الثالث والخاص بالمنشأة التى تعمل فى مجال الصناعات الغذائية ، فيمكن القول أن هذه المنشأة تتمتع بما يسمى بالطلب المنتظم . بمعنى أن هناك تدفقات مستمرة طوال العام سواء فى ذلك تلك التى تمثل تدفقات نقدية داخلة أو التى تمثل تدفقات نقدية خارجة . ويمكن بيان نمط مثل هذه التدفقات فى الشكل التالى



شكل رقم (٢) نمط التدفقات النقدية

فى شركة صناعات غذائية

ويتضح من شكل رقم (٢) إنتظام نمط التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة على مدار العام ومن ثم يمكن لمثل هذه المنشأة أن تقوم بإعداد الموازنة النقدية لمدة عام .

ب- تأثير مدى إمكانية الحصول على بيانات دقيقة عن التدفقات النقدية على مدى الموازنة .

إن مدى الدقة التى تتمتع بها بيانات الموازنة يمثل عاملا هاما فى جدوى النتائج التى يمكن إستخلاصها من الموازنة النقدية .

وعلى ذلك وحتى تكون نتائج الموازنة النقدية مجدية يجب تحديد مدة الموازنة بالمدة التى يمكن خلالها تجميع بيانات دقيقة عن حجم وتوقيت التدفقات النقدية . وهذا العامل يؤيد بشدة قصر مدة الموازنة ، فدائما هناك علاقة عكسية بين طول المدة التى تعد عنها الموازنة وبين مستوى الدقة فى البيآنات . فغالبا كلما طالت مدة التقدير كلما أدى ذلك لأن تكون التقديرات التى تم الحصول عليها هى تقديرات تعبر عن إتجاهات عامة وليست دقيقة .

٢/٤/٢ إعداد بيانات الموازنة .

لما كانت الموازنة النقدية تقدم تمثيلا لما سيكون عليه سلوك التدفقات النقدية فى المستقبل وذلك حتى تتمكن الإدارة من المعرفة المسبقة لناتج هذا السلوك على الموقف النقدى . وبما يتيح الفترة الكافية أمام الإدارة لإتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة للتعامل مع هذا الموقف . فإن ما يتبع ذلك هو ضرورة توافر بيانات عن تلك العناصر التى يترتب عليها حدوث التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة .

٢/٤/٢/١ توفير البيانات عن التدفقات الداخلة

تتمثل التدفقات النقدية الداخلة فى المقبوضات النقدية بالنسبة للمنشأة وبغض النظر عن مصدرها وتاريخ إستحقاقها . وغالبا فإننا يمكن ترتيب البنود التى تمثل العناصر الرئيسية فى المقبوضات النقدية فى المبيعات والإستثمارات فى الأوراق المالية وناتج بيع أحد الأصول الثابتة . وفيما يلى سنوضح كيف يتم التعامل مع هذه العناصر.

١- المقبوضات النقدية عن المبيعات .

تمثل المبيعات العنصر الرئيسى للمقبوضات النقدية وتتأثر المقبوضات الناتجة عن المبيعات لأى منشأة بعاملين رئسيين هما حجم المبيعات التقديرية بالإضافة إلى سياسة وشروط البيع التى تحدد مقدار المبيعات النقدية ومقدار المبيعات الآجلة وفترة الإتمان الممنوحة للعملاء . ومن ناحية حجم المبيعات التقديرية المتوقعة فيلزم توافر بيانات تفصيلية عن حجم المبيعات المتوقعة خلال مدة الموازنة وذلك بإتباع إحدى طرق تقدير المبيعات المختلفة ولتوضيح ذلك دعنا نستخدم أحد الأساليب البسيطة لتقدير المبيعات الشهرية وذلك من خلال المثال التالى .

مثال٥

قام قسم الإحصاء فى شركة هبة للصناعات بتجميع البيانات الشهرية التالية وذلك عن مبيعات السنة الماضية

القيمة بالجنيه

الشهر	المبيعات	الشهر	المبيعات
يناير	٢٠٠٠٠	يولية	٢٠٠٠٠
فبراير	٢٠٠٠٠	أغسطس	٢٠٠٠٠
مارس	١٥٠٠٠	سبتمبر	١٥٠٠٠
إبريل	١٥٠٠٠	أكتوبر	١٥٠٠٠
مايو	١٥٠٠٠	نوفمبر	١٥٠٠٠
يونية	١٠٠٠٠	ديسمبر	١٠٠٠٠

المطلوب الأن إستخدام هذه البيانات فى تحديد المبيعات الشهرية التقديرية خلال الستة شهور القادمة لسنة ١٩٩٣ .

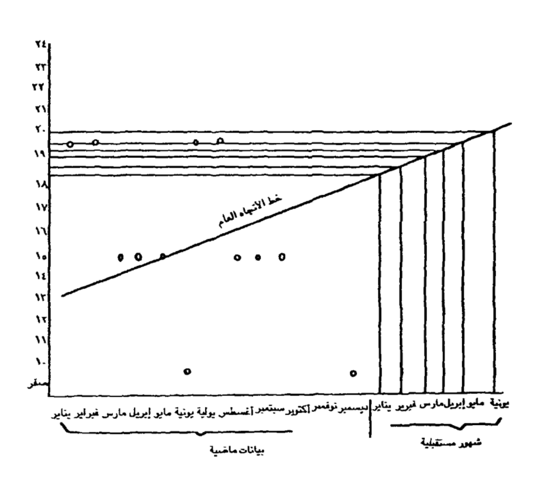
الحل : بإستخدام الطريقة البيانية البسيطة يمكن إستخدام هذه البيانات فى إيجاد المبيعات التقديرية خلال الستة شهور الأولى من سنة ١٩٩٣ كما يلى :

أ- رسم محورين :

- محور أفقى يوقع عليه الفترات الماضية والفترات المطلوب تقدير المبيعات خلالها بإختيار مقياس رسم مناسب .

- محور رأسى يوقع عليه قيم المبيعات طبقا لمقياس رسم مناسب .

ب - توقع نقط توضح المبيعات الماضية فى كل فترة ثم يمهد خط الإتجاه العام بحيث يتوسط النقط ويتم مده على إستقامته ليستخدم فى تقدير المبيعات كما يظهر فى شكل رقم (٣)



شكل رقم (٣) تقدير المبيعات

ومن شكل (٣) يتضح أن المبيعات المتوقعة خلال الستة شهورالأولى فى سنة ١٩٩٣كما يلى :

الشهر	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية
المبيعات المقدرة	١٨٥٠٠	١٨٨٠٠	١٩١٠٠	١٩٥٠٠	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠

تمثل المبيعات العنصر الرئيسى للمقبوضات النقدية وتتأثر المقبوضات الناتجة عن المبيعات لأى منشأة بعاملين رئسيين هما حجم المبيعات التقديرية بالإضافة إلى سياسة وشروط البيع التى تحدد مقدار المبيعات النقدية ومقدار المبيعات الآجلة وفترة الإتمان الممنوحة للعملاء . ومن ناحية حجم المبيعات التقديرية المتوقعة فيلزم توافر بيانات تفصيلية عن حجم المبيعات المتوقعة خلال مدة الموازنة وذلك بإتباع إحدى طرق تقدير المبيعات المختلفة ولتوضيح ذلك دعنا نستخدم أحد الأساليب البسيطة لتقدير المبيعات الشهرية وذلك من خلال المثال التالى .

مثال٥

قام قسم الإحصاء فى شركة هبة للصناعات بتجميع البيانات الشهرية التالية وذلك عن مبيعات السنة الماضية

القيمة بالجنيه

الشهر	المبيعات	الشهر	المبيعات
يناير	٢٠٠٠٠	يولية	٢٠٠٠٠
فبراير	٢٠٠٠٠	أغسطس	٢٠٠٠٠
مارس	١٥٠٠٠	سبتمبر	١٥٠٠٠
إبريل	١٥٠٠٠	أكتوبر	١٥٠٠٠
مايو	١٥٠٠٠	نوفمبر	١٥٠٠٠
يونية	١٠٠٠٠	ديسمبر	١٠٠٠٠

المطلوب الأن إستخدام هذه البيانات فى تحديد المبيعات الشهرية التقديرية خلال الستة شهور القادمة لسنة ١٩٩٣ .

الحل : بإستخدام الطريقة البيانية البسيطة يمكن إستخدام هذه البيانات فى إيجاد المبيعات التقديرية خلال الستة شهور الأولى من سنة ١٩٩٣ كما يلى :

أ- رسم محورين :

- محور أفقى يوقع عليه الفترات الماضية والفترات المطلوب تقدير المبيعات خلالها بإختيار مقياس رسم مناسب .

ب- تحصيل المبيعات الآجلة :

- قيمة المبيعات الآجلة = إجمالى المبيعات - المبيعات النقدية

=١٨٥٠٠ - ٩٢٥٠ = ٩٢٥٠ جنيه

وطبقا لشروط البيع تحصل هذه المبيعات بواقع ٥٠٪ فى الشهر التالى للبيع و ٥٠٪ فى الشهر الثالث وعلى ذلك فإن المبيعات الآجلة الخاصة بشهر يناير سيتم تحصيلها على جزئين ٥٠٪ منها فى شهر فبراير ، ٥٠٪ أخرى فى شهر مارس وذلك كما يلى :

-متحصلات نقدية عن مبيعات آجلة لشهر يناير وذلك فى شهر فبراير

= ٩٢٥٠ * ٥٠٪ = ٤٦٢٥ .

- متحصلات نقدية عن مبيعات آجلة لشهر يناير وذلك فى شهر مارس

= ٩٢٥٠ * ٥٠٪ = ٤٦٢٥ جنيه.

وعلى هذا المنوال يتم حساب المقبوضات النقدية فى الشهور الخمسة التالية .

هل تستطيع القيام بهذه الحسابات ؟

بعد إتمام هذه الحسابات يتم وضعها فى صورة الجدول التالى :

جدول المقبوضات النقدية عن المبيعات خلال الشهور من يناير إلى يونية ١٩٩٣

بيان	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية
إجمالى المبيعات	١٨٥٠٠٠	١٨٨٠٠٠	١٩١٠٠٠	١٩٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
المقبوضات النقدية :						
١- ٥٠٪ من المبيعات نقدا	٩٢٥٠٠	٩٤٠٠٠	٩٥٥٠٠	٩٧٥٠٠	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
٢- ٥٠٪ من المبيعات الآجلة تحصل فى الشهر التالى		٤٦٢٥	٤٧٠٠	٤٧٧٥	٤٨٧٥	٥٠٠٠
٣- ٥٠٪ من المبيعات الآجلة تحصل فى الشهر الثالث			٤٦٢٥	٤٧٠٠	٤٧٧٥	٤٨٧٥
إجمالى	٩٢٥٠٠	١٤٠٢٥	١٨٨٧٥	١٩٢٢٥	١٩٦٥٠	٢٠٨٧٥

والأن لاحظ الأرقام الواردة فى جدول المقبوضات النقدية وقارن هذه الأرقام بأرقام المبيعات التقديرية . لاحظ الإختلاف بين قيم المبيعات وقيم المقبوضات النقدية . إن ذلك يؤيد ما سبق تقديمه من أن المقبوضات النقدية عن المبيعات تتأثر بعاملين هما حجم المبيعات التقديرية وشروط البيع .

٢- المقبوضات النقدية الناتجة عن الإستثمارات فى الأوراق المالية أو بيع أحد الأصول.

على الرغم من أن المبيعات هى المصدر الرئيسى للتدفقات النقدية الداخلة إلا أنه يجب الأخذ فى الإعتبار أى مقبوضات نقدية أخرى يتوقع حدوثها خلال مدة الموازنة وغالبا ماتكون هذة المقبوضات النقدية الأخرى من مصادر أكثر دقة . ومثال على مصادر هذه المقبوضات النقدية الإستثمارات فى الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وأذون الخزانة . وتغل هذه الإستثمارات عائدا طبقا لظروف السوق وتوزيعات الأرباح بالنسبة للأسهم وعائدا متفقا عليه أو يمكن تحديده سلفا

بدقة كبيرة فى حالة السندات وأذون الخزانة . بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تحدث تدفقات داخلة (مقبوضات نقدية) كنتيجة لبيع أحد أو بعض الأصول الثابتة فى الشركة . ولتوضيح ما تقدم نقدم المثال التالى .

مثال٧

تكملة للمثالين رقم ٦،٥ تقوم شركة هبة بالإستثمار فى مجموعة من الأوراق المالية بيانها كما يلى :

١- ١٠٠٠سهم فى الشركة الصناعية الحديثة والتى أعلنت توزيعات أرباح مقدارها ٥ جنيهات لكل سهم تدفع نقدا فى ١٩٩٣/٢/١٥

٢- أذون خزانة بقيمة إسمية بقيمة ٢٥٠٠٠جنيه تستحق فى ١٩٩٣/٣/١٠.

٣- سندات تنمية بقيمة ١٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ١٠٪ سنويا تدفع فى شهر مايو ١٩٩٣.

ستقوم الشركة ببيع أحد الأصول نقدا بمقدار ١٠٠٠٠ فى شهر إبريل ١٩٩٣.

ماهو أثر ذلك على المقبوضات النقدية ؟

الحل:

حساب التدفقات النقدية الناتجة عن الأستثمار فى الأوراق المالية :

(١) عائد الأسهم = ٥ * ١٠٠٠ = ٥٠٠٠ جنيه تدفع فى ١٩٩٣/٢/١٥

(٢) أذون الخزانة ٢٥٠٠٠ جنيه فى ١٩٩٣/٣/١٠.

(٣) عائد سندات التنمية = ١٠٠.٠٠٠ * ١٠٪ =١٠٠٠٠ جنيه تحصل عليها الشركة فى مايو ١٩٩٣ .

هذا بالإضافة إلى ١٠٠٠٠ جنيه ناتج بيع أحد الأصول الثابتة فى شهر إبريل ١٩٩٣ .

ويمكن بيان هذه النتائج كما يلى :

جدول المقبوضات النقدية عن الإستثمارات المالية وبيع الأصول ٣٢

بيان	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية
مقبوضات نقدية من الإستمارات المالية		٥٠٠٠	٢٥٠٠٠		١٠٠٠٠	
مقبوضات نقدية من بيع الأصول				١٠٠٠٠		

وبناء على ما تقدم يمكن تجميع المقبوضات النقدية فى الجدول التالى :

جدول المقبوضات النقدية لشركة هبه فى النصف الأول من ١٩٩٢

بيان	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية
مقبوضات عن المبيعات	٩٢٥٠	١٤٠٢٥	١٨٨٧٥	١٩٢٢٥	١٩٦٥٠	٢٠٨٧٥
مقبوضات عن إستثمارات مالية		٥٠٠٠	٢٥٠٠٠		١٠٠٠٠	
مقبوضات عن بيع أصول				١٠٠٠٠		
مجموع	٩٢٥٠	١٩٠٢٥	٤٣٨٧٥	٢٩٢٢٥	٢٩٦٥٠	٢٠٨٧٥

٢/٢/٤/٢ توفير البيانات عن التدفقات النقدية الخارجة .

تعبر التدفقات النقدية الخارجة عن المدفوعات النقدية التى تقوم المنشأة بالوفاء بها وبغض النظر عن نوع الإلتزام الذى رتب هذا التدفق الخارج أو تاريخ إستحقاق هذا الإلتزام . وغالبا فإنه يمكن ترتيب أنواع الإلتزامات التى يترتب عليها تدفق نقدى خارج طبقا لأهميتها ، حيث تمثل المشتريات المصدر الأول لوجود الإلتزامات ويلى ذلك الإلتزامات الخاصة بالدائنين الأخرين مثل القروض التى تم الحصول عليها من البنوك وأخيرا فقد تكون المدفوعات كنتيجة لتوزيعات الأرباح أو شراء أصول ثابتة . وفيما يلى سنقوم بتوضيح كيف يمكن إعداد البيانات الخاصة بالتدفقات النقدية الخارجة (أو المدفوعات النقدية) .

١- المدفوعات النقدية عن المشتريات

تمثل المشتريات المصدر الرئيسى لحدوث المدفوعات النقدية وسواء فى ذلك مشتريات المود الخام أو السلع النصف مصنعة أو المهمات والمعدات وبما يمكن المنشأة من ممارسة نشاطها الإنتاجى الرئيسى . وتتوقف قيمة المدفوعات لسداد مشتريات الشركة على عاملين رئيسين هما :

- قيمة مشتريات الشركة
- المهلة الممنوحة لها من المورد للسداد أو ما يسمى بفترة أو مهلة الدفع .

وعلى ذلك نحتاج عند تقدير المدفوعات النقدية لسداد قيمة المشتريات إلى نوعين من البيانات . النوع الأول يمثل بيان عن قيمة مشتريات الشركة فى كل شهر من الشهور التى تعد عنها الموازنة النقدية ، والنوع الثانى يمثل المهلة التى يمنحها الموردون لسداد هذه المشتريات .

ولتوضيح كيف يمكن حساب المدفوعات النقدية عن المشتريات تقدم المثال التالى:

مثال٨

قام المدير المالى بشركة هبه بإتباع إحدى طرق التقدير لحساب قيمة المشتريات الخاصة بالشركة خلال الستة شهور الأولى من عام ١٩٩٣ . وكانت نتائج الحسابات التى توصل إليها كما يلى :

بيان بالمشتريات الشهرية هبه خلال الستة شهور الأولى من عام ١٩٩٣

الشهر	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية
المشتريات	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

وقد تم الإتفاق مع المورد على شروط الدفع التالية :

أ- إن نصف قيمة المشتريات تتم نقدا وبمجرد إستلام البضاعة .

ب-إن النصف الآخر من قيمة المشتريات تسدد بعد مهلة دفع قدرها ٤٥ يوم من تاريخ الشراء .

جـ - تحسب مشتريات الشهر على إنها دائما تتم فى أول كل شهر .

كيف يتم تقدير المدفوعات النقدية عن المشتريات؟

الحل :-

ولحساب قيمة المدفوعات عن شهر يناير١٩٩٣

أ-إجمالى المشتريات خلال شهر يناير ٢٠٠٠٠ جنيه

ب- تطبيق شروط الدفع

١- ٥٠٪ من قيمة المشتريات تدفع نقدا

= ٢٠٠٠٠ × ٥٠٪ = ١٠.٠٠٠

٢-٥٠٪ بعد ٤٥ يوم ومع إفتراض أن المشتريات دائما فى أول الشهر .٠يتم دفع ٥٠٪ من المشتريات فى شهر فبراير .

= ١٠.٠٠٠جنيه .

هل يمكنك حساب قيمة المدفوعات النقدية عن المشتريات خلال الشهور الأخرى؟

بعد حساب باقى المدفوعات النقدية عن المشتريات يتم وضعها فى جدول كما يلى:

جدول المدفوعات النقدية عن المشتريات خلال الستة شهور الأولى من ١٩٩٣

بيان	يناير	فبراير	مارس	مايو	يونية	يوليو
إجمالى المشتريات الشهرية	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
المدفوعات النقدية عن المشتريات						
١- مشتريات نقدية بواقع ٥٠٪	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٥٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٢- سداد المشتريات الآجلة ٤٥ يوما من تاريخ الشراء		١٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٥٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
إجمالى	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠

٢- المدفوعات النقدية عن العناصر الأخرى

كما وضحنا نقوم المنشأة بسداد مدفوعات نقدية حتى يمكنها القيام بعملها الإنتاجى مثل الإيجار والأجور والفوائد بالإضافة إلى المدفوعات النقدية الرئيسية عن نشاط المشتريات . ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالى .

مثال٩

إذا علمت أن شركة هبة ستقوم بسداد الإلتزامات التالية فى صورة نقدية خلال الستة شهور الأولى من عام ١٩٩٣ .

١- أجور نقدية ٥٠٠٠ جنيه شهريا .

٢- إيجار شهرى ٣٠٠٠ جنيه شهريا

٣- فوائد قرض قيمته ٥٠٠٠٠ جنيه بواقع ١٠٪ تسدد فى شهر فبراير .

٤- شراء أحد الأصول الثابتة ودفع مقدم الثمن خلال شهر إبريل ومقداره ١٠٠٠ جنيه.

المطلوب إعداد التدفقات النقدية لهذه البنودخلال الستة شهور الأولى من ١٩٩٣.

الحل:

لبيان المدفوعات النقدية عن هذه العناصر يتم إعداد الجدول التالى :

بيان	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية
١- الأجور النقدية	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٢- الإيجار النقدى	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
الفوائد						
= ٥٠.٠٠٠*١٠٪		٥٠٠٠				
٣- مدفوعات عن الأصول				١٠٠٠		
إجمالى	٨٠٠٠	١٣٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠

والأن يمكننا إعداد بيان بالمدفوعات النقدية الإجمالية كما فى الجدول التالى
جدول المدفوعات النقدية خلال الستة شهور الأولى من ١٩٩٣ .

بيان	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية
مدفوعات نقدية عن المشتريات	١٠.٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
مدفوعات نقدية أخر	٨٠٠٠	١٣٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠
إجمالى المدفوعات النقدية	١٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٥٥٠٠	٣١٥٠٠	٣٣٠٠٠	٣٨٠٠٠

٢/٥ تذكر أن

١- أن الموازنة النقدية هى عبارة عن قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمتوقعة خلال فترة زمنية معينة وبما يمكن من معرفة الفائض أو العجز النقدى المتوقع خلال هذه الفترة . ويتم إعداد هذه الموازنة بإتباع المبدأ النقدى .

٢- أن أهمية الموازنة النقدية ترجع إلى أنها :

- توضح للإدارة الوقف النقدى فى المستقبل .
- تزيد من درجة إطمئنان الدائنين فيما يتعلق بسلامة إدارة التدفقات النقدية ومن ثم تخفض مخاطر الإئتمان .
- تمكن الشركة من مراجعة العناصر المؤثرة فى التدفقات النقدية .
- يمكن إستخدامها كأداة للرقابة على مدى تحقق الخطط الفرعية فى المنشأة .

٣- إن إعداد الموازنة النقدية يتطلب تحديد عنصرين أساسيين :

أ- مدة الموازنة

كلما كانت مدة الموازنة أقصر كلما كان ذلك أفضل من حيث المبدأ . وإن كان يؤثر فى تحديد مدة الموازنة عاملين هما :

- نوع النشاط الذى تقوم به المنشأة .
- مدى إمكانية الحصول على بيانات دقيقة على مدى الموازنة .

ب- بيانات الموازنة .

تشمل هذه البيانات على نوعين أساسيين هما :

- بيانات عن المقبوضات النقدية .
- بيانات عن المدفوعات النقدية .

٦/٢ أسئلة الوحدة الثانية

أ- اكمل العبارات التالية:

١- تعبر الموازنة النقدية عن قائمة توضح ....و ....خلال ....

٢- يعبر المبدأ النقدى عن أن الفترة المالية ....

٣- أشترت إحدى الشركات بضاعة فى ١٩٩٢/٥/٢١ على أن يتم سداد ثمن هذه البضاعة فى ١٩٩٢/٨/٢٠ فإن ثمن هذه البضاعة يدخل كمدفوعات نقدية خلال شهر ....

٤- تمثل الموازنة النقدية وسيلة الإقناع المنطقى والعلمى لكل من ....،.......... على توافر قدرة المنشأة على السداد .

٥- بالإضافة إلى فوائد الموازنة النقدية المتعددة فإنه أيضا يمكن إستخدامها كأداة للرقابة على مدى تحقق ....

٦- حتى يمكن إعداد الموازنة يجب تحديد ثلاثة جوانب رئيسية هى :

أ- ....

ب- ....

جـ- ....

٧- يتم تحديد مدة الموازنة بناءا على عاملين أساسيين هما :

أ- ....

ب- ....

٨- تتأثر قيمة المقبوضات النقدية بعاملين هما :

أ- ....

ب- ....

٩ - تتأثر قيمة المدفوعات النقدية بعاملين هما :

أ- ....

ب- ....

١٠- تتضمن الموازنة النقدية كلا من ....و ....النقدية وبغض النظر عن مصدرها .

ب- وضح مدى صحة أو خطأ العبارات التالية :

١- تعبر الموازنة النقدية عن موقف التدفقات النقدية الخارجة .

٢- تعبر الموازنة النقدية عن الموقف النقدى الخاص بشركة معينة خلال فترة محددة .

٣- يتم إعداد الموازنة النقدية على أساس مبدأ الإستحقاق .

٤- يتم إعداد الموازنة النقدية على أساس مبدأ الإستحقاق والمبدأ النقدى معا .

٥- إذا باعت الشركة بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ فى يناير ١٩٩٢ جنيه تستحق فى شهر يناير ١٩٩٤ فإنها تدخل الموازنة النقدية كمقبوضات نقدية فى شهر يناير ١٩٩٢ حيث أنه الشهر الذى تمت فيه عملية البيع .

٦- إن إعداد الموازنة النقدية يجعل إدارة الشركة تقوم بدراسة جميع العناصر التى يترتب عليها حدوث التدفقات النقدية الداخلة والخارجة .

٧- تعبر الموازنة النقدية عن الموقف النقدى المتوقع حدوثه .

٨- لا تمثل الموازنة النقدية أى أهمية للدائنين والبنوك

٩- لا تصلح الموازنة النقدية كأداة للرقابة على الخطط الأخرى.

١٠- تتضمن الموازنة النقدية بيانا عن المدفوعات النقدية فقط.

١١- يلزم لإعداد الموازنة توافر بيانات عن مدة الموازنة فقط .

١٢- يكفى معرفة نوع النشاط لتحديد مدة الموازنة النقدية .

١٣- تتأثر المقبوضات النقدية بعاملين هما حجم المبيعات وشروط البيع .

١٤- تتأثر المدفوعات النقدية بعاملين هما حجم المشتريات وشروط الدفع .

١٥- تتضمن الموازنة النقدية جميع التدفقات النقدية من مقبوضات ومدفوعات نقدية بغض النظر عن مصدرها.

جـ - تمرين

تم تقديرالبيانات التالية عن النصف الأول من عام ١٩٩٣ فى شركة هبة الصناعية .

١- تم تقدير المشتريات من المواد والمطلوبة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ كما يلى:

الشهر	المشتريات	الشهر	المشتريات
يناير	٣٠,٠٠٠	إبريل	٣٠,٠٠٠
فبراير	٤٠,٠٠٠	مايو	٣٠,٠٠٠
مارس	٢٠,٠٠٠	يونية	٥٠,٠٠٠

وكان إتفاق الشركة مع مورديها ينص على ما يلى :

أ- أن ٥٠٪ من المشتريات الشهرية يتم نقدا

ب- أن ٥٠٪ من المشتريات الشهرية الآجلة يدفع فى الشهر التالى للشراء ، ٥٠٪ الأخرى تدفع فى الشهر الثالث للشراء .

٢- تقدر المبيعات الشهرية المتوقعة عن نفس المدة بما يلى :

الشهر	المبيعات	الشهر	المبيعات
يناير	٥٠٠٠٠	إبريل	٣٠٠٠٠
فبراير	٦٠٠٠٠	مايو	٤٠٠٠٠
مارس	٤٠٠٠٠	يونية	٥٠٠٠٠

وكانت شروط البيع فى الشركة تنص على ما يلى :-

أ- أن ٧٥٪ من المبيعات يتم نقدا

ب- أن ٢٥٪ منها يمنح فترة إئتمان لمدة ٤٠ يوما وعلى إعتبار أن عملية تتم فى أول الشهر .

٣- تقوم الشركة بدفع ٥٠٠٠ إيجارا ، ٢٠٠٠ أجورا شهرية وهناك ٤٠٠٠ فوائد تستحق فى إبريل ١٩٩٣ ، كما ستقوم الشركة بدفع قيمة شراء أحد الأصول بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه فى شهر مارس ١٩٩٣.

والمطلوب :-إعداد جدول المقبوضات النقدية وجدول المدفوعات النقدية .

الوحدة الثالثة: اعداد الموازنة النقدية

الهدف:

تعريف الطالب بالخطوات الخاصة بإعداد الموازنة النقدية وكيفية تفسير النتائج الخاصة بالموازنة النقدية.

المكونات:

٣/١ مقدمة

٣/٢ اعداد الموازنة النقدية

٣/٣ خطوات اعداد الموازنة النقدية

٣/٤ النتائج التى يمكن استخدامها من الموازنة النقدية.

٣/٥ تذكر أن

٣/٦ أسئلة الوحدة الثالثة.

١/٣ مقدمة :

تعرضنا فى الوحدة السابقة للمقصود بالموازنة النقدية (بيان التدفق النقدى) وكذلك أهميتها ثم تناولنا بالشرح والتفصيل للنواحى المتعلقة بتحديد المدة التى تعد عنها الموازنة ثم كيفية توفير البيانات الخاصة بإعداد الموازنة النقدية.

والآن فإننا فى موقف يمكننا من اعداد الموازنة النقدية ثم بيان كيفية تفسير النتائج الخاصة بها.

٢/٣ اعداد الموازنة النقدية.

قدمنا فى الوحدة السابقة أنه لابد من توافر البيانات الخاصة عن المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية لإعداد الموازنة . وقد وضحنا فى الوحدة السابقة أيضا كيفية اعداد هذه البيانات والآن نتناول المثال التالى والذى يوضح كيفية اعداد الموازنة بمراحلها المختلفة.

مثال١

تقوم شركة هبه الصناعية بإنتاج ملابس الأطفال من سن سنتين إلى ١٢ سنة. وتلتزم هذه الشركه بالتخطيط المالى كأحد الوظائف الأساسية بها. وفى نهاية عام ١٩٩٢ طُلب من المدير المالى أن يقوم بإعداد الموزانة النقدية للنصف الأول من عام ١٩٩٣ وذلك حتى تتمكن الادارة من تدبير العجز النقدى أو استثمار الفائض النقدى بشكل مناسب مع وجود فرصة زمنية مناسبة لتنفيذ هذه القرارات الخاصة بتدبير العجز أو إستثمار الفائض . وفى سبيل اعداد الموازنة النقدية قام المدير المالى بتجميع البيانات التالية عن أنشطة التسويق والانتاج والتمويل بالإضافة الى الأنشطة الأخرى المكملة لأداء المنشأة لمهامها الأساسية. وقد تمثلت هذه البيانات فيما يلى:

١- بالنسبة لنشاط التسويق أوضحت دراسة الطلب على منتجات المنشأة استقرار هذا الطلب واستمرارة فى النمو فى المستقبل . وبعد الأخذ فى الاعتبار هذه النواحى فقد ثم التوصل إلى التقديرات التالية لحجم المبيعات الشهرية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣.

المبيعات الشهرية المتوقعة خلال النصف الأول

من عام ١٩٩٣ .

(القيمة بالجنية)

الشهر	حجم المشتريات	الشهر	حجم المشتريات
يناير	٤٠٠٠٠	ابريل	٤٠٠٠٠
فبراير	٥٠٠٠٠	مايو	٦٠٠٠٠
مارس	٣٠٠٠٠	يونيه	٥٠٠٠٠

٢- أوضح المدير المالى أنه فيما يتعلق بالديون المعدومة وحسابات القبض ومعدلات التحصيل الخاصة بها فإنها تعتبر مرضية وتتناسب مع النسب السائدة فى مثل هذا النشاط . وعلى ذلك يجب الاستمرار فى تطبيق نفس شروط البيع السابقة والتى تنص على:

أ -أن ٥٠٪ من قيمة المبيعات يجب أن تكون فى صورة نقدية.

ب- أن ٥٠٪ من قيمة المبيعات تتم بصورة آجلة وأن تكون مدة الائتمان الممنوحة للعملاء ٤٠ يوما من تاريخ البيع وعلى اعتبار أن البيع يتم فى أول الشهر الذى تتم فيه عملية البيع.

٣- وفيما يتعلق بنشاط الانتاج فقد أوضحت البيانات المجمعة أنه نتيجة لإستقرار الطلب فيمكن بدقة تحديد حجم المواد الخام والمواد الوسيطة المطلوبة لصناعة الملابس الجاهزة بدرجة كبيرة من الدقة وذلك كنتيجة لوجود تقديرات دقيقه الى حد كبير لأرقام المبيعات ونسب التالف والمعيب وكذلك نسب المردودات وأرقام المخزون.

وقد اوضحت البيانات أن قيمة المشتريات الشهرية من المواد الخام ستكون فى الشكل التالى:-

المشتريات الشهرية المتوقعة خلال النصف الأول

من عام ١٩٩٢ (القيمة بالجنية)

الشهر	المشتريات	الشهر	المشتريات
يناير	٣٠٠٠٠	ابريل	٤٠٠٠٠
فبراير	٤٠٠٠٠	مايو	٣٠٠٠٠
مارس	٤٠٠٠٠	يونيه	٤٠٠٠٠

هذا وقد أوضحت بيانات الانتاج بالإضافة إلى البيانات التى تم الحصول عليها من ادارات الأفراد والحسابات وجود المصروفات الشهرية التالية والتى تتعلق بالأجور والايجار.

قيمة الأجور والإيجارات الشهرية المتوقعة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢

الشهر	المشتريات	الشهر	المشتريات
يناير	٤٠٠٠	ابريل	٥٠٠٠
فبراير	٥٠٠٠	مايو	٤٠٠٠
مارس	٥٠٠٠	يونيه	٤٠٠٠

٤- هذا ولازال الإتفاق بين المنشأة والموردين والموقع فى عام ١٩٩٠ ساريا حتى الآن والذى ينص على منح المنشأة مهلة دفع قدرها ٥٠ يوما. وعلى اعتبار أن عملية الشراء تتم فى أول الشهر وأنه سيتم شراء الكميات الموضحة عاليه بصورة شهرية.

٥- تقوم سياسة الادارة المالية فى الشركه على الإحتياط للظروف غير المتوقعة عن طريق ضرورة الإحتفاظ بحد أدنى للنقدية بشكل دائم قيمته ١٥٠٠٠ جنية شهريا.

٦- تشير نتائج الحسابات الختامية التى يتم اعدادها الآن فى المنشأة أن رصيد النقدية فى ١٩٩٣/١/١ تبلغ قيمتها ٤٠٠٠ جنية.

٧- وجد أن هناك إلتزامات على الشركه واجبة السداد خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ تتمثل فيما يلى:

أ- قسط مستحق لسداد قيمة شراء أحد الأصول الثابتة قيمته ٥٠٠٠ جنية فى شهر ابريل ١٩٩٣.

ب- فوائد على قرض حصلت علية الشركه عام ١٩٩٢ قيمتها ٣٠٠٠ جنية وتستحق فى شهر مارس ١٩٩٣.

٨ - أخيراً تقوم الشركه بإستثمار جزء من النقدية المتاحة لديها فى أوراق مالية تغل عائد سنوى قدرة ١٠٠٠٠ جنية تستحق فى شهر مايو من كل عام وتدفع نقداً.

والآن هل تستطيع معاونة المدير المالى فى اعداد الموازنة النقدية لشركه هبة للنصف الأول من عام ١٩٩٣؟

٢/٣ خطوات اعداد الموازنة النقدية

حتى يتم اعداد الموازنه النقدية (بيان التدفق النقدى) يتم القيام بثلاثة خطوات رئيسية:

الخطوة الأولى : اعداد جدول للمقبوضات النقدية الشهرية خلال مدة الموازنة

الخطوة الثانية : اعداد جدول المدفوعات النقدية الشهرية خلال مدة الموازنة.

الخطوة الثالثة: اعداد بيان التدفق النقدى.

وفيما يلى سنقوم بالخطوات السابقة مستخدين مثالنا المتقدم.

١/٣/٢ اعداد جدول المقبوضات النقدية الشهرية

تتضمن المقبوضات النقدية كل المقبوضات التى تدخل إلى المنشأة فى شكل نقدى وبعض النظر عن تاريخ استحقاقها وأيضا بعض النظر عن مصدرها . ولو نظرنا إلى مثالنا المتقدم فإننا نجد أن هذه التدفقات النقدية الداخله ستأتى من ثلاثة مصادر رئيسية:

١- المبيعات النقدية

٢- تحصيل المبيعات الآجلة.

٣- العوائد النقدية للإستثمارات المالية.

وقد وضحنا فى الوحدة السابقة وبشكل تفصيلى كيفية آداء ذلك والآن سنعمد مباشرة إلى تكوين الجدول الخاص بحساب المقبوضات النقدية.

جدول المقبوضات النقدية الشهرية لشركه هبة عن النصف الأول من عام ١٩٩٣.

بيان	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونية	اجمالى
اجمالى المبيعات	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٧٠ر٠٠٠
تطبيق شروط البيع							
١-٥٠٪ من المبيعات نقدا	٢٠ر٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠
٢- تحصيل المبيعات الآجلة							
٤٠ يوما من تاريخ البيع		٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
٣- العائد النقدى للإستثمارات المالية					١٠٠٠٠		١٠٠٠٠
إجمالى	٢٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٥٥٠٠٠

٢/٣/٢ اعداد جدول المدفوعات النقدية الشهرية

تتضمن المدفوعات النقدية كل المدفوعات التى تخرج من المنشأة فى شكل نقدى وبغض النظر عن تاريخ استحقاقها وأيضا بغض النظر عن سبب حدوث هذه المدفوعات النقدية.

ولونظرنا إلى مثالنا المتقدم فإننا نجد أن هذه التدفقات النقدية الخارجة تحدث نتيجة الأسباب التالية:

١- المشتريات النقدية .

٢- المدفوعات النقدية سداداً للمشتريات الآجلة.

٣- المدفوعات النقدية عن المصروفات المختلفة

٤- المدفوعات النقدية لسداد فوائد القروض

٥- المدفوعات النقدية لسداد ثمن شراء أحد الأصول الثابتة.

وفيما يلى نقدم جدول المدفوعات النقدية عن مدة الموازنة.

جدول المدفوعات النقدية الشهرية لشركة هبه عن النصف الأول من عام١٩٩٢

بيان	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونية	اجمالى
اجمالى المشتريات	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
تطبيق شروط الشراء							
١-وجود مهلة دفع ٥٠ يوماً		٣٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	١٨٠ر٠٠٠
٢-الأجور والإيجارات الشهرية	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٧ر٠٠٠
٣- مدفوعات نقدية لسداد قسط شراء أحد الأصول				٥٠٠٠			٥٠٠٠
٤- مدفوعات نقديه لسداد فوائد القرض			٣٠٠٠				٣٠٠٠
إجمالى	٤٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	٢١٥٠٠٠

٣/٣/٣ اعداد الموازنة النقدية (بيان التدفق النقدى)

بعد اعداد جدول المقبوضات النقدية وجدول المدفوعات النقدية أصبحنا الآن فى وضع يمكننا من اعداد الموازنة النقدية (بيان التدفق النقدى) ويأخذ شكل الموازنة النقدية غالبا الوضع التالى .

الموازنة النقدية عن الفترة من ... إلى ...

(القيمة...)

بيان	شهر ...	شهر ...		مجموع
المقبوضات النقدية ⊖ المدفوعات النقدية				
الفائض أو العجز الشهرى + رصيد أول المدة	......	....	.....	......
رصيد آخر المدة ⊖ الحد الأدنى للنقدية	.. ....	....		....
* الفائض النقدى الممكن استثمارة * العجز النقدى الواجب تدبيرة	... .	... ...	... ...	....

وواضح من الشكل المتقدم أن هناك نوعين من البيانات يجب معرفتهما وهما:

١- رصيد النقدية فى أول المدة وبالرجوع إلى مثالنا نجد أن هذا الرصيد فى ١٩٩٣/١/١ هو ٤٠٠٠ جنية .

٢- الحد الأدنى للنقدية المطلوب للإحتياط ومقابلة نواحى عدم التاكد وهو فى مثالنا يبلغ ١٥٠٠٠ جنية. والآن نستخدم الأرقام التى تم التوصل إليها فى مثالنا لإعداد الموازنة النقدية لشركة هبه خلال شهور النصف الأول من عام ١٩٩٣.

الموازنة النقدية عن شهور النصف الأول من عام ١٩٩٢ لشركة هبه

(القيمة بالجنية)

البيان	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونية	اجمالى
المقبوضات النقدية (١)	٢٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٥٥٠٠٠
⊖ المدفوعات النقدية (٢)	٤٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	٢١٥٠٠٠
. الفائض أو العجز الشهرى	١٦٠٠٠	١٠٠٠٠	(٨٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	١٦٠٠٠	٢١٠٠٠	٤٠٠٠٠
رصيد أول المدة	٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٧٠٠٠	٢٣٠٠٠	٤٠٠٠
رصيد آخر المدة	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٧٠٠٠	٢٣٠٠٠	٤٤٠٠٠	٤٤٠٠٠
الحد الأدنى للنقدية*	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
* الفائض النقدى الممكن استثمارة	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٠٠٠		٨٠٠٠	٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠
* العجز النقدى الواجب تدبيرة				(٨٠٠٠)			

(١) من جدول المقبوضات النقدية (اجمالى)

(٢) من جدول المدفوعات النقدية (اجمالى)

* لاحظ أنه بالنسبة للحد الادنى للنقدية فإنه يتم طرحة من رصيد آخر المدة طرحاً جبريا. فإذا كان الناتج موجبا فإنه يمثل فائض نقدى ، وإذا كان الناتج سالبا فإنه يمثل عجز نقدى.

٤/٣ النتائج التى يمكن استخلاصها من الموازنة النقدية

أوضحنا مسبقا أن الهدف الاساسى للموازنة النقدية هو بيان الموقف النقدى للشركة ومن ثم موقف المنشأة من حيث السيولة خلال مدة اعداد الموازنه وبصورة أخرى فإن هذا الموقف النقدى يتبلور فى مدى وجود :

١- فائض نقدى يجب إيجاد فرص استثمارية لإستغلاله .

٢- عجز نقدى يجب ايجاد مصادر تمويل لتغطيته.

وبتطبيق ما تقدم على مثالنا بالنسبة للموازنة النقدية لشركة هبه نجد الآتى:

٣/٤/١ أن الموقف النقدى وبالتالى موقف السيولة العام بالنسبة لشركه هبه هو موقف جيد ويتمثل فى وجود فائض نقدى نصف سنوى يقدر بمبلغ ٢٩٠٠٠ جنية.

٣/٤/٢ على مستوى الشهور خلال فترة الموازنة يتضح صدق هذه النتيجة العامة فيما عدا شهر ابريل والذى أظهر وجود عجز نقدى قدرة (٨٠٠٠) جنية وقد يرجع ذلك إلى عدم التوازن بين المقبوضات والمدفوعات النقدية.

٣/٤/٣ بالنسبة لإستثمار الفائض يمكن اقتراح خطة الاستثمار التالية طبقاً لنتائج الموازنة:

(١) استثمار مبلغ ٥٠٠٠ جنية لمدة ثلاثة شهور فى أوراق مالية تبدأ من شهر يناير إلى نهاية شهر مارس.

(٢) استثمار مبلغ ٢٠٠٠ جنية لمدة شهرين فى أوراق مالية تبدأ من شهر فبراير حتى نهاية شهر مارس

(٣) استثمار مبلغ ٨٠٠٠ جنية لمدة شهر واحد هو شهر فبراير.

وعلى ذلك يكون تم استثمار مبالغ الفائض النقدى خلال الثلاثة شهور من يناير إلى مارس.

(٤) استثمار ٨٠٠٠ جنية لمدة شهرين تبدأ فى شهر مايو وحتى نهاية شهر يونية. واستثمار ٢١٠٠٠ جنية لمدة شهر خلال شهر يونية.

وبذلك يتم استثمار الفائض النقدى خلال فترة اعداد الموازنة.

١- لاحظ أننا قمنا بتحديد المبالغ التى يمكن استثمارها لأطول فترة ممكن أولا؟.

٢- لاحظ أيضا أن الفائض والعجز هو فائض أو عجز مرحل.

٣/٤/٤ بالنسبة لتدبير مصادر العجز فيمكن أن يتم ذلك عن طريق:

١- تكثيف جهود ترويج المبيعات خلال شهر ابريل.

أو ٢- الحصول على قرض قصير الأجل لمدة شهر ابريل.

أو ٣- التغطية من الحد الأدنى للنقدية وقد يتم ذلك نظرا لأن الموقف النقدى فى الشهور التالية هو موقف مواتى لمصلحة المنشأة.

ما هو البديل الذى تنصح باختياره؟

٣/٥ تذكر أن

١- لإعداد الموازنة النقدية يلزم القيام بإعداد ثلاثة جداول رئيسية:

- جدول المقبوضات النقدية.
- جدول المدفوعات النقدية.
- بيان التدفق النقدى.

٢- لإعداد جدول المقبوضات النقدية يلزم حساب الآتى:-

*- المبيعات النقدية

*- المتحصلات النقدية من المبيعات الآجلة

*- المتحصلات النقدية من بيع أحد الأصول الثابتة.

*- المتحصلات النقدية الناتجة من عوائد الاستثمارات المالية.

٣- لإعداد جدول المدفوعات النقدية يلزم حساب الآتى:-

* المشتريات النقدية.

* المدفوعات النقدية سداداً للمشتريات الآجلة.

* مدفوعات نقدية لشراء الأصول الثابتة.

* مدفوعات نقدية لإلتزامات الشركه.

٤- لإعداد بيان التدفق النقدى يلزم الآتى:

* المقبوضات النقدية.

* المدفوعات النقدية.

* رصيد النقدية فى أول المدة.

* الفائض النقدى.

* العجز النقدى.

٦/٣ أسئلة الوحدة الثالثة

١- قدمت إليك البيانات التالية لإحدى الشركات الصناعية .

- تقدر المبيعات الشهرية للشركة كما يلى:

(القيمةبالجنية)

الشهر	المبيعات	الشهر	المبيعات
يناير	١٠ر٠٠٠	ابريل	١٥ر٠٠٠
فبراير	١٥ر٠٠٠	مايو	١٠ر٠٠٠
مارس	٢٠ر٠٠٠	يونيه	١٥ر٠٠٠

- يتم البيع طبقا للشروط التالية:

٤٠٪ من المبيعات نقدا

٦٠٪ من المبيعات تسدد فى الشهر التالى للبيع.

- تقدر المشتريات الشهرية للشركه كما يلى:

الشهر	المشتريات	الشهر	المشتريات
يناير	٦٠٠٠	ابريل	٢٥٠٠٠
فبراير	١٥٠٠٠	مايو	١٥٠٠٠
مارس	٢٠٠٠٠	يونيه	١٠٠٠٠

وكان الاتفاق بين الشركة والموردين على أن تعطى الشركة مهلة سداد قدرها ٥٠ يوم

- تبلغ الأجور الشهرية والتى تدفع نقدا ٥٠٠٠ جنية.

- تدفع الشركة ايجارا شهرياً قدرة ٢٠٠٠ جنية .

- رصيد النقدية فى أول الفترة ٤٠٠٠ جنية ويبلغ الحد الأدنى للنقدية المطلوب الاحتفاظ به شهرياً ١٠,٠٠٠ جنية.

المطلوب:

اعداد الموازنة النقدية وبيان موقف لشركة من حيث تدبير العجز أو استثمار الفائض .

٢ > ل بيان التدفق النقدى التالى :

(القيمة بالجنية)

بيان	يناير	فبراير	مارس	الاجمالى
مقبوضات النقدية مدفوعات النقدية	٨٠٠٠٠	٦٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
الفائض أو العجز الشهرى رصيد أول المدة	(١٠٠٠٠) ٦٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	
رصيد آخر المدة الحد الادنى للنقدية	١٠,٠٠٠			
* الفائض النقدى العجز النقدى				

الوحدة الرابعة : التخطيط الربح

قائمة الدخل التقديرية

الهدف:

تعريف الطالب بالمقصود بقائمة الدخل التقديرية ومراحل اعداد التقديرات الخاصة بقائمة الدخل التقديرية

المكونات:

٤/١ مقدمة

٤/٢ المقصود بقائمة الدخل التقديرية.

٤/٣ مراحل اعداد قائمة الدخل التقديرية

٤/٤ تذكر أن

٤/٥ اسئلة الوحده الرابعة

١/٤ مقدمة :

تعرضنا خلال الوحدتين الثانية والثالثة إلى تخطيط السيولة من خلال التعرض لتخطيط التدفقات النقدية . وذلك حتى تتاح للمنشأة المعرفة المسبقة بما سيكون عليه الوضع النقدى فى المستقبل خلال مدة الموازنة ومن ثم تتمكن من إما تدبير العجز أو استثمار الفائض النقدى .إن هذه العملية قد يكون لها بعد آخر اذا تم النظر إليها من خلال الاطار العام للتخطيط المالى والذى قدمناه فى الوحدة الأولى . وهو معرفة حجم الأموال المطلوبه خلال فترة الخطة والتى يمكن أن تتوافر فى شكل نقدى وذلك لتمويل خطة تشغيل وإنتاج معينة . إن الخطوة التالية لذلك هى ضرورة معرفة وتوقع ما ستكون علية الايرادات والمصروفات الخاصة بخطة التشغيل والانتاج وذلك بغرض معرفة مدى ربحية هذه الخطة أو عدم ربحيتها . إن الأداه التى تمكن من القيام بتقدير الايرادات والمصروفات لخطة التشغيل ومن ثم معرفة الربح أو الخسارة المتوقعة هى قائمة نتائج الأعمال ، أو قائمة الدخل التقديرية. وفى هذه الوحدة سنقوم بالتعرض لتعريف قائمة الدخل التقديرية والمراحل التى يمكن اتباعها فى اعداد التقديرات الخاصة بالإيرادات والمصروفات.

٢/٤ المقصود بقائمة الدخل التقديرية

قائمة الدخل التقديرية أو قائمة نتائج الأعمال التقديرية هى عبارة عن قائمة تجميعية تتضمن البيانات التفصيلية التى ترد فى الحسابات التالية :

١- حساب المتاجرة فى الشركات التجارية أو حساب التشغيل فى الشركات الصناعية.

٢- حساب الأرباح والخسائر.

٣- حساب التوزيع.

وعلى ذلك فإن هذه القائمة توضح ايرادات المبيعات أو إيرادات النشاط والتكلفة المباشرة لأداء هذا النشاط حتى يمكن التوصل إلى رقم مجمل الربح . يلى ذلك المصروفات الغير مباشرة والإيرادات الغير مباشرة (أن وجدت) حتى يمكن التوصل إلى ربح التشغيل . وأخيرا توزيعات الأرباح طبقا لمصادر التمويل والخدمات السيادية (الضرائب) لمعرفة مقدار الأرباح المحتجزة والتى تمثل التمويل الذاتى الذى يمكن أن يتاح من خلال عمليات المشروع.

وعلى ذلك فإن قائمة الدخل توضح إيرادات المشروع خلال فترة معينة وما يخصم من هذه الايرادات بغرض الوفاء بالإلتزامات الجارية للمنشأة. وتفيد عملية التجميع للحسابات فى قائمة الدخل إلى اعطاء صورة واضحة عن الإيرادات والمصروفات المرتبطة بمراحل التشغيل وعمليات البيع. وبالتالى فعند إعداد قائمة الدخل التقديرية ستتاح فرصة أمام الإدارة لمراجعة الإيرادات والمصروفات الخاصة بكل مرحلة ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة للتعامل مع هذه المراحل وفى وقت مبكر . وتأخذ قائمة الدخل التقديرية الشكل التالى:

قائمة الدخل التقديرية للشركه.....

عن الفترة من .... إلى ....

(القيمة...)

بيان	جزئى	كلى
اجمالى المبيعات	XX	
⊖ مزدودات المبيعات	XX	
⊖ الخصم	XX	
= صافى المبيعات		XX
بضاعة أول المدة	XX	
⊕ اجمالى المشتريات للمواد الخام	XX	
⊕ تكاليف النقل والتأمين	XX	
⊖ مردودات المشتريات	XX	
= تكلفة المواد لمشتراه	XX	
⊖ مخزون آخر المدة من المواد	XX	
= تكلفة المواد الخام المستخدمة	XX	
⊕ بضاعة أول المدة تحت التشغيل	XX	
⊕ أجور عمال الانتاج	XX	
⊕ مهمات ومواد صناعية	XX	
⊕ مصروفات أخرى	XX	
⊖ مخزون آخر المدة من الإنتاج تحت التشغيل	XX	

تابع قائمة الدخل

البيان		
= تكلفة البضاعة المصنعة	xx	
⊕ مخزون أول المدة تام الصنع	xx	
⊖ مخزون آخر المدة تام الصنع	xx	
= تكلفة البضاعة المباعة		xxx
مجمل الربح		
⊖ مصروفات البيع	xx	
⊖ مصروفات ادارية	xx	xx
= ربح التشغيل		xx
⊖ الفوائد		xx
= صافى الربح قبل الضرائب		xx
− ضرائب		xx
=صافى الربح القابل للتوزيع		xx
− توزيعات الأبارح		xx
الأرباح المحتجزة أو المرحلة		xx

٣/٤ مراحل إعداد قائمة الدخل التقديرية

ومما تقدم يتضح أن تحقيق الايرادات وسداد الالتزامات الخاصة بالمنشأة يتم على ثمانية مراحل أساسية، وفى كل مرحلة من هذه المراحل يتم تقدير مجموعة أخرى من البنود . وفيما يلى سنوضح هذه المراحل بناء على القائمة المتقدمة.

١/٣/٤ المرحلة الأولى: تقدير صافى المبيعات

يعتبر الرقم الخاص بصافى المبيعات من أهم أرقام قائمة الدخل . اذ يوضح هذا الرقم حجم الايرادات المتوقعة للمنشأة كنتيجة لممارسة نشاطها الأساسى. وحتى يكون هذا الرقم معبراً فإنه يجب أن يعبر عما سيتم بيعه فعلا . وعلى ذلك وكما هو موضح فى القائمة فإنه يتم التوصل إليه عن طريق تقدير العناصر الخاصة برقم اجمالى المبيعات ورقم مردودات المبيعات وأخيرا الخصم المسموح به (الخصم الممنوح من قبل المنشأة لعملائها) . وعلى ذلك فإن رقم صافى المبيعات يتم التوصل إليه كما يلى:

صافى المبيعات = [اجمالى المبيعات - (مردوادت المبيعات + الخصم المسموح به)] (١)

ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالى:

مثال١ : البيانات التالية تعبر عن تقديرات الخطة فى شركة هبة

١- تبلغ تقديرات المبيعات خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ ١٠٠ر٠٠٠ جنية

٢- تنص سياسة الشركه فيما يتعلق بترويج المبيعات أن يتم منح ٥٪ من قيمة المبيعات كخصم تشجيعى لعملاء الشركة.

٣- عادة تبلغ نسبة مردودات المبيعات ١٪ من قيمة المبيعات

ماهو رقم صافى المبيعات الذى يجب اخذه فى الاعتبار بالنسبة للنصف الأول من عام١٩٩٣ ؟

الحل:

يتم حساب قيمة الخصم المسموح بة (الممنوح للعملاء) وكذلك قيمة مردودات المبيعات ثم تطبيق المعادلة السابقة.

١- قيمة الخصم المسموح بة = ١٠٠٠٠٠ X $\frac{٥}{١٠٠}$ = ٥٠٠٠ جنية

٢- قيمة مردودات المبيعات = ١٠٠٠٠٠ X $\frac{١}{١٠٠}$ = ١٠٠٠ جنية

٣- قيمة صافى المبيعات

= [١٠٠٠٠٠ - (٥٠٠٠ + ١٠٠٠)

= ١٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠

= ٩٤٠٠٠

٢/٣/٤ المرحلة الثانية: تقدير تكلفة المواد الخام

بدءاً من هذه المرحلة يتم حساب التكاليف المطلوب تغطيتها من الايرادات المحققه من رقم صافى المبيعات ونبدأ هنا بتقدير تكلفة المواد المباشرة التى استخدمت فى صنع البضاعة المباعة وحتى يمكن تحقيق ذلك يجب تقدير البنود الخاصة بمخزون المواد أول المدة ، المشتريات من المواد، الخصم المكتسب على المشتريات (الذى حصلت عبيه المنشأة)، تكاليف النقل والتأمين والتخزين ، مردودات المشتريات وأخيرا تقدير المخزون من المواد آخر المدة. ويتم حساب تكلفة المواد طبقا للمعادلة التالية :-

تكلفة المواد الخام المستخدمه = [(مخزون المواد أول المدة + اجمالى مشتريات المواد + تكاليف النقل والتخزين + تكاليف التأمين) - (الخصم المكتسب + مردودات المشتريات + مخزون المواد آخر المدة)] (٢)

وحتى يمكن توضيح كيفية حساب ذلك نقدم المثال التالى.

مثال٢

البيانات التالية جمعت لأغراض إعداد تقديرات الخطة المالية فى شركة هبة. من هذه البيانات المطلوب حساب تكلفة المواد الخام المستخدم؟

١- بلغ مخزون المواد الخام أول المدة ٢٠٠٠٠ جنية

٢- بتوقع شراء مواد خام بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه

٣- تكاليف نقل وتأمين ٢٠٠٠٠

٤- تحصل الشركه على خصم من مورديها (خصم مكتسب) ١٠٠٠٠ جنية.

٥- تبلغ مردودات المشتريات ١٠٠٠٠ جنية.

٦- يقدر مخزون آخر المدة ٣٠٠٠٠ جنية.

الحل: حتى يتم حساب تكلفة المواد الخام المستخدمة ، يتم تطبيق المعادلة السابقة كما يلى:

تكلفة المواد الخام المستخدمه = [(٢٠٠٠٠ + ٣٠٠٫٠٠٠ + ٢٠٫٠٠٠) -(١٠٫٠٠٠ + ١٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠)] = [(٣٤٠٠٠٠-٥٠٫٠٠٠] = ٢٩٠٠٠٠

٣/٣/٤ المرحلة الثالثة : تقدير تكلفة البضاعة المصنعة

وهذة التكلفة تعبر عن ما تم استخدامة من عناصر التكاليف المختلفة لأجل اتمام صنع المنتجات المطلوبة. وتشمل عناصر التكاليف هنا تلك المتعلقة بالمواد والأخرى المتعلقه بالأجور . ولما كانت تكلفه المواد قد تم حسابها فى المرحلة السابقة فهنا سيتم استكمال ذلك بحساب تكلفة الأجور والمواد تحت التشغيل ، ويتم حساب هذه العناصر طبقا للمعادلة التالية:

تكلفة البضاعة المصنعة = [(بضاعة أول المدة تحت التشغيل + أجور + مهمات ومواد صناعية + مصروفات أخرى) - (بضاعة آخر المدة تحت التشغيل)] (٢)

ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالى.

مثال٣

البيانات التالية جمعت لأغراض اعداد الخطة المالية فى شركة هبة .

(١) تبلغ قيمة بضاعة أول المدة تحت التشغيل ٦٠٠٠٠ جنية

(٢) تبلغ أجور عمال الانتاج ١٠٠٠٠٠ جنيه

(٣) تبلغ قيمة المواد والمهمات الصناعية المستخدمة ٥٠٠٠٠ جنية

(٤) مصروفات أخرى ٥٠٠٠٠ جنيه.

(٥) بضاعة آخر المدة تحت التشغيل ٧٠٫٠٠٠ جنيه

المطلوب : استخدام هذه البيانات فى حساب تكلفة البضاعة المصنعة ؟ -

الحل:

لحساب تكلفة البضاعة المصنعة يتم تطبيق المعادلة السابقة كالآتى:-

تكلفة البضاعة المصنعة = [(٦٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠) - (٧٠,٠٠٠)]

= ٢٦٠٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠ = ١٩٠,٠٠٠

٤/٣/٣ المرحلة الرابعة: تقدير تكلفة البضاعة المباعة.

و يعتبر هذا الرقم من أهم الأرقام فى قائمة الدخل بعد رقم صافى المبيعات اذ أن زيادة أو انخفاض هذا الرقم مع بقاء العوامل الاخرى على ما هى عليه يعكس نتيجتين:

(١) اما زيادة فى الكفاءة الانتاجية فى حالة نقص هذا الرقم أو نقص فى الكفاءة الانتاجية فى حالة زيادة هذا الرقم.

(٢) اما زيادة فى قدرة المنشأة على تغطية أعبائها الأخرى وتحقيق أرباح ، (فى حالة نقص الرقم) أما انخفاض قدرة المنشأة على تغطية أعبائها الأخرى وانخفاض قدرتها على تحقيق أرباح، وذلك فى حالة (زيادة هذا الرقم).

ويلزم توافر ثلاثة بيانات رئيسية لتقدير تكلفة البضاعة المباعة وهذه البيانات هى تكلفة البضاعة المصنعة، مخزون أول المدة من البضاعة المصنعة ، وأخير مخزون آخر المدة من البضاعة المصنعة. والمعادلة التالية توضح العلاقة بين هذه البيانات.

تكلفة البضاعة المباعة = [(تكلفة البضاعة المصنعة + مخزون أول المدة من البضاعة المصنعة) - (مخزون آخر المدة من البضاعة المصنعة]. (٤)

وفيما يلى سنوضح كيفية حساب تكلفة البضاعة من خلال المثال التالى:

مثال٤

البيانات التالية تم الحصول عليها من بيانات الخطة المالية لشركة هبة:

١- تبلغ تكلفة البضاعة المصنعة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه

٢- تبلغ مخزون أول المدة من البضاعة المصنعة ١٥٠,٠٠٠ جنية

٣- تنص سياسة الشركة على الاحتفاظ بمخزون تام الصنع فى آخر المدة قدرة ٥٠.٠٠٠ جنية

ماهى تكلفة البضاعة المباعة ؟

الحل :

حتى يتم التوصل إلى تكلفة البضاعة المباعة يتم استخدام المعادلة التى تم توضيحها مسبقا كما يلى:-

تكلفة البضاعة المباعة = [(٢٠٠.٠٠٠ + ١٥٠.٠٠٠) - (٥٠٠٠٠)]

=٣٥٠٠٠٠-٥٠٠٠٠

= ٣٠٠٠٠٠ جنيه.

وهذا الرقم يعبر عن التكلفة المباشرة (مواد / أجور) التى تم تحملها لإعداد البضاعة لتكون فى شكل نهائى يمكن بيعة وأهمية هذا الرقم تنبع من أن هذا النوع من التكاليف يعتبر ثابت بالنسبة للوحدة المنتجة والمباعة ، وبالتالى فإنه يصلح كأساس جيد للمقارنة مع المنشآت المماثلة.

٤/٣/٥ تقدير مجمل الربح.

يعبر مجمل الربح عن الفرق بين صافى المبيعات وبين تكلفة البضاعة المباعة. ويعبر هذا الرقم عن ما يتاح للمنشأة من ايرادات بعد تغطية التكاليف المباشرة لتغطية التكاليف الغير مباشرة. وعلى ذلك فإن رقم مجمل الربح يتم الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

مجمل الربح = صافى المبيعات ـ تكلفة البضاعة المباعة (٥)

ولبيان كيفية حساب هذا الرقم نقدم المثال التالى:

مثاله

قدمت إليك البيانات التالية والمأخوذة من بيانات الخطة المالية لشركة هبه:

(١) يبلغ رقم صافى المبيعات بعد خصم المردودات والخصم المسموح به ٢٠٠٠٠٠ جنيه

(٢) يبلغ رقم تكلفة البضاعة المباعة ١٥٠.٠٠٠ جنية.

المطلوب حساب قيمة مجمل الربح؟

الحل:

لحساب رقم مجمل الربح يتم تطبيق المعادلة السابقة كما يلى

مجمل الربح = ٢٠٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ جنية

وعلى ذلك فإن هذه المنشأة يتوافر لديها ٥٠٠٠٠ جنية لتغطية التكاليف غير المباشرة واجراء التوزيعات وذلك بعد أن تم تغطية التكاليف المباشرة للبضاعة المباعة.

٦/٣/٤ تقدير ربح التشغيل.

يمثل ربح التشغيل العائد من استثمار الأموال التى تستثمرها المنشأة وبعض النظر عن مصدر هذه الأموال . وبمعنى آخر فإننا لا نفرق فى هذه المرحلة بين مصادر التمويل عن طريق الديون أو مصادر التمويل عن طريق حق الملكية وعلى هذا فإن رقم ربح التشغيل يعتبر من الأهمية بمكان لإدارة الشركة إذ عن طريقه يمكن معرفة العائد على الاستثمار فى منشأة معينة مع العائد على الاستثمار فى المنشآت الأخرى العاملة فى نفس النشاط . وحتى يمكن حساب ربح التشغيل يجب توافر بيانات عن مجمل الربح والمصروفات الغير مباشرة والخاصة بمصروفات البيع والتوزيع وكذلك المصروفات الادارية. وتحدد العلاقة بين هذه البيانات على ضوء المعادلة الآتية:

ربح التشغيل = [(مجمل الربح) - (مصروفات البيع والتوزيع + المصروفات الادارية)] (٦)

ولتوضيح هذه العلاقة تقدم المثال التالى:

مثال ٦

قدمت إليك البيانات التالية والتى تم تجميعها بفرض إعداد الخطة المالية:

(١) يبلغ مجمل الربح ١٠٠٠٠٠ جنية

(٢) تبلغ مصروفات البيع والتوزيع ٢٠٠٠٠ جنية

(٣) تبلغ المصروفات الإدارية ١٠٠٠٠ جنية

المطلوب : حساب قيمة ربح التشغيل ؟

الحل:

لحساب ربح التشغيل يتم تطبيق المعادلة السابقة كما يلى :-

ربح التشغيل = [(١٠٠,٠٠٠ - (٢٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠)]

= ١٠٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠ = ٧٠,٠٠٠ جنيه.

٧/٣/٤ تقدير صافى الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب.

تمثل الفوائد تلك الأعباء الثابتة التى تتحملها المنشأة عند قيامها بالحصول على أموال عن طريق الديون . ومن المهم أن يكون هناك من الأرباح ما يكفى لتغطية هذه الأعباء الثابتة بأكثر من مرة وذلك ناتج من أن الارباح غالبا لا تكون كلها فى شكل نقدى فى حين أن الفوائد لابد وأن تدفع فى شكل نقدى. وحتى يتم تقدير صافى الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب فيجب معرفة رقم الفوائد الحالى والفوائد الناتجة عن القروض المتوقعة . ولبيان العلاقه بين هذه البيانات فيمكن أن يتم ذلك من خلال المعادلة الأتية:

صافى الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب = ربح التشغيل - الفوائد (٧)

ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالى:

مثال ٧ .

قدمت إليك البيانات التالية والتى تم جمعها بغرض اعداد الخطة المالية:

(١) تقدر أرباح التشغيل فى الفترة المقبلة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنية

(٢) تبلغ الفوائد الحالية التى تتحملها الشركه ١٠,٠٠٠ جنية ويتوقع أن تحصل المنشأة على قرض لتمويل شراء أحد الأصول الثابتة قيمتة ٣٠٠,٠٠٠ جنية وبمعدل فائدة قدرة ٢٠٪ سنويا ستدفع خلال فترة الخطة

المطلوب : حساب صافى الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب؟

الحل:

أولا: تقدير قيمة الفوائد خلال فترة الخطة

١- الفوائد الحالية = ١٠,٠٠٠ جنية

٢- الفوائد على القروض المتوقعة = $\frac{٢٠٠ر٠٠٠ \times ٣٠}{١٠٠}$ = ٦٠٠٠٠ جنية

٣- اجمالى الفوائد=١٠.٠٠٠+٦٠.٠٠٠ = ٧٠ر٠٠٠ جنية

ثانيا : حساب صافى الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب ، ويتم ذلك من خلال تطبيق المعادلة السابقة كما يلى:

صافى الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب = ٢٠٠٠٠٠ ـ ٧٠٠٠٠ = ١٣٠٠٠٠

٨/٣/٤ تقدير صافى الربح القابل للتوزيع

يمثل صافى الربح القابل للتوزيع رقم الربح المستحق للمساهمين الذين قدموا تمويلاً للمنشأة فى صورة أسهم عادية ، وعلى ذلك فإن هذا الرقم يمثل حقا لأصحاب حقوق الملكية. وبالتالى فإن هذا الرقم يمثل مكافأة هؤلاء الأفراد أو المؤسسات الذين أقدموا على اقامة منشأة معينة تعمل فى نشاط معين. ويتم تقدير رقم صافى الربح عن طريق معرفة بيانات عن صافى الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب ومعرفة معدلات الضرائب على أرباح المنشأة وتظهر العلاقة بين هذه البيانات فى صورة المعادلة التالية:ـ

صافى الربح القابل للتوزيع = [الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب ـ الضرائب] (٨)

ولتوضيح كيفية استخدام هذه المعادلة نقدم المثال التالى:

مثال٨

البيانات التالية تم تقديرها لأغراض اعداد الخطة المالية فى احدى الشركات.

١- يقدر مبلغ الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب بمقدار ٨٠.٠٠٠ جنية

٢- تبلغ معدلات الضريبة على نشاط هذه الشركة ٥٠٪ من صافى الربح الخاضع للضريبة.

ما هو رقم صافى الربح القابل للتوزيع؟

الحل :

حتى يمكن التوصل إلى رقم صافى الربح القابل للتوزيع يتم

أولا : حساب قيمة الضرائب .

قيمة الضرائب المستحقة = ٨٠,٠٠٠ x $\frac{٥٠}{١٠٠}$ = ٤٠,٠٠٠

ثانيا: حساب قيمة صافى الربح القابل للتوزيع

= [٨٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠] = ٤٠,٠٠٠ جنية

ويلى تحديد رقم صافى الربح القابل للتوزيع إتخاذ مجموعة من القرارات الهامة تتبلور فى تحديد كيفية التصرف فى رقم صافى الربح. وبمعنى آخر تحديد نسبة الأرباح التى يتم توزيعها ونسبة الأرباح التى سيتم احتجازها لتعلى على حساب حقوق المساهمين وتمثل مصدراً للتمويل بالنسبة للمشروع.

وعلى سبيل المثال فإذا كانت سياسة الادارة هى أن تكون التوزيعات بنسبة ٦٠٪ من صافى الربح القابل للتوزيع فإن ذلك يعنى:

(١) توزيعات الأرباح للمساهمين = ٤٠٠٠٠ x $\frac{٦٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠٠٠ جنية

(٢) قيمة الارباح المحتجزة = ٤٠,٠٠٠ - ٢٤٠٠٠ = ١٦٠٠٠ جنية

٤/٤ تذكر أن

أولا : أن قائمة الدخل التقديرية عبارة عن قائمة تجميعية توضح نتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال فترة معينة . وأن هذه القائمة تتضمن عادة البيانات التى ترد فى الحسابات التالية :

- حساب المتاجرة (أو التشغيل فى الشركات الصناعية)
- حساب الأرباح والخسائر
- حساب التوزيع.

ثانيا : انه لإعداد قائمة الدخل التقديرية يلزم لذلك اتمام ثمانى فى مراحل أساسية وهى:

١- تقدير صافى المبيعات

٢- تقدير تكلفة المواد الخام

٣- تقدير تكلفة البضاعة المصنعة

٤- تقدير تكلفة البضاعة المباعة.

٥- تقدير مجمل الربح

٦- تقدير ربح التشغيل.

٧- تقدير رقم صافى الربح بعد الفوائدوقبل الضرائب

٨- تقدير رقم صافى الربح القابل للتوزيع.

٥/٤ اسئلة الوحدة الرابعة

أجب عن الأسئلة التالية

أولا حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية.

١- قائمة الدخل التقديرية يتم اعدادها لمعرفة الموقف النقدى المتوقع للمشروع خلال المدة التى تعبر عنها القائمة.

٢- لا يوجد إختلاف بين بيان التدفق النقدى وقائمة الدخل التقديرية إذ أن كليهما يعد بناءاً على أساس المبدأ النقدى .

٣- يعد بيان التدفق النقدى على أساس مبدأ الاستحقاق بينما تعد قائمة الدخل على أساس المبدأ النقدى.

٤- قائمة الدخل التقديرية تعد لبيان نتائج الأعمال المتوقعة من ربح أو خسارة خلال الفترة التى تعد عنها القائمة .

٥- تتضمن قائمة الدخل التقديرية تجميعا لحساب المتاجرة والأرباح والخسائر وحساب التوزيع.

ثانيا - المطلوب تقديم حلا للتمرينات التالية:

١- أ - اذا كان رقم اجمالى المبيعات خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ هو ٧٠.٠٠٠ جنية

ب- ان قيمة الخصم المسموح به ١٠٪

جـ- ان نسبة مردودات المبيعات ٢٪

ماهو رقم صافى المبيعات خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ ؟

٢- أ- اذا كان مخزون أول المدة من المواد الخام ١٠.٠٠٠ جنية

ب- تكاليف النقل والتأمين ٥٠٠٠ جنية

جـ- الخصم المكتسب ٢٠٠٠ جنية

هـ- مردودات المشتريات ٦٠٠٠ جنية

و- مخزون آخر المدة من المواد الخام ٤٠٠٠ جنية

المطلوب حساب تكلفة المواد الخام المستخدمة؟

٣- أ- اذا كانت قيمة البضاعة تحت التشغيل فى أول المدة ٨٠٠٠ جنية

ب- أجور عمال الانتاج ١٥٠٠٠ جنية

جـ المواد والمهمات الصناعية المستخدمة ١٠,٠٠٠ جنية

د- مصروفات أخرى ٥٠٠٠ جنية

هـ - قيمة البضاعة تحت التشغيل فى نهاية المدة ٥٠٠٠ جنية

المطلوب حساب تكلفة البضاعة المصنعة ؟

٤- أ - اذا كانت تكلفة البضاعة المصنعة ٥٠٠٠٠ جنية

ب- مخزون أول المدة من البضاعة المصنعة ١٥٠٠٠ جنية

جـ - مخزون آخر المدة من البضاعة المصنعة ١٠٠٠٠ جنية

ماهى تكلفة البضاعة المباعة.

٥- اذا كان رقم صافى المبيعات ١٥٠,٠٠٠ جنية

ب- واذا كان رقم تكلفة البضاعة المباعة ٨٠,٠٠٠ جنية

فما هو رقم مجمل الربح؟

٦- أ- اذا كان مجمل الربح ١٥٠,٠٠٠ جنية

ب- مصروفات البيع والتوزيع ٣٠,٠٠٠ جنية

جـ المصروفات الادارية ١٥,٠٠٠ جنية

فما هو ربح التشغيل؟

٧- أ اذا كان ربح التشغيل ٦٠,٠٠٠ جنية

ب- واذا كان رقم الفوائد ٢٠,٠٠٠ جنية

فما هو صافى الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب.

٨- أ- اذا كان رقم صافى الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب ٨٠.٠٠٠ جنية

ب- واذا كان معدل الضرائب ٤٠٪

فماهو رقم صافى الربح القابل للتوزيع ؟

الوحدة الخامسة

المناهج المستخدمة فى إعداد تقديرات قائمة الدخل التقديرية

الهدف:

تعريف الطالب بالأساليب التى يمكن استخدامها فى اعداد التقديرات الخاصة بقائمة الدخل التقديرية.

المكونات

٥/١ مقدمة.

٥/٢ المنهج الاول: اعداد تقديرات قائمة الدخل على اساس تقدير الايرادات ونسب المصروفات.

٥/٣ المنهج الثانى: استخدام الخطط التفصيلية فى المنشأة كأساس لتقديرات قائمة الدخل.

٥/٤ تذكر أن.

٥/٥ اسئلة الوحدةالخامسة.

١/٥ المقدمة

تناولنا فى الوحدة الرابعة تعريف المقصود بقائمة الدخل التقديرية والمراحل المختلفة لإعداد قائمة الدخل وكيف يمكن إجراء العمليات الحسابية الخاصة بحساب الأرقام الواردة بقائمة الدخل. وفى هذه الوحدة سيتم تناول المناهج الخاصة بإعداد التقديرات التى تحتويها قائمة الدخل. وفى هذا الصدد فإن هناك منهجين أساسيين يمكن إتباعهما. المنهج الأول يعتمد على تقدير الإيرادات المتوقعة ثم إستخدام نسب المصروفات السائدة فى السنوات السابقة فى قائمة الدخل لإعداد تقديرات المصروفات المختلفة. وعلى ذلك فإن هذا المنهج يبنى على إفتراض أساسى وهو أن المستقبل سيكون إمتداد للماضى. المنهج الثانى: ويعتمد على قيام المخطط المالى بترجمة الخطط التفصيلية للأقسام المختلفة فى المنشأة إلى مايقابلها من إيرادات ومصروفات. وفى هذه الوحدة سيتم تناول بالشرح والتوضيح كيفية إستخدام هذين الأسلوبين فى إعداد تقديرات قائمة الدخل التقديرية.

٢/٥ المنهج الأول:

إعداد تقديرات قائمة الدخل على أساس تقدير الإيرادات ونسب المصروفات.

يعتمد هذا المنهج فى إعداد تقديرات قائمة الدخل على التوصل إلى نوعين أساسيين من البيانات.

الأول: تقدير الإيرادات المتوقعة.

الثانى: إعداد نسب المصروفات الخاصة بالسنوات السابقة.

وقد درست فى منهج التمويل (١) فى التحليل المالى كيفية تحويل قائمة الدخل إلى نسب مئوية عن طريق نسبة كل بند فى قائمة الدخل إلى رقم صافى المبيعات وعلى إعتبار أن رقم صافى المبيعات = ١٠٠٪.

وحتى يمكننا أن نوضح كيفية تطبيق هذا المنهج سنتناول ذلك خلال عرضنا للمثال التالى:

مثال:

من أجل إعداد قائمة الدخل التقديرية طلب المدير المالى لشركة الصناعات الحديثة من مدير المبيعات إعداد بيان بالتقديرات الخاصة بالمبيعات خلال عام ١٩٩٣.
وقد أعد مدير المبيعات البيان المطلوب وأرسله إلى المدير المالى متضمنا مايلى:

(القيمةبالجنيه)

بيان	حجم المبيعات
– لعب أطفال عادية.	٥٠٠,٠٠٠
– لعب أطفال متحركة.	٢٠٠,٠٠٠
– منتجات بلاستيك.	٣٠٠,٠٠٠

كما طلب المدير المالى من المدير الحسابات بالمنشأة اعداد قائمة الدخل للسنة الماضية فى صورة نسب مئوية ، وقد قام مدير الحسابات بارسال البيان التالى:

بيان	جزئى	كلى
صافى المبيعات		٪١٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		
– أجور.	٪٢٠	
– مواد.	٪٣٠	
– مصروفات خدمات مباشرة.	٪١٠	
		٪٦٠
مجمل الربح		٪٤٠
مصروفات البيع		٪٥
مصروفات إدارية		٪٥
مصروفات أخرى		٪١
صافى ربح التشغيل		٪٢٩

بيان بالإلتزامات الأخرى على المنشأة:

فائدة القرض	٤٪	فائدة سنوية على قرض لمدة ٤ سنوات سيكون رصيده فى فترة إعداد قائمة الدخل ١,٠٠٠,٠٠٠.
معدل الضرائب	٢٠٪	تحسب على رقم صافى الربح بعد الفوائد.
التوزيعات	٥٠٪	من صافى الربح المقابل للتوزيع.

المطلوب: إعداد قائمة الدخل التقديرية.

الحل: بناءا على البيانات السابقة يمكن إعداد قائمة الدخل كمايلى:

قائمة الدخل التقديرية لشركة الصناعات الحديثة عن عام ١٩٩٢

القيمة بالجنيه

بيان	جزئى	كلى	ملاحظات
صافى المبيعات		١,٠٠٠,٠٠٠	تم تقديرها على أساس البيانات التقديرية التى قدمها مدير المبيعات
تكلفة البضاعة المباعة			
– أجور	٢٠٠,٠٠٠		٢٠٪ من صافى المبيعات
– مواد	٣٠٠,٠٠٠		٣٠٪ من صافى المبيعات
–مصروفات خدمات مباشرة	١٠٠,٠٠٠		١٠٪ من صافى المبيعات.
		٦٠٠,٠٠٠	
مجمل الربح		٤٠٠,٠٠٠	
مصروفات البيع	٥٠٠٠٠		٥٪ من صافى المبيعات.
مصروفات إدارية	٥٠٠٠٠		٥٪ من صافى المبيعات.
مصروفات أخرى	١٠٠٠٠		١٪ من صافى المبيعات.
		١١٠,٠٠٠	
ربح التشغيل		٢٩٠,٠٠٠	٢٩٪ من صافى المبيعات.

*تابع قائمة الدخل التقديرية.

- فوائد القروض		٤٠,٠٠٠	٤٪ فائدة سنوية على رصيد قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
- صافى الربح قبل الضرائب وبعد الفوائد.		٢٥٠,٠٠٠	
- ضرائب		٥٠,٠٠٠	معدل الضريبة ٢٠٪ على صافى الربح قبل الضرائب وبعد الفوائد.
- صافي الربح القابل للتوزيع		٢٠٠,٠٠٠	
- توزيعات لحملة الأسهم		١٠٠,٠٠٠	٥٠٪ من صافى الربح القابل للتوزيع
- أرباح محتجزة		١٠٠,٠٠٠	

ومن الواضح أن هذا المنهج فى اعداد قائمة الدخل التقديرية يتميز بالبساطة والسهولة والسرعة فى اعداد قائمة الدخل التقديرية . ولعل هذا السبب فى انتشارة فى الواقع العملى . غير أن مايعيب هذا الاسلوب هو اعتماده على افتراض أساس وهو أن المستقبل امتداد للماضى وهذا الافتراض قد لا يكون صحيحا فى بعض الحالات ، وذلك على أساس أن التقديرات تتم لتحقيق أهداف معينة سواء بيعية او إنتاجية أو إدارية مطلوب تحقيقها .

وبناء على ذلك فمن الافضل أن يتم اعداد تقديرات قائمة الدخل بناءاً على الخطط الفرعية ودارسة تفصيلية ودقيقة لظروف العمل فى المستقبل مع الأخذ فى الاعتبار توقعات المسئولين بالمنشأة فيما يتعلق بتأثير العوامل الداخلية والخارجية على عمليات المنشأة فى المستقبل . وبناءاً على ذلك فإن المنهج الثانى قد يحقق هذه النواحى فى تقديرات قائمة الدخل التقديرية وسنوضح ذلك فيما يلى.

٥/٣ المنهج الثانى: استخدام الخطط التفصيلية فى المنشاة كأساس لتقديرات قائمة الدخل.

يقوم هذا الأسلوب على الدراسة التى تعدها الإدارة المالية لخطط المنشأة

بالنسبة للأنشطة المختلفة الخاصة بالإنتاج والمشتريات والمبيعات والإستثمار وكذلك خطة الإنفاق على الخدمات الإنتاجية والخدمات المساعدة ثم يلى ذلك ترجمة مالية لهذه الخطط. وإعتمادا على البيانات المالية التى تتجمع نتيجة الترجمة المالية لخطط الأنشطة المختلفة يتم تقدير قيمة كل بند من بنود قائمة الدخل. وسنوضح ذلك فى الصفحات التالية.

٥/٣/١ صافى المبيعات.

أوضحنا فى الوحدة السابقة أن تقدير رقم صافى المبيعات يتطلب معرفة ثلاثة بيانات أساسية وهى إجمالى المبيعات ومردودات المبيعات والخصم المسموح به.

١- وفيما يتعلق برقم إجمالى المبيعات فيتم تقديره من قبل إدارة المبيعات بناءا على إتجاهات المبيعات فى الماضى والخبرة الخاصة بمدير المبيعات. ويفرض أن هذا الرقم التقديرى يبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. وهنا يأتى دور المدير المالى فى مراجعة هذه التقديرات مع مدير المبيعات والإطمئنان على أنه تم إعدادها على أساس سليم. وفى هذا المجال يمكنه أن يراجع التقديرات التفصيلية لهذا الرقم للتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة فى إعداد هذه التقديرات.

٢- وفيما يتعلق بمردودات المبيعات فقد تكون ناتجة عن مجموعة من الأسباب مثل عدم مطابقة المبيعات للمواصفات، الإهمال فى تنفيذ طلبيات العملاء أو خطأ فى إرسال مبيعات معينة لعميل معين.

ومن الواضح أن هذه الأسباب تخرج عن نطاق سلطة المدير المالى المسئول عن إعداد الخطة المالية. ومايهم المدير المالى هو أن مجرد وجود مردودات المبيعات سينخفض من رقم صافى المبيعات وبالتالى فعليه التأكد من نسبة مردودات المبيعات وأنها قدرت بشكل سليم. ويرجع ذلك إلى أن علاج أسباب مردودات المبيعات يتطلب وقتا طويلا لإتخاذ الإجراء التصحيحى اللازم. ويفرض أنه تبين من مراجعة البيانات الخاصة بالشهور السابقة أن معدل مردودات المبيعات ٥٪ فى المتوسط من إجمالى المبيعات يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه.

٣- بالنسبة للخصم على المبيعات (الخصم المسموح به) فإن هذا الخصم يعطى إذا قام العميل بمقابلة إلتزامات معينة تستفيد منها المنشأة مثل الدفع خلال مدة معينة (خصم تعجيل الدفع) أو الشراء بكمية معينة (خصم كمية)، وربما يتم منح هذا

الخصم من قبل المنشأة لترويج المبيعات وبدون أى شروط ولتحقيق أهداف خاصة بالمنشأة مثل تحقيق معدل دوران سريع للبضاعة أو للتخلص من مخزون راكد ..إلخ. وتحدد نسبة هذا الخصم لذلك طبقا لسياسة الشركة من قبل مجلس الإدارة ومدير المبيعات وعلى المدير المالى هنا أن يعلم ماتم الإتفاق عليه من نسبة الخصم المسموح به وشروطه وماإذا كان سيتغير خلال مدة إعداد قائمة الدخل. وعلى فرض أن نسبة الخصم المسموح به التى تم الإنفاق عليها كانت ٤٪ من إجمالى المبيعات. فإن القيمة التقديرية للخصم المسموح به تبلغ قيمتها ٨٠,٠٠٠ جنيه.

٥/٣/٢ تقدير تكلفة المواد المستخدمة

وضحنا فى الوحدة السابقة أن تقدير تكلفة المواد يتطلب توافر بيانات عن مخزون أول المدة من المواد، إجمالى المشتريات من المواد، الخصم المكتسب على المشتريات، مصروفات النقل والتأمين والتخزين، مردودات المشتريات وأخيرا مخزون آخر المدة من المواد. وستقوم فيمايلى بتوضيح كيفية إعداد تقديرات هذه العناصر.

١- مخزون أول المدة من المواد. يقوم المدير المالى بالحصول على رقم مخزون أول المدة من المواد من الميزانية الخاصة بالفترة السابقة، وإذا لم يوجد هذا الرقم فى الميزانية فيمكن دائما الحصول عليه من الكشوف التفصيلية (مرفقات الميزانية). وبفرض أن هذا الرقم وجد أنه ٤٠,٠٠٠ جنيه فيتم تضمين هذا الرقم فى قائمة الدخل التقديرية.

٢- إجمالى المشتريات من المواد. يتحدد رقم إجمالى المشتريات من قبل كل من مدير الإنتاج والمسئول عن المشتريات والمسئول عن المخازن. فمدير الانتاج يقوم بتحديد كمية المواد الخام التقديرية بناءا على كميات الإنتاج ومعدل استهلاك الوحدة من المواد وكذلك الحد الأدنى المطلوب وجوده فى المخازن لتجنب مخاطر التأخير فى تسليم المواد لأى سبب من الأسباب. وغالبا مايقوم مدير الإنتاج بتقديم هذه البيانات فى صورة الجدول التالى.

جدول يوضح المواد الخام المطلوبة لخطة الإنتاج خلال الفترة من .... إلى ....

بيان	يناير	فبراير	مارس	إبريل	إجمالى
كمية الإنتاج	*	*	*	*	*
معـــدل إستهـــلاك الوحدة	*	*	*	*	*
المواد الخام المطلوبة	*	*	*	*	*
الحدالأدنى للمخزون	*	*	*	*	*
إجمالى	*	*	*	*	*

وترسل صورة من هذا الجدول لإدارة المشتريات لتحديد الكمية المطلوب شراؤها. وصورة للمدير المالى لتقدير تكلفة المواد المنتظر شراؤها. وعلى ضوء ماتسفر عنه البيانات التى ترد من أمين المخازن عن موقف المخزون. وبفرض أن هذه البيانات قد أسفرت عن أن قيمة المواد المطلوب شراؤها تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه فإن ذلك الرقم هو الذى يستخدم فى قائمة الدخل التقديرية.

٣- الخصم المكتسب على المشتريات. يجب مراجعة التقدير الخاص بتكلفة المشتريات من المواد الخام الذى أعده مدير المشتريات على ضوء مدى إمكانية الحصول على خصم مكتسب من الموردين وفى ضوء إذا كانت المنشأة مستعدة لمقابلة شروط البيع الخاصة بهم وسواء كان ذلك يتعلق بخصم تعجيل الدفع أو خصم الكمية. ويتوقف موقف المنشأة تجاه قبول هذه الخصومات على موقف السيولة لديها والذى يجب أن يحدده المدير المالى. وبفرض أن المدير المالى وجد أنه يمكن الإستفادة من الخصم والحصول عليه وخاصة فيم يتعلق بخصم الكمية وأن هذا الخصم يبلغ ٥٪. وبناءا على ذلك فإن قيمة إجمالى المشتريات يجب أن يتم تخفيضها بقيمة هذا الخصم والتى تبلغ فى مثالنا الذى تتناوله الآن ماقيمته (٥٠٠٠٠ × ٥٪) أى ٢٥٠٠٠ جنيه.

٤- مصروفات النقل والتأمين والتخزين. إذا كان الخصم المكتسب يخفض من تكلفة إجمالى المشتريات فإن مصروفات النقل والتأمين والتخزين تزيد من هذه التكلفة. وبالنسبة لمصاريف النقل والتأمين فغالبا مايقوم مدير المشتريات بعد معرفة الكميات المطلوب شراؤها من المواد وتكلفتها بالإتصال بشركات النقل والتأمين وإعطاءها

بيانات كافية عن المواد المشتراه والحصول منها فى المقابل على عروض بشأن تكاليف النقل والتأمين. ويقوم مدير المشتريات بإختيار أنسب هذه العروض. ويفرض أن العرض الذى تم إختياره كان يقدر بمبلغ ١٥,٠٠٠ ألف جنيه فإن الخطوة التالية بعد ذلك الإتصال بمدير المخازن لتحديد تكاليف التخزين للمواد الخام بناءا على كمية المواد التى سيتم شراؤها. ويلى ذلك تكاليف التأمين على المخازن ضد السرقة والحريق والتلف. ويفرض أن هذه التكلفة الخاصة بتكلفة التخزين تبلغ ٥٠٠٠ جنيه فإن تكلفة المواد المشتراه فى هذه الحالة يمكن حسابها كمايلى:

* إجمالى المشتريات ٥٠٠,٠٠٠

– خصم مكتسب ٢٥,٠٠٠

٤٧٥,٠٠٠

+ تكاليف نقل وتأمين ١٥,٠٠٠

٤٩٠,٠٠٠

+ تكاليف تخزين ٥,٠٠٠

= تكاليف شراء المواد ٤٩٥٠٠٠

٥– مردودات المشتريات. غالبا مايستطيع مدير المشتريات تحديد نسبة مردودات المشتريات بناءا على نوع المواد وطبيعة الموردين الذين تتعامل معهم المنشأة. فإذا تبين أن نسبة مردودات المشتريات غالبا وعلى ضوء البيانات التى تم جمعها تقدر بنسبة ١٠٪ فعلى ذلك فإن قيمة مردودات المشتريات تبلغ فى هذه الحالة ٥٠,٠٠٠ جنيه (٥٠٠,٠٠٠ × ١٠٪) وبالتالى يتم تخفيض قيمة تكلفة المشتريات بقيمة مردودات المشتريات.

٦– مخزون آخر المدة من المواد. من المفروض أن لايزيد رقم مخزون آخر المدة من المواد عن الحد الأدنى للمخزون وذلك فى ضوء الظروف العادية. أما إذا كان هناك إختلاف متوقع فى ظروف التشغيل فيتم تعديل رقم المخزون لآخر المدة من المواد طبقا لهذه الظروف. ويفرض أن الحد الأدنى للمخزون من المواد يقدر بمبلغ ٤٠,٠٠٠ وأن ظروف التشغيل من المتوقع أن تكون عادية فإن هذا الرقم هو الذى

يؤخذ فى الإعتبار لإعداد قائمة الدخل.

إلى هنا يمكن تقدير تكلفة المواد المستخدمة كمايلى:

بيان	جزئى	كلى
- مخزون أول المدة من المواد		٤٠,٠٠٠
- إجمالى المشتريات من المواد	٥٠٠,٠٠٠	
- الخصم المكتسب.	٢٥,٠٠٠	
	٤٧٥,٠٠٠	
- تكاليف نقل وتأمين	١٥,٠٠٠	
	٤٩٠,٠٠٠	
- تكاليف التخزين	٥,٠٠٠	
- تكاليف المشتريات والمواد	٤٩٥,٠٠٠	
- مردودات المشتريات	٥٠,٠٠٠	
- صافى المشتريات من المواد		٤٤٥,٠٠٠
- مخزون آخر المدة من المواد		٤٠,٠٠٠
تكلفة المواد المستخدمه		٤٤٥,٠٠٠

٣/٣/٥ تكلفة البضاعة المصنعة:

فى الواقع العملى لايتوقف الإنتاج حتى يتم البيعثم نقوم بعملية شراء وإنتاج وبيع ثانية ولكن عملية الإنتاج غالبا ماتكون مستمرة. وينتج عن ذلك وجود بضاعة تحت التشغيل من فترة سابقة وكذلك تنتهى الفترة المالية وهناك بضاعة تحت التشغيل ستستخدم فى فترة تالية . وعلى ذلك فإن تكلفة البضاعة المصنعة يجب أن تتضمن مقدار إستفادتها من البضاعة تحت التشغيل. بالإضافة إلى ذلك فتوجد تلك التكلفة الخاصة بالمصروفات الصناعية اللازمة لأجراء عمليات التشغيل حتى تم الحصول على البضائع تامة الصنع. وعلى ذلك فإن ثلاثة بيانات إضافية يلزم المدير المالى معرفتها حتى يتم حساب تكلفة البضاعة المصنعة وهى بضاعة تحت التشغيل فى أول المدة، ومصروفات التشغيل وبضاعة تحت التشغيل فى آخر المدة.

١/٣/٣/٥ بضاعة تحت التشغيل فى أول المدة

يتم الحصول على رقم بضاعة تحت التشغيل فى أول المدة من الميزانية العمومية للشركة والتي أعدت للفترة السابقة لفترة إعداد قائمة الدخل التقديرية. وإذا لم يوجد هذا الرقم فى الميزانية العمومية فسيتم إستخراجه من مرفقات الميزانية. ويفرض أن هذا الرقم الخاص ببضاعة تحت التشغيل أول المدة ٤٠٠٠ جنيه.

٢/٣/٣/٥ مصروفات التشغيل

يتضمن هذا البند جميع المصروفات التى تنفق داخل الأقسام الإنتاجية وكافة أقسام الخدمات الإنتاجية المعاونة فى عملية الصنع. ويشمل هذا البند مجموعة من العناصر مثل الأجور، الزيوت، الإستهلاك من الوقود والقوى المحركة، التأمينات على المصنع والعمال وتكاليف تخزين البضاعة تحت التشغيل ومصروفات الصيانة وتكاليف الإشراف والفحص ومراقبة الجودة.

وعلى ذلك فلكى يتم حصر هذه المصروفات يتم تحديد الأقسام الإنتاجية وكذلك أقسام الخدمات ثم يطلب من كل منهما تقدير كافة المصروفات التى ينتظر أن تنفق خلال المدة التى تعد عنها قائمة الدخل التقديرية.

وغالبا ما يستخدم الشكل التالى لتسهيل عملية التقدير.

بيان	أجور	مواد وادوات	مصروفات أخرى	المجموع	أساس التقدير	القائمين بعلمية التقدير
١-الأقسام الإنتاجية	٧٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠ ستهلاكات	١١٠٠٠٠	١- العدد المتوقع للعمل ٢- الساعات الإضافية ٣-مكافآت الإنتاج	١-مير الإنتاج ٢-مدير الأفراد
٢- الصيانه	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠ إصلاحات خارجية	١٢٠٠٠	تقدير الإصلاحات التى سيتم خلال مدة الخطة.	-رئيس قسم الصيانة - مدير الإنتاج - مدير الأفراد
٣- المناولة الداخلية	٥٠٠٠	٢٠٠٠		٧٠٠٠	تكاليف تشغيل معدات المناولة فى الفترات السابقة	- مشرفوا المناولة - مدير الإنتاج
٤- مخازن الإنتاج	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠ تأمينات	٦٠٠٠	تكاليف التخزين	أمين المخازن
٥-أقسام الفحص ومراقبة الجودة	٤٠٠٠		٥٠٠٠ إستشارت	٩٠٠٠	تكاليف الفحص مصروفات أبحاث التطوير	-رئيس قسم مراقبة الجودة - مدير الإنتاج
٦- التصميمات		٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	تكاليف التصميم وأتعاب الخبراء	- مهندس التصميمات. - مدير الإنتاج
٧- محطات الوقود	٤٠٠٠	٦٠٠٠		١٠٠٠٠	تكاليف التشغيل	مدير محطات القوى
أجمالى	٨٩٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٦٠٠٠	١٦٠٠٠٠		

ومن ذلك يتضح أن مصروفات التشغيل تبلغ خلال مدة الخطة المالية ١٦٠,٠٠٠ جنيه.

٥/٣/٣/٣ بضاعة تحت التشغيل آخر المدة

يتوقف تحديد قيمة بضاعة تحت التشغيل آخر المدة على عاملين أساسيين هما: عدد الوحدات التى بدأ تشغيلها فعلا ولم يكتمل صنعها بعد ثم التاريخ الذى يمثل نهاية المدة التى تعد عنها قائمة الدخل. فكما قدمنا فإن المصنع يستمر فى الإنتاج ولايتوقف وبالتالى فعند توقيت إعداد قائمة الدخل فإن هناك وحدات لازالت تحت التشغيل إستفادت من تكلفة الإنتاج خلال مدة إعداد القائمة ولكن سيتم الإستفادة بها فى فترة تالية وبالتالى يجب خصم قيمتها من تكلفة البضاعة المصنعة خلال مدة إعداد قائمة الدخل. ويفرض أن قيمة هذه البضاعة فى يوم ١٩٩٣/١٢/٣١ كانت ٦٠٠٠ جنيه.

مما تقدم يمكن تقدير قيمة البضاعة المصنعة كمايلى:

بضاعة أول المدة تحت التشغيل	٤٠٠٠
+ تكلفة المواد المستخدمة	٤٤٥٠٠٠
	٤٤٩٠٠٠
– بضاعة تحت التشغيل آخر المدة	٦٠٠٠
تكلفة البضاعة المصنعة	٤٤٣٠٠٠

٥/٣/٤ تكلفة البضاعة المباعة

إلى الآن تم تحديد تكلفة البضاعة التى تم إكمال تصنيعها بحيث أصبحت بضاعة تامة الصنع. وهنا ليس ضروريا أن يتم بيع كل هذه البضاعة، كما قد تحتوى البضاعة المباعة على بضاعة قد تم تصنيعها فى فترة سابقة. وعلى ذلك يلزم المدير المالى الحصول على بيانين رئيسيين هما بضاعة أول المدة كاملة الصنع، وبضاعة آخر المدة كاملة الصنع.

٥/٣/٤/١ بضاعة أول المدة كاملة الصنع

يمكن الحصول على هذا الرقم من الميزانية العمومية السابقة للمدة التى تعد عنها قائمة الدخل (١٩٩٢/١٢/٣١) أو المرفقات الخاصة بالميزانية. ويفرض أنه قد وجد أن قيمة بضاعة أول المدة كاملة الصنع فى ١٩٩٢/١٢/٣١ كانت ٢٠,٠٠٠ جنيه.

٥/٣/٤/٢ بضاعة آخر المدة كاملة الصنع

غالبا يترك تحديد هذا الرقم لمدير المبيعات وذلك لأنه قد يكون الأقدر على التنبؤ بما قد تكون عليه ظروف السوق خلال مدة قائمة الدخل. إذ أن بضاعة آخر المدة كاملة

. الصنع يتم الإحتفاظ بها كإحتياطى لمقابلة الزيادة الغير متوقعة فى الطلب. ويفرض أن مدير المبيعات قد حدد هذا الرقم الخاص ببضاعة آخر المدة كاملة الصنع بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه.

وبناءا على هذه البيانات فإنه يمكننا تحديد تكلفة البضاعة المباعة كمايلى:

بضاعة أول المدة كاملة الصنع	٢٠,٠٠٠
+ تكلفة البضاعة المصنعة	٤٤٣٠٠٠
	٤٦٣٠٠٠
– بضاعة آخر المدة كاملة الصنع	٥٠,٠٠٠
= تكلفة البضاعة المباعة	٤١٣٠٠٠ جنيه

٥/٣/٥ تقدير رقم مجمل الربح

لدينا الآن البيانات اللازمة لتحديد رقم مجمل الربح وهى رقم صافى المبيعات ورقم تكلفة البضاعة المباعة ويتم حساب ذلك كمايلى:

صافى المبيعات	١,٨٢٠,٠٠٠
– تكلفة البضاعة المباعة	٤١٣٠٠٠
= مجمل الربح	١,٤٠٧,٠٠٠

٦/٣/٥ تقدير ربح التشغيل

حتى الآن إنتهينا من حساب تكلفة البضاعة المباعة وهى تمثل التكلفة المباشرة فقط حتى هذه المرحلة. ويرجع ذلك إلى أن عملية البيع حتى تتم فهى تتطلب جهودا معينة تتمثل فى الحملات الإعلانية ومعارض ثم جهود رجال البيع فى إتمام الصفقات البيعية. ويطلق على تكلفة القيام بهذه الجهود مصروفات البيع والتوزيع.

أيضا تحتاج عمليات الانتاج والبيع إلى مجموعة من الخدمات العامة مثل خدمات السكرتارية والمحفوظات وشئون الأفراد والحسابات والبحوث وعمليات إعداد سياسات الشركة ومتابعة تنفيذها. ويطلق على تكلفة القيام بهذه الجهود المصروفات الإدارية.

وعلى ذلك فلابد من خصم هذين النوعين من المصروفات من مجمل الربح حتى نحصل على رقم الربح الخاص بتشغيل الأموال بغض النظر عن مصدرها.

٥/٣/٦/١ تقدير مصروفات البيع والتوزيع.

لتقدير مصروفات البيع والتوزيع خلال مدة إعداد قائمة الدخل غالبا مايطلب من مدير المبيعات أو الشخص المسئول عن هذا النشاط بإعداد بيان تفصيلى عن تقديره لما ستكون عليه مصروفات البيع والتوزيع خلال مدة إعداد قائمة الدخل ويتم ارساله إلى المدير المالى.

ويتم إعداد هذا البيان التفصيلى عن طريق قيام المدير المسئول عن نشاط المبيعات بدراسة الأرقام الخاصة بمصروفات البيع والتوزيع عن الفترة السابقة والمماثلة لإعداد قائمة الدخل ثم تعديل هذه الأرقام السابقة بناءا على توقعاته بالنسبة لظروف السوق وفى ضوء السياسة البيعية للشركة خلال مدة إعداد قائمة الدخل.

وغالبا مايأخذ البيان الذى يرسله المدير المسئول عن نشاط المبيعات إلى المدير المالى الشكل التالى

بيان بمصروفات البيع والتوزيع عن الفترة
من ١/١ إلى ٣١/١٢/١٩٩٣

بيان	الفترة السابقة المماثلة لإعداد قائمة الدخل ١/١-٣١/١٢/٩٢	فترة إعداد قائمة الدخل ١/١-٣١/١٢/٩٢	أساس التقدير
الإعلانات	١٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	سيتم مضاعفة فترة الإعلان فى الصحف لتكون أربعة أيام بدلا من يومين
أجور ومكافآت	٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	مكافآت تشجيعية للعاملين فى نشاط المبيعات
تكاليف نقل	٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠٠	مواجهة إرتفاع أسعار البنزين لسيارات التوزيع
الهدايا المجانية والعينات	٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	الانتشار الجغرافى والدخول لأسواق جديدة.
إجمالى	١٨٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	

وبالتالى فإن رقم مصروفات البيع والتوزيع خلال المدة التى ستعد عنها قائمة الدخل تبلغ ٢٦٠,٠٠٠ ونتيجة للأسباب التى تم توضيحها كأساس لتقدير الزيادة فى مصروفات البيع والتوزيع عن الفترة المماثلة السابقة.

٥/٣/٦/٢ تقدير المصروفات الإدارية

تتضمن المصروفات الإدارية جميع المصروفات الأخرى اللازمة لحسن أداء أنشطة المنظمة المختلفة. وعلى ذلك فإنه لتقدير هذا النوع من المصروفات يطلب من المسئول عن كل إدارة من إدارات المنشأة إعداد بيان بالمصروفات التقديرية خلال المدة التى تعد عنها قائمة الدخل. وغالبا مايأخذ هذا البيان نفس الشكل (مع إختلاف بنود المصروفات) الخاص ببيان مصروفات البيع والتوزيع. ويلى ذلك إرسال هذه البيانات إلى المدير المالى حتى يتم إستخدامها فى إعداد قائمة الدخل التقديرية. وبفرض أنه بعد تجميع هذه البيانات التى أرسلت إلى المدير المالى وجد أنها تبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه. وهنا يمكن حساب وتقدير ربح التشغيل كمايلى:

مجمل الربح		١,٤٠٧,٠٠٠
– مصروفات بيع وتوزيع	٢٦٠,٠٠٠	
– مصروفات إدارية	١٠٠,٠٠٠	
		٣٦٠,٠٠٠
= ربح التشغيل		١,٠٤٧,٠٠٠

٥/٣/٧ تقدير رقم صافى الربح قبل الضرائب

إبتداءا من هذه المرحلة تجرى عملية توزيع للربح على الأطراف المشاركة فى تقديم تمويل للمشروع (الدائنين والمساهمين) أو تقديم خدمات سيادية (الدولة) وطبيعى أن يتم البدء بمن له الأولوية فى هذه التوزيعات وهم الدائنين والذين يحصلون على توزيعاتهم فى شكل فوائد نظير القروض (الديون) التى قدموها للمنشأة لتمويل عملياتها. وعلى ذلك ففى هذه المرحلة يتم تقدير فوائد الديون التى على المنشأة قبل الغير. ولتقدير هذه الفوائد يلزم توافر بيانين أساسيين:

الأول: يتمثل فى أرصدة القروض الموجودة فى الميزانية السابقة ومعدل الفوائد عليها.

الثانى: يتمثل فى القروض الجديدة المتوقع الحصول عليها خلال مدة إعداد القائمة وكذلك معدل الفوائد عليها.

وبفرض أن القروض السابقة تقدر بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه وبمعدل فائدة ٢٠٪ وأن هناك قروض جديدة يتوقع الحصول عليها مقدارها ٥٠,٠٠٠ جنيه وبمعدل فائدة ٢٠٪ أيضا. فإن الفوائد على القروض التى ستدخل فى قائمة الدخل التقديرية يتم حسابها كالتالى:

- فوائد القروض القديمة = ١٠٠,٠٠٠ × ٢٠٪ = ٢٠,٠٠٠ جنيه

- فوائد القروض الجديدة = ٥٠,٠٠٠ × ٢٠٪ = ١٠,٠٠٠ جنيه

إجمالى الفوائد خلال مدة القائمة = ٢٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠ = ٣٠,٠٠٠ جنيه

وعلى ذلك يتم حساب صافى الربح قبل الضرائب كمايلى:

ربح التشغيل	١,٠٤٧,٠٠٠
- الفوائد	٣٠,٠٠٠
= صافى الربح قبل الضرائب	١,٠١٧,٠٠٠

٥/٣/٨ صافى الربح القابل للتوزيع

يتحدد هذا الرقم بعد خصم الضرائب المستحقة للدولة وغالبا ماتكون هذه المعدلات معروفة مسبقا وبشكل دقيق. وبفرض أن معدل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية كان ٢٥٪ فيمكن حساب الضرائب كمايلى:

الضرائب خلال مدة قائمة الدخل = ١,٠١٧,٠٠٠ × ٢٥٪ = ٢٥٤٢٥٠

∴ صافى الربح القابل للتوزيع = ١,٠١٧,٠٠٠ - ٢٥٤٢٥٠ = ٧٦٢٧٥٠

٥/٣/٩ تقدير الأرباح المحتجزة والمرحلة للميزانية:

يتم تحديد هذا الرقم بناءا على معرفة سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالمنشأة. وبفرض أن سياسة الشركة قد نصت على توزيع ٦٠٪ من الأرباح فإن الأرباح المحتجزة والمرحلة للميزانية تحسب كمايلى:

١- توزيعات الأرباح = ٧٦٢٧٥٠ × ٦٠٪ = ٤٥٧٦٥٠

٢- الأرباح المحتجزة والمرحلة للميزانية = ٧٦٢٧٥٠ - ٤٥٧٦٥٠ = ٣٠٥١٠٠

وبعد إعداد هذه التقديرات يمكن أن يتم إعداد قائمة الدخل التقديرية بشكل مختصر على أن يرفق بها ماسبق من كيفية إعداد التقديرات ويمكن أن تظهر هذه القائمة كمايلي:

قائمة الدخل التقديرية عن الفترة من ١/١ إلى ١٩٩٣/١٢/٣١ (القيمة بالجنيه)

البيان	القيمة
صافى المبيعات	١,٨٢٠,٠٠٠
- تكلفة البضاعة المباعة	٤١٣,٠٠٠
= مجمل الربح	١,٤٠٧,٠٠٠
- مصروفات بيع وتوزيع	٢٦٠,٠٠٠
- مصروفات إدارية	١٠٠,٠٠٠
= ربح التشغيل	١,٠٤٧,٠٠٠
- الفوائد	٣٠,٠٠٠
صافى الربح قبل الضرائب	١,٠١٧,٠٠٠
- الضرائب	٢٥٤,٢٥٠
صافى الربح القابل للتوزيع	٧٦٢٧٥٠
- توزيعات الأرباح	٤٥٧٦٥٠
الأرباح المحتجزة والمرحلة للميزانية	٣٠٥١٠٠

٥/٤ تذكر أن

أن هناك منهجين يمكن إتباع أيهما عند إعداد التقديرات الخاصة بقائمة الدخل.

أولا : المنهج الأول:

ويقوم على أساس تقدير الإيرادات ونسب المصروفات وبالتالى فعلى القائم بإستخدام هذا المنهج تحديد نوعين من البيانات هما

١- الإيرادات المتوقعة

٢- نسب المصروفات الخاصة بالسنوات السابقة.

ويمتاز هذا المنهج بالبساطة والسهولة والسرعة فى إعداد تقديرات قائمة الدخل وإنخفاض تكلفة إعداد قائمة الدخل.

ويعيب هذا المنهج إعتماده على إفتراض أساسى وهو أن المستقبل إمتداد للماضى وبالتالى لايأخذ المتغيرات التى يمكن أن تحدث فى الإعتبار.

ثانيا :-المنهج الثانى:

ويعتمد هذا المنهج على الدراسة المالية لجميع خطط المنشأة التفصيلية وتعتبر قائمة الدخل ترجمة للإيرادات والمصروفات الخاصة بهذه الخطط وبالتالى يلزم الإستعانة بالخطط الفرعية للمجالات التالية:

- المبيعات
- الإنتاج
- المشتريات
- المخازن
- الخدمات الإنتاجية

٥/٥ أسئلة الوحدة الخامسة

أولا: حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية:

١- يقوم المنهج الخاص بتقدير الإيرادات ونسب المصروفات لإعداد قائمة الدخل على إفتراض أساسى هو أن المستقبل مستقل ومختلف عن الماضى.

٢- يفضل دائما إستخدام منهج الإيرادات ونسب المصروفات على المنهج الخاص بدراسة الخطط التفصيلية عند إعداد تقديرات قائمة الدخل.

٣- يعتبر المنهج الخاص بالإعتماد على تقديرات الإيرادات ونسب المصروفات فى إعداد التقديرات الخاصة بقائمة الدخل منهجا عمليا والأكثر شيوعا وإستخداما فى منظمات الأعمال.

٤- تعتبر تقديرات قائمة الدخل أكثر واقعية وإتفاقا مع متغيرات المستقبل إذا تم إعدادها بناءا على الخطط التفصيلية.

٥- لايوجد فرق جوهرى بين المنهجين المستخدمين فى إعداد تقديرات قائمة الدخل.

ثانيا: قدمت إليك البيانات التالية:

١- التقديرات الخاصة بالمبيعات فى فترة إعداد قائمة الدخل ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

٢- كانت نسب المصروفات فى السنة الماضية كمايلى:

- الأجور ٢٠٪
- مواد ٢٠٪
- مصروفات خدمات مباشرة ١٠٪
- مصروفات بيع وتوزيع ٥٪
- مصروفات إدارية ٥٪

٣- الضرائب ٣٠٪

٤- التوزيعات ٤٠٪

المطلوب: إعداد قائمة الدخل التقديرية بناءا على هذه البيانات.

ثالثا: أكمل قائمة الدخل التقديرية التالية: (القيمة بالجنيه)

بيان	قيمة
صافى المبيعات	٣,٠٠٠,٠٠٠
تكلفة المبيعات	
مجمل الربح	٢,٠٠٠,٠٠٠
– مصروفات بيع	٢٠٠,٠٠٠
– مصروفات إدارية	٥٠٠,٠٠٠
– إهلاكات	
ربح التشغيل	١,٠٠٠,٠٠٠
– الفوائد	١٠٠,٠٠٠
الربح قبل الضرائب	
– الضرائب ٤٠٪	
صافى الربح	
– توزيعات ٥٠٪	
أرباح محتجزة	

رابعا: قام المدير المالى بإحدى الشركات بإعداد التقديرات المالية التالية.

صافى المبيعات ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه   مجمل ربح ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

ومصروفات بيع توزيع ٢٠٠,٠٠٠   ومصروفات إدارية ٥٠,٠٠٠

أرباح موزعة ٥٠٪

فإذا كانت نسبة الضرائب ٢٠٪

المطلوب:

إعداد قائمة الدخل بناءا على هذه التقديرات.

الوحدة السادسة

الميزانية التقديرية

الهدف:

تعريف الطالب المقصود بالميزانية التقديرية وكيفية وأساليب إعداد الميزانية التقديرية.

المكونات :

١/٦ مقدمة:

تعتبر الميزانية التقديرية نتيجة التخطيط الموضوع لإدارة أعمال المنشأة وعادة تكون فى شكل مالى. وهى خطة توضع بعناية بواسطة المسئولين عن أعمال المنشأة وتشتمل على خططا تفصيلية للبيع وإنتاج السلع وتنفيذ العمليات المالية وشراء وبيع العدد والآلات. ويتم تنسيق هذه الخطط التفصيلية مع بعضها البعض لكى تعطى خطة واحدة للشركة.

ويتطلب إعداد الخطة العامة وضع الخطط التفصيلية كتابة حتى يمكن استخدامها كأساس للعمل فى أقسام الشركة وكذلك استخدامها للرقابة على الأعمال التى تتم فعلا لمعرفة مدى مطابقتها أو إنحرافها عن التقديرات الموضوعة.

وقد يتم إعداد الخطة على أساس وحدات طبيعية (الوحدات المشتراه أو الوحدات المنتجة) ، ولكن فى أغلب الأحوال يتم التعبير عن قيمة الخطة بوحدات نقدية (الجنيهات) حيث أنها تعتبر أنسب وسيلة لتحديد نتائج الأعمال فى الأقسام المختلفة ، كما أنها ضرورية لإمكان حساب الأرباح أو الخسائر المتوقعة عن الفترة المستقبلة.

هذا وقد تعرضنا حتى الآن فى الوحدات السابقة لكيفية التخطيط للتدفقات النقدية من خلال بيان التدفق النقدى كما وضحنا كيفية التخطيط للإيرادات والمصروفات من خلال قائمة الدخل التقديرية. وفى هذه الوحدة نكمل الخطة المالية بالتعرض بالشرح للجزء الخاص بالميزانية التقديرية.

٢/٦ المقصود بالميزانية التقديرية

يحتاج تنفيذ عمليات الشراء والتخزين والإنتاج والبيع فى أى منشأة الى وجود رصيد نقدى بخزينة الشركة أو بالبنك الذى تتعامل معه. كما تحتاج المنشأة أيضا أن يكون لديها لديها مواد خام بالمخازن وكذلك بضاعة تامة الصنع حتى يمكنها تنفيذ عمليات الإنتاج (المواد الخام) وتنفيذ إلتزاماتها تجاه عملائها (بضاعة تامة الصنع). كما أن المنشأة قد تمنح عملائها إئتمانا مما يترتب عليه حاجتها لتمويل حتى يتم تحصيل هذه العمليات الآجلة.

أيضا تحتاج المنشأة لتمويل عمليات تحويل المواد الخام الى بضاعة تامة الصنع ومايتطلبه ذلك من وجود مبانى وآلات وأثاث وغيرها من الأصول الثابتة الأخرى. بالإضافة الى ذلك فقد تضطر المنشأة الى دفع مبالغ مقدمة للموردين قبل وصول البضاعة المشتراة حتى يضمن قيامهم بالتسليم فى المواعيد المحددة. وقد يحدث أيضا وجود فائض من الأموال لدى المنشأة لفترة معينة فتقوم بإستثمار هذا الفائض فى استثمارات مالية كالأسهم والسندات.

وتتغير قيم هذه الممتلكات الخاصة بالمنشأة من فترة لأخرى سواء بمرور الزمن واستخدامها فى عمليات الإنتاج والبيع أو عن طريق التقادم الفنى (التكنولوجى) والذى يحدث نتيجة التطور التكنولوجى فى أدوات الإنتاج. كما أن قيم هذه الأصول والممتلكات قد تتغير أيضا نتيجة عملية الشراء والإنتاج والبيع فى حد ذاتها. فقيمة النقدية بالخزينة أو البنك تزيد نتيجة لزيادة البيع النقدى ، كما ينقص رقم البضاعة بزيادة المبيعات وعدم شراء بضائع جديدة أو نقص الإنتاج. وقد تزيد قيمة الآلات والمبانى اذا ما أضيفت آلات وإنشاءات جديدة كما تنقص قيمة الآلات والمبانى نتيجة الاستعمال بمرور الزمن أو التقادم الفنى كما تقدم.

من ناحية أخرى ، فإن المنشأة تحصل على الأموال اللازمة لإجراء التغيرات فى حجم أصولها عن طريقتين أما حقوق الملكية ، أى ما يدفعه المساهمين أو ما يحتجز من أرباح لم يتم توزيعها عليهم وأما عن طريق الدائنين سواء كان فى صورة مشتريات آجلة (موردين) أو قروض من مؤسسات مالية.

ومن خلال عملية التخطيط المالى يمكن أن يتبين المدير المالى مدى كفاية أو عدم كفاية الأموال المتاحة للمنشأة لتوفير الأصول اللازمة لاتمام نشاط الإنتاج. فإذا تبين

أن هناك عجزا فى التمويل فلابد أن يفكر المدير المالى فى وسيلة للحصول على تمويل لسداد هذا العجز. وإذا تبين أن هناك فائض مالى فلابد أيضا أن يقوم المدير المالى بالتفكير فى كيفية استثمار هذا الفائض. ومن هنا تتضح أهمية إعداد الميزانية التقديرية ، إذ عن طريق تقدير الأصول المتوقعة المطلوبة خلال مدة الميزانية وتقدير الديون (الخصوم) ورأس المال المتاح خلال مدة الميزانية فإنه يمكن تحديد مقدار الفائض أو العجز المتوقع فى الأموال خلال مدة إعداد الميزانية.

ولتوضيح هذا المفهوم نتناول المثال التالى :

مثال ١ :

قام المدير المالى لإحدى الشركات بإعداد دراسة توصل من خلالها الى التقديرات التالية عن السنة المالية ١٩٩٣.

١- ان حجم الأصول المتوقعة خلال عام ١٩٩٣ سيكون كما يلى :

- نقدية بالخزينة	٥٠,٠٠٠
- نقدية بالبنك	٦٠,٠٠٠
- استثمارات فى أوراق مالية	٥٠,٠٠٠
- مخزون	١٠٠,٠٠٠
- أصول ثابتة	٣٠٠,٠٠٠
مجموع الأصول	٥٦٠,٠٠٠

٢- أن الأموال المتوقع أن تكون متاحة للحصول على هذه الأصول خلال عام ١٩٩٣ ستكون كما يلى :

- أوراق دفع	١٠٠,٠٠٠
- دائنون	١٠٠,٠٠٠
- قرض بنك	٢٠,٠٠٠
- رأس المال	٢٠٠,٠٠٠

- أرباح محتجزة ٥٠,٠٠٠م

مجموع ٤٧٠,٠٠٠

ماهو حجم العجز أو الفائض المالى – وكيف يمكن تدبير سداد العجز أو استثمار الفائض ؟

الحل:

من المثال السابق يتضح أن مقدار الأموال المطلوبة لتمويل الأصول يبلغ ٥٦٠,٠٠٠ جنيه فى حين أن الأموال المتاحة للمنشأة من المصادر المختلفة يبلغ ٤٧٠,٠٠٠ جنيه. وعلى ذلك فإن مقدار الفائض أو العجز المالى.

= مقدار التمويل المطلوب – مقدار التمويل المتاح

= ٥٦٠,٠٠٠ – ٤٧٠,٠٠٠ = ٩٠,٠٠٠ جنيه

وطالما أن الرقم الناتج موجبا قد يعنى ذلك وجود عجز مالى قدره ٩٠,٠٠٠ جنيه.

أما عن كيفية تدبير هذا العجز فقد يفكر المدير المالى فى أحد وسيلتين أو كليهما. فقد يفكر المدير المالى فى تدبير هذا العجز عن طريق الشراء الآجل أو قد يفكر فى تدبير هذا العجز عن طريق الحصول على قرض من البنك. كما قد يفكر فى الحصول على هذا التمويل من المصدرين معا ، جزء من الموردين وجزء من البنك. فإذا وافقت ادارة الشركة على اعتماد خطة المدير المالى فى الحصول على التمويل المطلوب مناصفة بين الموردين والبنك. فيعنى ذلك أنه سيتم زيادة قيمة الموردين بمقدار ٤٥٠٠٠ جنيه وزيادة قرض البنك أيضا بما قيمته ٤٥٠٠٠ جنيه. ويظهر ذلك فى الميزانية التقديرية لعام ١٩٩٣ كما يلى :

الميزانية التقديرية للشركة.........

عن الفترة من ١/١ - حتى ١٩٩٣/١٢/٣١

(القيمة بالجنيه)

قيمة	بيــان	قيمة	بيــان
	الأصــول		الخصوم ورأس المال
	أصول متداولة		الخصوم المتداولة
٥٠,٠٠٠	نقدية بالخزينة	١٠٠,٠٠٠	- أوراق دفع
٦٠,٠٠٠	نقدية بالبنك	١٤٥,٠٠٠	- دائنون
٥٠,٠٠٠	استثمارات فى أوراق مالية	٦٥,٠٠٠	- قرض بنك
١٠٠,٠٠٠	مخزون		
		٣١٠,٠٠٠	مجموع الخصوم المتداولة
٢٦٠,٠٠٠	مجموع الأصول المتداولة		رأس المال وحقوق الملكية
		٢٠٠,٠٠٠	رأس المال
٣٠٠,٠٠٠	الأصول الثابتة	٥٠,٠٠٠	أرباح محتجزة
٥٦٠,٠٠٠	مجموع الأصول	٥٦٠,٠٠٠	مجموع الخصوم ورأس المال

ملاحظات:

تظهر الميزانية التقديرية النواحى التالية :

١- انه تم تدبير العجز المالى عن طريق الدائنون والحصول على قرض من البنك.

٢- ترتب على ذلك زيادة رقم الدائنون من ١٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٢ الى ١٤٥,٠٠٠ فى عام ١٩٩٣.

٣- وترتب على ذلك أيضا زيادة رقم قرض البنك من ٢٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٩٢ الى ٦٥,٠٠٠ جنية على ١٩٩٣.

٣/٦ إعداد الميزانية التقديرية :

يمكن إعداد الميزانية التقديرية بإستخدام أحد الأساليب التالية :

أ- الإعتماد على النسب المئوية لبنود الأصول والخصوم سواء الى رقم صافى المبيعات أو رقم المشتريات.

ب- إستخدام الأسلوب الإحصائى فى إعداد تقديرات الميزانية.

جـ- الإعتماد على الخطط التفصيلية وبرامج العمل التى أعدها مديرو الإدارات والمسئولين فى المنشأة والتى توضح التغيرات التى سوف تطرأ على بنود الأصول والخصوم فى المستقبل.

وتختلف هذه الأساليب من حيث درجة البساطة والسهولة فى إعدادها ومن حيث الدقة التى يتيحها استخدام أسلوب معين. وفيما يلى سنقوم بتوضيح كيفية استخدام هذه الأساليب فى إعداد الميزانية.

١/٣/٦ الأسلوب الأول : الإعتماد على النسب المئوية للأصول والخصوم:

يعتبر استخدام النسب المئوية للأصول والخصوم من أبسط وأسهل الطرق المستخدمة فى إعداد الميزانية التقديرية. وبناءا على هذا الأسلوب يتم إتباع الإجراءات التالية :

١- يقوم المدير المالى بناءا على خبرته بتحديد النسبة الخاصة لكل بند من بنود الأصول والخصوم الى صافى المبيعات أو المشتريات.

٢- بمجرد حصول المدير المالى على القيم التقديرية لصافى المبيعات والمشتريات يتم إستخدام النسب المئوية التى حددت من قبل فى التوصل الى القيم التقديرية لأرقام الميزانية.

وحتى نوضح كيفية إستخدام هذا الأسلوب نقدم المثال التالى :

مثال ٢ :

تمثل البيانات التالية البيانات التى تم تجميعها بهدف إعداد الميزانية التقديرية لشركة النصر.

١- البيانات الخاصة بالأصول الثابتة :

- القيم الدفترية للآلات فى نهاية العام الحالى ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.
- هناك آلات جديدة سيتم شراؤها عام ١٩٩٣ بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه.
- مخصص استهلاك الآلات يبلغ ٤٨٠,٠٠٠ جنيه ويقدر قسط الإهلاك خلال عام ١٩٩٣ بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه.
- القيمة الدفترية للسيارات فى نهاية العام الحالى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه ويبلغ مخصص الإهلاك للسيارات ١٠٠,٠٠٠ جنيه وينتظر أن يكون قسط الإهلاك للسيارات عام ١٩٩٣ مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه.

٢- تشير الموازنة النقدية الى أن هناك فائض نقدى فى السنة المالية الحالية قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه.

٣- الإستثمارات فى الأوراق المالية وكذلك رأس المال سيظل كما هو.

٤- أن رصيد الأرباح المحتجزة من المتوقع أن يكون ١٠٠,٠٠٠ جنيه فى العام القادم وذلك بناءا على نتائج قائمة الدخل التقديرية.

٥- أن هناك ضرائب مستحقة ستدفع خلال العام القادم مقدارها ١٠٠,٠٠٠ جنيه.

٦- سيتم سداد ٢٠٠,٠٠٠ جنيه قسط قرض تم التعاقد عليه واستلامه فى العام الحالى (قرض بنك مصر).

٧- أن هناك ٢٠٠,٠٠٠ جنيه سيتم سدادها من قرض البنك العقارى والذى تم الحصول عليه فى العام الحالى.

٨- أن المدير المالى قد توصل الى تحديد النسب المئوية التالية :

أ- نسب بعض الأصول الى المبيعات.

- المخزون ٢٠٪

- أوراق القبض ٤٠٪

- المدينون ١٠٪

ب- نسب بعض الأصول الى المشتريات

- مدفوعات مقدمة للموردين ١٠٪

جـ- نسب بعض الخصوم الى المشتريات.

- أوراق الدفع ٥٠٪

- دائنون ٢٠٪

بالإضافة الى هذه البيانات توجد :

١- قائمة الدخل عن عام ١٩٩٢ لشركة النصر.

٢- الميزانية العمومية لشركة النصر فى ١٩٩٢/١٢/٣١.

وفيما يلى هذه البيانات :-

قائمة الدخل لشركة النصر عن العام المنتهى

فى ١٩٩٢/١٢/٣١

(القيمة بالجنيه)

بيـــان	جـزئى	كلـــى
صافى المبيعات		٢٠٠,٠٠٠
بضاعة أول المدة	٦٠٠,٠٠٠	
مشتريات	١,٠٠٠,٠٠٠	
	١,٦٠٠,٠٠٠	
بضاعة آخر المدة	٨٠٠,٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة		٨٠٠,٠٠٠
مجمل الربح		١,٢٠٠,٠٠٠
مصروفات إدارية	١٠٠,٠٠٠	
مصروفات بيع	١٠٠,٠٠٠	
استهلاك آلات	٢٠٠,٠٠٠	
استهلاك سيارات	١٠٠,٠٠٠	
مصروفات أخرى	٣٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
صافى الربح قبل الضرائب		٤٠٠,٠٠٠
الضرائب		١٠٠,٠٠٠
صافى الربح القابل للتوزيع		٣٠٠,٠٠٠
توزيعات أرباح		١٠٠,٠٠٠
أرباح مرحلة (محتجزة)		٢٠٠,٠٠٠

قائمة الميزانية لشركة النصر

فى ١٩٩٢/١٢/٣١

(القيمة بالجنيه)

كلى	جزئى	بيان	كلى	جزئى	بيان
		الأصول			الخصوم ورأس المال
		أصول متداولة			- الخصوم المتداولة
١٠٠,٠٠٠		نقدية	٣٠٠,٠٠٠		أوراق دفع
٤٠٠,٠٠٠		إستثمارات مالية	٦٢٠,٠٠٠		دائنون
٦٠٠,٠٠		أوراق قبض	٣٠٠,٠٠٠		قرض بنك مصر
٤٠٠,٠٠٠		مدينون			
٢٠٠,٠٠٠		مخزون	١.٢٢٠,٠٠٠		مجموع الخصوم المتداولة
١.٧٠٠,٠٠٠		مجموع الأصول المتداولة			خصوم طويلة الأجل
		أصول ثابتة	٤٠٠,٠٠٠		قرض البنك العقارى
	١,٠٠٠,٠٠٠	آلات			
	٤٨٠,٠٠	- مخصص إهلاك آلات	٨٠٠,٠٠٠		رأس المال
٥٢٠,٠٠٠		صافى قيم الآلات	٢٠٠,٠٠٠		أرباح محتجزة
	٤٠٠,٠٠	سيارات			
	١٠٠,٠٠٠	- مخصص إهلاك سيارات			
٣٠٠,٠٠٠		صافى قيم السيارات			
٨٢٠,٠٠٠		مجموع الأصول الثابتة			
		أصول أخرى			
١٠٠,٠٠٠		مدفوعات مقدمة			
٢.٦٢٠.٠٠٠		مجموع الأصول	٢٦٢٠٠٠٠		مجموع الخصوم

الحل

والآن دعنا نرى كيفية إعداد الميزانية التقديرية بإستخدام أسلوب النسب المئوية. ويتم إعداد بيانات الميزانية على أربعة خطوات كمايلى :

الخطوة الأولى: من الميزانية المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ نستخرج الأرصدة التى لن يطرأ عليها أى تغيير.

- الإستثمارات المالية ٤٠٠,٠٠٠

- رأس المال ٨٠٠,٠٠٠

الخطوة الثانية: بإستخدام المعلومات الخاصة بتغير بعض الأرصدة يتم إستنتاج قيمة هذه الأرصدة:

١- الآلات ٥٢٠,٠٠٠ بالإضافة إلى الآت جديدة قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه، وتنخفض قيمة الآلات بقسط الاهلاك عن عام ١٩٩٣ وقدره ١٢٠٠٠٠ وبالتالى فقيمة الآلات فى الميزانية التقديرية ستكون كما يلى :

= (٥٢٠,٠٠٠ + ٢٠٠,٠٠٠) - ١٢٠,٠٠٠ = ٦٠٠,٠٠٠ جنيه

٢- السيارات ٣٠٠,٠٠٠ يطرح منها قسط إهلاك السيارات على ١٩٩٣ وقيمته ١٠٠,٠٠٠ جنيه.

وبالتالى فإن قيمة السيارات فى عام ١٩٩٣

= ٣٠٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ = ٢٠٠,٠٠٠ جنيه

٣- القروض

- قرض بنك مصر ٣٠٠,٠٠٠ سيسدد منه خلال عام ١٩٩٣ مبلغ ٢٠٠,٠٠٠.

قيمة قرض بنك مصر =٣٠٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠ جنيه

- قرض البنك العقارى يسدد ٢٠٠,٠٠٠ جنيه

= ٤٠٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ = ٢٠٠,٠٠٠ جنيه

٤- النقدية ستكون فى حدود ٢٠٠,٠٠٠ (من الموازنة النقدية)

٥- الأرباح المحتجزة تزيد بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ (من قائمة الدخل)

٦- يتم تحديد باقى قيمة الأصول والخصوم بناءا على النسب المئوية كما يلى:

- المخزون = ٢٠٪ من المبيعات = ٢,٠٠٠,٠٠٠ × ٢٠٪ = ٤٠٠,٠٠٠ جنيه

أوراق القبض = ٤٠٪ من المبيعات = ٢,٠٠٠,٠٠٠ × ٤٠٪ = ٨٠٠,٠٠٠ جنيه

الديون = ١٠٪ من المبيعات = ٢,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠٪ = ٢٠٠,٠٠٠ جنيه

المدفوعات المقدمة للموردين =١٠٪ من المشتريات = ١,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠,٠٠٠ جنيه

أوراق الدفع = ٥٠٪ من المشتريات = ١٠٠,٠٠٠ × ٥٠٪ = ٥٠٠,٠٠٠ جنيه

دائنون = ٢٠٪ من المشتريات = ١,٠٠٠,٠٠٠ × ٢٠٪ = ٢٠٠,٠٠٠ جنيه

وبناءا على هذه البيانات يتم إعداد قائمة الدخل كمايلى

الميزانية التقديرية لشركة النصر فى ١٩٩٣/١٢/٣١

القيمة بالجنيه

القيمة	بيان	القيمة	بيان
	الأصول		الخصوم ورأس المال
	الأصول المتداولة		الخصوم المتداولة
٢٠٠,٠٠٠	نقدية	٥٠٠,٠٠٠	أوراق دفع
٤٠٠,٠٠٠	إستثمارات مالية	٢٠٠,٠٠٠	دائنون
٨٠٠,٠٠٠	أوراق قبض	١٠٠,٠٠٠	قرض بنك مصر
٢٠٠,٠٠٠	مدينون	٨٠٠,٠٠٠	مجموع الخصوم المتداولة
٤٠٠,٠٠٠	مخزون		قروض طويلة الآجل
٢,٠٠٠,٠٠	مجموع الأصول المتداولة	٢٠٠,٠٠٠	قرض البنك العقارى
	أصول ثابتة		
٦٠٠,٠٠٠	آلات	٨٠٠,٠٠٠	رأس المال
٢٠٠,٠٠٠	سيارات	٤٠٠,٠٠٠	الأرباح المحتجزة
٨٠٠,٠٠٠	مجموع الأصول الثابتة		
	أصول أخرى		
١٠٠,٠٠٠	مدفوعات مقدمة		
٢,٩٠٠,٠٠	مجموع الإستخدامات	٢,٢٠٠,٠٠	مجموع المصادر

وواضح من الميزانية التقديرية التى تم إعدادها لسنة ١٩٩٣ أن مجموع الإستخدامات الخاصة بالمنشأة خلال هذه السنة لتحقيق خططها البيعية والإنتاجية تبلغ ٢,٩٠٠,٠٠٠ جنيه فى حين تبلغ إجمالى المصادر المتاحة لتمويل هذه الإستخدامات ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه. يعنى ذلك أن الموارد المالية تقل عن الاستخدامات المطلوبة بمقدار ٧٠٠٠٠٠ جنيه إن هذا يشير إلى وجود عجز مالى بهذه القيمة وأن هذا العجز يجب تدبيره والبحث عن مصادر لتغطيته.

أخيرا فإذا كان هذا الأسلوب يتميز بالبساطة والسهولة فى عملية إعداد الميزانية فإنه يجب مراعاة الحذر عند إتباعه. فهذا الأسلوب يقوم على إفتراض وجود نوع من العلاقة الثابتة بين بعض بنود الأصول والخصوم وبين المبيعات والمشتريات. وبناءا على هذا الإفتراض يمكن إستخدام النسب المئوية للأصول والخصوم كنسبة من المبيعات والمشتريات فى إعداد التقديرات، ولعل ذلك هو الذى يجعل من هذا الأسلوب الأكثر إنتشارا وتطبيقا فى الكثير من الشركات.

غير أن الإفتراض السابق والخاص بالعلاقة الثابتة بين قيم الأصول والخصوم والمبيعات والمشتريات قد يكون غير صحيحا. فالعلاقة بين الأصول والخصوم والمبيعات والمشتريات هى علاقة متغيرة، كما أنها تنبع من ظروف المنشأة فى كل فترة على حدة وتبعا لظروف السوق والمنافسة. وبالتالى فإن تغير سياسات المنشأة فيمايتعلق بسياسة الإئتمان أو بسياسة الشراء أو سياسة الإنتاج يترتب عليه تغير فى العلاقة وبالتالى تغير فى هذه النسب.

٢/٣/٦ الأسلوب الثانى: إستخدام الأسلوب الإحصائى فى إعداد تقديراطلميزانية.

يعتمد الأسلوب الإحصائى فى إعداد تقديرات الميزانية على نفس الإفتراض المستخدم فى اسلوب النسب المئوية وهو وجود علاقة معينة بين بعض بنود الميزانية وقيم المبيعات أو المشتريات. ولكن فى هذا الأسلوب لايتم إستخدام النسب المئوية ولكن يتم إستخدام وجود هذه العلاقة بين المتغيرين (بند الميزانية، والمبيعات) فى التنبؤ بقيمة متغير عند معرفة قيمة المتغير الآخر. ويمكن ببساطة تصوير هذه العلاقة بيانيا وإستخدام خط الإتجاه العام الناتج فى التنبؤ بقيم المتغيرات (بنود الميزانية).

وحتى يمكن إستخدام هذا الأسلوب فإن ذلك يستدعى القيام بالخطوات التالية:

١- إيجاد سلسلة زمنية لقيم المبيعات خلال الفترة السابقة ويجب أن تكون بيانات هذه السلسلة متتالية ولا توجد بها قيم تعكس ظروف إستثنائية.

٢- إيجاد نفس السلسلة لكل بند من بنود الميزانية المطلوب تقديره.

٣- تحديد رقم المبيعات المتوقع فى فترة إعداد الميزانية التقديرية، ويتم الحصول عليه من قائمة الدخل التقديرية.

٤- تصوير العلاقة بين المبيعات وكل بند من بنود الميزانية بيانيا. وتحديد خط الإتجاه العام، وإستخدام معرفتنا برقم المبيعات المتوقع لفترة الميزانية فى تقدير قيم الأصول والخصوم.

ولتوضيح كيفية إستخدام هذا الأسلوب نقدم المثال التالى:

مثال٣:

لإعداد الميزانية التقديرية لشركة هبة قام المدير المالى بتجميع البيانات التالية وذلك عن سنة ١٩٩٣.

١- بفحص الميزانية الخاصة بالمنشأة فى ١٩٩٢ وجد أن المنشأة يبلغ رأس مالها ٥٠,٠٠٠ جنيه وأن الأرباح المرحلة من قائمة الدخل العام ١٩٩٢ تبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه كما أن هناك إحتياطى لسداد الضرائب المختلف عليها مع مصلحة الضرائب ويبلغ هذا الإحتياطى ٢٠,٠٠٠ جنيه.

٢- تم تجميع البيانات التالية عن باقى قيم الأصول والخصوم والمبيعات خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ وكانت كمايلى:

السنة	نقدية	أوراق قبض	مخزون	أصول ثابتة	أوراق دفع	مبيعات
١٩٨٧	٥٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
١٩٨٨	٧٥٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٩٨٩	١٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٩٩٠	١٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٩٩١	١٧,٥٠٠	١٢٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
١٩٩٢	٢٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
١٩٩٣	؟	؟	؟	؟	؟	٥٥٠,٠٠٠

المطلوب: إستخدام البيانات السابقة فى إعداد الميزانية التقديرية لشركة هبة لعام ١٩٩٣

الحل:

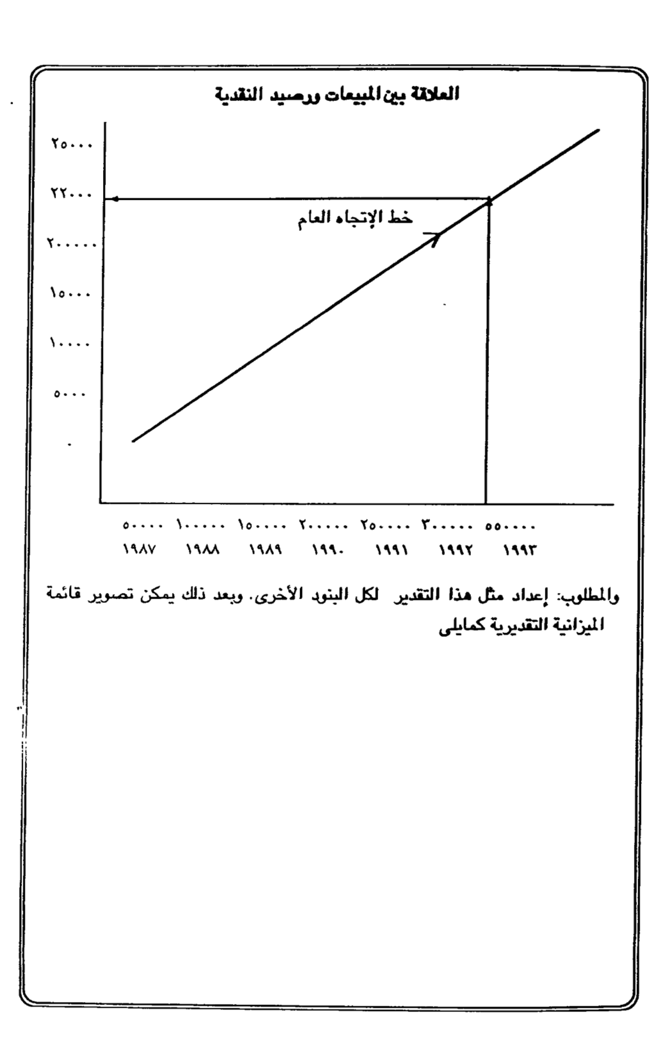
يتم إستخدام العلاقة بين قيم الأصول والخصوم لإعداد خط الإتجاه العام وعلى ضوء معرفة قيم المبيعات فى سنة ١٩٩٣ يتم تقدير قيم كل من:

- النقدية
- أوراق القبض.
- المخزون.
- الأصول الثابتة.
- أوراق الدفع.

ونبدأ فيمايلى ببيان كيفية تقدير قيمة النقدية.

١- تقدير قيمة النقدية فى ميزانية ١٩٩٣.

- يتم إعداد محورين، المحور الأفقى توقع عليه قيم المبيعات فى الماضى وكذلك قيمة المبيعات المتوقعة ... وعلى المحور الرأسى يتم توقيع قيم النقدية الماضية وأيضا المتوقعة والتى سيتم الحصول عليها.
- يتم تحديد كل نقطة ناتجة عن تقاطع قيم المبيعات مع النقدية فى كل سنة.
- يتم تمهيد خط بين النقاط بحيث يتوسطها والتوصل إلى خط الإتجاه العام.
- بعد تحديد خط الإتجاه العام يتم إقامة عمود من قيمة المبيعات التقديرية لسنة ١٩٩٣ ليلاقى خط الإتجاه العام ومنه نسقط عمود على المحور الرأسى لتحديد قيمة النقدية المتوقعة لعام ١٩٩٣. وسنوضح ذلك فيما يلى:



والمطلوب: إعداد مثل هذا التقدير لكل البنود الأخرى. وبعد ذلك يمكن تصوير قائمة الميزانية التقديرية كمايلى

الميزانية التقديرية لشركة هبة

في ٣١/١٢/١٩٩٣

(القيمة بالجنيه)

بيان	قيمة	بيان	قيمة
الخصوم ورأس المال		الأصول	
الخصوم المتداولة		الأصول المتداولة	
أوراق دفع	٥٠٠٠٠	نقدية	٢٢٠٠٠
قرض بنك	٥٠٠٠٠	أوراق قبض	٢٥٠٠٠
مجموع الخصوم المتداولة	١٠٠,٠٠٠	مخزون	٤٠٠٠٠
		مجموع الأصول المتداولة	٨٧٠٠٠
رأس المال والإحتياطيات		أصول ثابتة	٢٠٠٠٠٠
رأس المال	٥٠٠٠٠	٦٧٠٠٠ عجز مالى مطلوب	
إحتياطى ضرائب	٢٠٠٠٠	تدبيره	
الأرباح المحتجزة	٥٠٠٠٠		
مجموع الخصوم ورأس المال	٢٢٠٠٠٠	مجموع الأصول	٢٨٧٠٠٠

ويتضح من هذه الميزانية أن هناك عجزا ماليا قدره ٦٧٠٠٠ جنيه يجب تدبيره.

هذا وقد يمكن الإستعانة بالإسلوب الرياضى لتحديد خط الإتجاه العام والتوصل إلى قيم أكثر دقة فى التقدير. مع ضرورة التحفظ على النتائج من حيث أنها تعتمد على أن المستقبل سيكون إمتدادا للماضى.

٤/٦ تذكر أن

١- تعبر الميزانية التقديرية عن خطط أعمال المنشأة سواء معبرا عنها بوحدات طبيعية أو وحدات نقدية.

٢- يهدف إعداد الميزانية التقديرية إلى معرفة مقدار العجز المالى أو الفائض المالى عن طريق:

- تقدير الأصول المتوقعة المطلوبة خلال مدة الموازنة (الأموال المطلوبة) .
- تقدير الديون (الخصوم) ورأس المال المتاح خلال مدة الموازنة.

٣- توجد ثلاثة أساليب يمكن إستخدامها لإعداد الميزانية التقديرية.

أ- الإعتماد على النسب المئوية لبنود الأصول والخصوم سواء إلى رقم المبيعات أو إلى رقم المشتريات.

ب- إستخدام الأسلوب الإحصائى فى إعداد التقديرات.

جـ- الإعتماد على الخطط التفصيلية وبرامج العمل التى أعدها مديرو الشركات.

٤- عند إستخدام النسب المئوية فى إعداد تقديرات الموازنة يتم تحديد النسبة الخاصة بكل أصل أو خصم مطلوب تقديره إلى رقم المبيعات أو المشتريات ثم عن طريق معرفة رقم المبيعات أو المشتريات التقديرى يتم الحصول على قيم بنود الأصول وبنود الخصوم.

٥- عند إستخدام الأسلوب الإحصائى لإعداد تقديرات الموازنة يتم إعداد سلسلة زمنية لقيم المبيعات وقيمة الأصول والخصوم وإستخدام العلاقة الإحصائية فى تحديد قيم بنود الأصول وبنود الخصوم.

٦/٥ أسئلة الوحدة السادسة

- أجب عن الأسئلة التالية :

أولا : اشرح بشىء من التفصيل إجابتك على الاسئلة التالية :

١- ما المقصود بالميزانية التقديرية ؟

٢- ما هو الهدف من اعداد الميزانية التقديرية ؟

٣- ما هى الاساليب المستخدمة فى اعداد الميزانية التقديرية ؟

٤- ما هى المزايا والعيوب الخاصة بإستخدام النسب المئويه والطرق الإحصائية فى اعداد تقديرات الميزانية ؟

٥- ما هى الخطوات التى يجب اتباعها للتقدير الاحصائى لقيم الميزانية التقديرية ؟

ثانيا : حدد العبارات الصحيحة والخاطئة بالنسبة للعبارات التالية:

١- تعبر الميزانية التقديرية عن تقدير للإيرادات والمصروفات الخاصة بالمنشأة خلال مدة اعداد الميزانية .

٢- تهدف عملية اعداد الميزانية التقديرية لمعرفة نتائج اعمال المشروع من ربح أو خسارة.

٣- تعتبر النسب المئوية لقيم الأصول والخصوم إلى المبيعات أو المشتريات أفضل الاساليب لإعداد الميزانية التقديرية.

٤- يتميز الأسلوب الاحصائى فى اعداد تقديرات الموازنة بأنه يفترض أن المستقبل امتداد للماضى.

ثالثا : المطلوب حل التمارين التالية:

أ- قدمت إليك البيانات التالية:

نقدية بالخزينة ١٠٠ر٠٠٠ ، نقدية بالبنك ١٢٠ر٠٠٠، استثمارات فى أوراق مالية

١٠٠،٠٠٠، مخزون ٢٠٠،٠٠٠، أصول ثابتة ٣٠٠،٠٠٠ ، أوراق دفع ١٥٠،٠٠٠، دائنون ١٥٠،٠٠٠، قرض بنك ٤٠،٠٠٠ ، رأس المال ٢٥٠٠٠٠، ارباح محتجزة ١٠٠،٠٠٠.

المطلوب : ١- حدد مقدار الفائض أو العجز المالى .

٢- قم بتصوير الميزانية التقديرية.

٣- ما هو رأيك فى تقديرات الموازنة.

ب-توصل المدير المالى فى اعداده للموازنه إلى النسب المئوية التالية :

١- نسب بعض الأصول إلى المبيعات

المخزون ٢٠٪ ، أوراق القبض ٤٠٪ ، المدينون ١٠٪

٢- نسب بعض الاصول والخصوم إلي المشتريات :

مدفوعات نقدية للموردين ١٠٪، اوراق دفع ٥٠٪، دائنون ٢٠٪.

٣- المبيعات التقديرية ٢،٠٠٠،٠٠٠ ، المشتريات التقديرية ١،٠٠٠،٠٠٠ جنيه .

٤- هذا وقد كانت قيم باقى الاصول والخصوم المقدرةكما يلى :-

الآلات ١،٢٠٠،٠٠٠ جنيه، سيارات ٣٠٠،٠٠٠ جنيه، فائض نقدى ٢٠٠،٠٠٠ جنيه، استثمارات فى اوراق مالية ١٠٠،٠٠٠ جنية .

٥- ضرائب مستحقه ١٥٠٠٠٠ جنيه، قسط قرض ١٥٠،٠٠٠ جنيه والارباح المحتجزة ٢٥٠٠٠٠ جنية.

المطلوب : استخدام هذه البيانات فى اعداد الميزانية التقديرية والتعليق على نتائجها.

جـ-قدمت إليك البيانات التالية :

توضح الميزانية الخاصة بأحدى الشركات أن رأس المال المتاح ٦٠،٠٠٠ جنيه والارباح المرحلة للعام القادم ٤٠،٠٠٠ جنيه ويوجد احتياطى لسداد الضرائب قدرة ١٥،٠٠٠ جنيه .

هذا وقد تم تجميع البيانات التالية عن السنوات من ٨٨ – ١٩٩٣.

السنة	نقدية	أ.قبض	مخزون	اصول ثابتة	أ.دفع	مبيعات
١٩٨٨	٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
١٩٨٩	٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٩٠	١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
١٩٩١	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
١٩٩٢	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
١٩٩٣	؟	؟	؟	؟	؟	٥٥٠٠٠٠

المطلوب : استخدام هذه البيانات فى اعداد الميزانية التقديرية.

الوحدة السابعة

إستخدام خطط النشاط التفصيلية فى إعداد تقديرات الميزانية التقديرية

الهدف :

تهدف هذه الوحدة إلى إمداد الطالب بالمعرفة والأساليب اللازمة لإستخدام خطط النشاط التفصيلية بالمنشأة فى إعداد تقديرات الميزانية التقديرية .

المكونات

١/٧ مقدمة .

٢/٧ إعداد تقديرات الأصول بناءا على الخطط الفرعية للأنشطة .

٣/٧ إعداد تقديرات الخصوم بناءا على الخطط الفرعية للأنشطة .

٤/٧ إعداد الميزانية التقديرية .

٥/٧ تذكر أن.

٦/٧ اسئلة الوحدة السابعة.

١/٧ مقدمة:

قدمنا فى الوحدة السابقة عرضا وشرحا تفصيليا لأسلوبين من الأساليب التى تستخدم لإعداد الميزانية التقديرية . ويلاحظ كما هو واضح فى الوحدة السابقة أنه على الرغم من أن الأسلوب الإحصائى يعتبر أكثر دقة وأكثر تقدما من أسلوب النسب المئوية إلا أن الأسلوب الإحصائى كما قدمنا لايزال يعتمد على فرض أساسى وهو أن المستقبل سيكون إمتدادا لما حدث فى الماضى. وإنعكاس ذلك عند إعداد الميزانية التقديرية يتضح فى أن التغير فى كل بند من بنود الأصول وكل بند من بنود الخصوم سيحدث من فترة لأخرى وفقا لمتوسط التغير الذى حدث فى الفترة أوالفترات السابقة .

وعلى الرغم من أن هذا الإفتراض له مصداقية عملية إلا أنه قد لايكون صادقا فى جميع الأحوال أوبالنسبة لجميع المنشآت . فمثلا قد تبقى الأصول الثابتة على ماهى عليه من فترة لأخرى دون تغير ومع حدوث تغير فى قيم المبيعات بالزيادة أو بالنقص ، وقد يكون هذا التغير فى قيم المبيعات راجعا لتغير فى كفاءة الإدارة أولتغير فى ظروف السوق الذى تعمل فيه المنشأة .

وعلى ذلك وفى مثل هذه الحالات يفضل عند إعداد تقديرات الميزانية أن يتم الإعتماد على الخطط الفرعية والبرامج التى يعدها المسئولين عن كل نشاط من أنشطة المنشأة وتقدير هؤلاء المسئولين لأثر تلك الخطط والبرامج على بنود الأصول والخصوم فى الميزانية ، وعلى أن يتم ذلك بالإشتراك مع المدير المالى فى المنشأة .

وفى هذه الوحدة سنقدم كيف يمكن الإعتماد على الخطط وبرامج العمل التى يعدها المسئولين عن الأنشطة فى المنشأة لإعداد تقديرات الميزانية ونبدأ بالتقديرات الخاصة بجانب الأصول ثم تلك الخاصة بجانب الخصوم ورأس المال .

٢/٧ إعداد تقديرات الأصول بناء على الخطط الفرعية للأنشطة .

من أهم البنود المشتركة فى أغلب ميزانيات المنشآت تلك المتعلقة بالنقدية ، أوراق القبض ، المخزون ثم الأصول الثابتة وفيما يلى سنقدم كيفية تقدير هذه البنود إعتمادا على الخطط والبرامج التى يعدها المسئولين عن أنشطة الشركة .

١/٢/٧ تقدير الرصيد النقدى بالميزانية .

يمثل رقم النقدية رصيد الخزينة (الصندوق) والبنك فى نهاية الفترة التى تعد عنها الميزانية التقديرية . ويتكون رصيد النقدية هذا من عنصرين أساسيين .

الأول : ويتمثل فى الحد الأدنى للنقدية الواجب الإحتفاظ به لمواجهة الظروف الغير متوقعة والتى يمكن أن تتعرض لها المنشأة ولايمكن أخذها فى الإعتبار والتى يترتب عليها زيادة مفاجئة فى المدفوعات النقدية عن المقبوضات النقدية ، وبالتالى فهذا الرصيد يتم الإحتفاظ به بدافع الإحتياط لمواجهة هذه الظروف .

الثانى : يتمثل فى وجود فائض نقدى ناتج عن زيادة المقبوضات النقدية عن المدفوعات النقدية خلال فترة إعداد الموازنة .

ويمكن الحصول على التقديرات الخاصة بهذين العنصرين من واقع تقديرات بيان التدفق النقدى (الموازنة النقدية) ، والتى تقدم الحد الأدنى للنقدية ، والفائض أو العجز النقدى خلال فترة إعداد الميزانية .

وبفرض أن بيان التدفق النقدى الذى أعد عن عام ١٩٩٣ أوضح النتائج التالية :

ومن هذه النتائج يتضح الآتى :

- أن رصيد النقدية = الحد الادنى للنقدية + الفائض النقدى

= ١٢٠٠٠ + ٨٠٠٠ = ٢٠٠٠٠

وهذا المبلغ يمثل قيمة النقدية (بالخزينة أو البنك) التى يتوقع أن تكون متاحة فى نهاية عام ١٩٩٣.

بيان التدفق النقدى عن عام ١٩٩٣ (القيمة بالجنيه)

بيـان	يناير	فبراير		إجمالى
المقبوضات النقدية - المدفوعات النقدية				
الفائض أو العجز الشهرى رصيد أول المدة				
رصيد آخر المدة الحد الأدنى للنقدية	١٢٠٠٠			١٢٠٠٠
الفائض النقدى العجز النقدى				٨٠٠٠

٢/٢/٧ أوراق القبض والمدنين (حسابات القبض)

تنتج الأرصدة الخاصة بأوراق القبض والمدينين عن ممارسة المنشأة لسياسة إئتمانية معينة يترتب عليها تحديد شروط البيع الآجل لعملاء المنشأة . وعلى ذلك فإن تحديد هذه الأرصدة الخاصة بأوراق القبض والمدينين يرتبط بمعرفة ثلاثة عوامل رئيسية :

١- حجم المبيعات الآجلة المتوقع .

٢- شروط البيع وخاصة المهلة الممنوحة للسداد .

٣- التقديرات الخاصة بمدى إنتظام تحصيل الديون فى مواعيدها .

وبناء على ذلك فيطلب من مدير المبيعات أن يقوم بإعداد بيانا يوضح توقعاته بالنسبة للعوامل الثلاثة السابقة خلال فترة إعداد الميزانية التقديرية . ويلى ذلك إرسال هذا البيان إلى المدير المالى . ويفضل هذا الإعتماد على البرامج التى يعدها المسئولين عن نشاط البيع فى المنشأة وكذلك المسئولين عن عملية التحصيل إذ أن هؤلاء أقدر من

غيرهم على تقدير ظروف السوق وماتفرضه هذه الظروف من توسع فى سياسة البيع الآجل أوإنكماش فى هذه السياسة .

كذلك يستطيع هؤلاء المسئولين بحكم إتصالهم المباشر بالسوق الخاص بالمنشأة تحديد شروط البيع التى تتناسب مع الحالة المتوقعة للسوق خلال الفترة التى تعد عنها تقديرات الميزانية .

ويفرض أن مدير المبيعات والمسئولين عن عملية التحصيل قد وضعوا الشروط التالية :

١- أن ٩٥٪ من المبيعات تتم فى صورة مبيعات آجلة ويتم تحصيلها بعد شهر من تاريخ البيع .

٢- أن ٥٪ من المبيعات الآجلة يتم فى العادة تحصيلها بعد شهرين من تاريخ البيع .

٣- وأن عملية البيع والتحصيل يتوقع أن تكون كما يلى :-

بيان بخطة البيع والتحصيل للمنشأة خلال عام ١٩٩٢

بيـــــــان	يناير	فبراير		ديسمبر
سياسة البيع والتحصيل - يمنح العميل شهر من تاريخ إستلام البضاعة	١٠٠ر٠٠٠			٦٠٠٠٠
- ٩٥٪ من العملاء يسدد في تاريخ الإستحقاق - ٥٪ من العملاء يسدد بعد شهرين .				
- المتحصلات النقدية من المبيعات الآجلة	x	x	x	
رصيد الحسابات المدينة نتيجة عملية البيع الأجل				٧٠٠٠٠

وواضح من هذا البيان أن رصيد المدينين وأوراق القبض سيكون فى ديسمبر ٧٠٠٠٠ جنيه وهى عبارة عن مبيعات نوفمبر والمفروض أن تسدد فى ديسمبر ، ٥٪ من مبيعات أكتوبر والتى تسدد عادة فى ديسمبر نتيجة تأخير هذه النسبة من العملاء فى السداد .

٣/٢/٧ تقدير رقم المخزون .

بالنسبة للبضاعة بالمخازن فإن هذا الرقم يتمثل فى الرصيد الذى ينتظر وجوده نتيجة لإختلاف كمية الشراء عن كمية الإنتاج فيما يتعلق بالمواد الخام وكذلك نتيجة لإختلاف كمية الإنتاج عن كمية المبيعات وذلك فيما يتعلق بالمخزون من البضاعة تامة الصنع .

ويمكن إستخراج هذه الأرصدة من قائمة الدخل التقديرية وقد سبق أن وضحنا فى وحدة سابقة كيفية إعداد هذه التقديرات .

ويفرض أن قيمة المخزون فى نهاية المدة كان ٥٠٠٠٠ جنية . فإن هذا الرقم هو الذى يتم إستخدامه فى تقديرات الميزانية .

٤/٢/٧ تقدير رقم الأصول الثابتة .

فيما يتعلق برقم الأصول الثابتة فإن قيمة الأصول الثابتة فى الميزانية التقديرية تتأثر بعاملين رئيسيين :

أولا : الإضافات إلى الأصول الثابتة والمتوقعة خلال المدة التى تعد عنها الميزانية التقديرية .

ثانيا : معدلات الإستهلاك التى تتبعها المنشأة فيما يتعلق بالأصول الثابتة .

وبالنسبة للإضافات الخاصة بالأصول الثابتة فإنها يتم تحديدها بعد دراسة دقيقة ووافية لمقدار الإحتياجات من الطاقة الإنتاجية خلال مدة الميزانية وعلى ذلك فإن مقدار هذه الإضافات يكون معروفا مقدما وقبل بدء السنة المالية .

وفيما يتعلق بإستهلاك الأصول الثابتة فإنها تعمل على إنقاص قيمة الأصول الثابتة بقيمة قسط الإهلاك السنوى لهذه الأصول . وعادة فإن المنشأة تتبع طريقة محددة ومعروفة لإستهلاك أصولها الثابتة وهذه الطريقة أيا كانت من بين طرق الإستهلاك المختلفة تظل ثابتة ومتبعة طوال مدة حياة الأصل الثابت فى المنشأة .

وعلى فرض أن مقدار الأصول الثابتة والصافى ، فى الميزانية السابقة يبلغ ٧٥.٠٠٠ جنيه وأن هناك آلات جديدة سيتم إضافتها تبلغ ٢٥.٠٠٠جنيه فإن رقم الأصول الثابتة فى الميزانية التقديرية يمكن حسابه كمايلى :

إجمالى قيمة الأصول الثابتة فى الميزانية التقديرية

= ٧٥٠٠٠ + ٢٥٠٠٠

= ١٠٠.٠٠٠ جنيه

وعلى فرض أن الشركة وفقا لطريقة إهلاك الأصول الثابتة التى تتبعها وجدت أن قيمة قسط الإهلاك لهذه الأصول يساوى ٣٠.٠٠٠جنيه فى فترة الميزانية وعلى ذلك تبلغ صافى قيمة الأصول الثابتة

= ١٠٠.٠٠٠ − ٣٠٠٠٠ = ٧٠٠٠٠ جنيه

وبناء على ماتقدم فإن جانب الأصول فى الميزانية يمكن بيان تقديراته كمايلى :

القيم التقديرية للأصول فى الميزانية التقديرية

- نقدية	٢٠.٠٠٠	من الموازنة النقدية (بيان التدفق النقدى)
- أوراق القبض والمدينون	٧٠.٠٠٠	من بيان خطة البيع والتحصيل فى المنشأة
- المخزون	٥٠.٠٠٠	قائمة الدخل التقديرية للمنشأة
- الأصول الثابتة	٧٠.٠٠٠	ناتج خطط الإضافات ومعدلات الإستهلاك الخاصة بالمنشأة .

وبعد الإنتهاء من الحصول على التقديرات الخاصةبالأصول نقدم الآن بيان كيفية إعداد التقديرات الخاصة بالخصوم .

٣/٧ إعداد تقديرات الخصوم بناء على الخطط الفرعية للأنشطة

بنفس الأسلوب الذى تم إتباعه لتقدير قيم الأصول يمكن أيضا تقدير البنود الرئيسية لجانب الخصوم بناء على التوقعات الخاصة بالسوق الذى تشترى منه الشركة إحتياجاتها وكذلك مواعيد سداد هذه الإلتزامات بالإضافة إلى الدراسات التى يمكن أن تعد لإجراء تعديلات فى رأس المال .

وسنتناول فيما يلى بيان كيفية تقدير أوراق الدفع والدائنون ، إحتياطى الضرائب ، القروض ، رأس المال والأرباح المحتجزة .

١/٣/٧ تقدير قيمة أوراق الدفع والدائنون فى الميزانية التقديرية .

تنشأ أوراق الدفع والدائنون كنتيجة لعمليات الشراء الآجل . وعلى ذلك فإن قيمة أوراق الدفع والدائنون فى الميزانية تتوقف على ثلاثة عوامل رئيسية :

١- برنامج الشراء الخاص بالمنشأة من حيث حجم وتوقيت عمليات الشراء .

٢- شروط عملية الشراء وخاصة فيما يتعلق بأسلوب الدفع ومهلة السداد الممنوحة للشركة من قبل الموردين .

٣- توقعات المنشأة بالنسبة لمقدرتها على الإلتزام بالسداد فى المواعيد المحددة فى شروط الشراء .

وبالتالى فإن مهمة تحديد التقديرات الخاصة بأوراق الدفع والدائنون تقع بشكل رئيسى على عاتق المسئولين عن عملية الشراء . ولذلك يمكن الإتصال بمدير المشتريات لكى يحدد مقدار المشتريات الآجلة المتوقعة خلال الفترة التى تعد عنها الميزانية . أيضا لكى يقوم بتحديد الشروط التى ينتظر أن يحصل عليها أويتفق عليها مع الموردين على ضوء خبرته فى التعامل معهم . يلى ذلك الأخذ فى الإعتبار الموقف النقدى للمنشأة كما يتضح من بيان التدفق النقدى (الموازنة النقدية). بتجميع هذه البيانات يستطيع المدير المالى بالتعاون مع مدير المشتريات تحديد قيم المطالبات (الفواتير) التى يستطيعان تأجيل سدادها لفترة تزيد عن المدة الممنوحة بواسطة المورد .

فإذا إفترضنا أن المدير المالى قد حصل على تلك المعلومات فيمكن تصوير وإعداد البيان التالى والذى يوضح رصيد أوراق الدفع والدائنون .

بيان برصيد أوراق الدفع والدائنون خلال مدة إعداد الميزانية

(القيمة بالجنيه)

بيان	يناير	فبراير	ديسمبر
المشتريات			
- شروط السداد صافى ٣٠ يوم			
- إمكانية تأجيل دفع الفواتير ١٠٪ من الفواتير تؤجل فى العادة شهرين بعد تاريخ الإستحقاق			
المطلوب سداده			٢١٥٠٠٠

وعلى ذلك فإن رقم أوراق الدفع والدائنون فى الميزانية التقديرية يبلغ ٢١٥٠٠٠ جنيه .

٢/٣/٧ تقدير قيم القروض

يتكون هذا الرقم من عنصرين أساسيين :

الأول : عبارة عن رصيد القروض السابقة والذى لايزال مستمرا خلال مدة إعداد الميزانية .

الثانى : الإتفاقيات الجديدة بشأن قروض سيتم الحصول عليها لتمويل إحتياجات محددة .

وفيما يتعلق بالرقم الأول وهو رصيد القروض السابقة يتم الحصول عليه من ميزانية السنة السابقة (آخر ميزانية) ثم يطرح منه قيمة الأقساط التى سيتم سدادها خلال العام المالى الذى ستعد عنه الميزانية التقديرية .

أما فيما يتعلق بالرقم الثانى وهو القروض الجديدة فهى غالبا ماتتم بناءا على دراسة وافية ومتعمقة لحجم التمويل طويل الأجل المطلوب ، أما التمويل قصير الأجل فيمكن معرفته من خلال أرقام العجز (إن وجدت) فى بيان التدفق النقدى (الموازنة النقدية) .

وبفرض أن هذه الحسابات قد أوضحت أن رصيد هذه القروض سيكون فى نهاية السنة القادمة ٥٠.٠٠٠ ألف جنيه فإن هذا الرقم يتم أخذه فى الإعتبار ليمثل رقم القروض فى الميزانية التقديرية .

٣/٣/٧ تقدير قيمة الإحتياطيات .

تتمثل الإحتياطيات فى تلك المبالغ التى يتقرر تخصيصها من أرباح المنشأة لمواجهة ظروف متوقعة أوأخطار معينة مثل إحتياطى إرتفاع أسعار أوإحتياطى تكوين سلعى وما إلى ذلك .

ويمكن الحصول على قيم هذه المبالغ المجنبة كإحتياطيات من قائمة الدخل التقديرية وعلى فرض أن الإحتياطى المتاح فى حالتنا هذه هو إحتياطى لمقابلة مطالبات مصلحة الضرائب ويبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه فإن هذا الرقم هو الذى يمثل رقم الإحتياطيات فى الميزانية التقديرية .

٧/٣/٤ تقدير قيمة الأرباح المحتجزة

تحتجز الأرباح من رقم صافى الربح لتوفير قدر من التمويل الذاتى لخطط المنشأة فى التوسع أو الإحلال والتجديد ويمكن الحصول على هذا الرقم الخاص بالأرباح المحتجزة أوالمرحلة من قائمة الدخل التقديرية .

وبفرض أن رقم الأرباح المحتجزة يقدر بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه فإن هذا الرقم هو الذى يؤخذ فى الإعتبار كرقم الأرباح المحتجزة فى الميزانية التقديرية .

٧/٣/٥ تقدير رقم رأس المال

عادة فى حالة التخطيط للربح وهو تخطيط قصير الأجل لايحدث تغير يذكر فى رأس المال . وإن حدث هذا التغير فسيكون معلوما تماما لمايتطلبه ذلك من إجراءات وقرارات لابد من إتخاذها . وعلى فرض أنه لم تحدث تعديلات فى رأس المال وأن رقم رأس المال فى الميزانية السابقة يبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فإن هذا الرقم يمثل رقم رأس المال أيضا فى الميزانية التقديرية .

بتوافر هذه البيانات يكون المدير المالى فى وضع يمكنه من إعداد الميزانية التقديرية كمايلى :

٧/٤ إعداد الميزانية التقديرية

بعد التوصل إلى التقديرات السابقة يتم إعداد الموازنة التقديرية للمنشأة . وتأخذ هذه الموازنة الشكل التالى والذى يوضح مصادر الأموال وإستخدامات هذه الأموال والفائض المالى أوالعجز المالى خلال مدة الخطة .

الميزانية التقديرية لشركة........

عن الفترة من ١/١ إلى ٣١/١٢/١٩٩٣

(القيمة بالجنية)

بيـان	قيمة	أساس التقدير
أولا : الأصول .		
أ- الأصول المتداولة		
- نقدية	٢٠٠٠٠	الحد الأدنى من النقدية الواجب الإحتفاظ به + الفائض النقدى المتوقع .
- أوراق قبض مدينون	٧٠٠٠٠	على أساس تقدير قيم المبيعات وشروط البيع وتوقعات عمليات التحصيل .
- المخزون	٥٠٠٠٠	على أساس جداول الشراء ومعدلات الإستخدام ورقم المخزون أول المدة .
مجموع الأصول المتداولة	١٤٠٠٠٠	
ب- الأصول الثابتة	١٠٠٠٠٠	رصيد الأصول الثابتة الإضافات التى ستتم خلال فترة الميزانية وقدرها ٢٥٠٠٠ جنيه
إستهلاك	٣٠٠٠٠	أقساط الإهلاك وفقا للقواعد الخاصة بالشركة .
صافى قيمة الأصول الثابتة	٧٠٠٠٠	
مجموع الأصول	٢١٠٠٠٠	

تابع الميزانية التقديرية

بيان	قيمة	أساس التقدير
ثانيا : الخصوم ورأس المال		
أ- الخصوم		
- أوراق دفع ودائنون	٢١٥٠٠٠	قدرت على أساس حجم المشتريات وشروط الدفع وتوقعات السداد .
- قرض بنك	٥٠٠٠٠	رصيد القروض فى الميزانية السابقة بالإضافة إلى القروض الجديدة .
- إحتياطى ضرائب	١٠٠٠٠	على أساس النسبةالمقررة قانونا والتى يتم حسابها بناءا على رقم صافى الربح .
ب- رأس المال والأرباح المحتجزة		
- رأس المال	٥٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
- أرباح محتجزة	٢٠٠٠٠	على أساس قيمة الأرباح المحتجزة فى قائمة الدخل .
العجز أو الفائض فى الأموال	١٣٥٠٠٠	الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم ورأس المال
مجموع	٢١٠٠٠٠	

وعلى ذلك توضح الميزانية التقديرية للشركة وجود حاجة لتمويل إضافى قدرة ١٣٥٠٠٠ جنيه خلال عام ١٩٩٣ .

٧/٥ تذكر أن

١- إن إستخدام خطط النشاط التفصيلية لإعداد تقديرات الموازنة التقديرية يعتبر أفضل الأساليب وأدقها إذ أنه يأخذ فى الإعتبار جميع المتغيرات التى تتضمنها خطط المنشأة فى المستقبل .

٢- يتميز أسلوب الخطط التفصيلية بأنه يتحاشى العيوب الآتية :

أ- إفتراض وجود علاقة ثابتة بين بنود الأصول والخصوم والمبيعات والمشتريات كما هو الوضع فى حالة النسب المئوية .

ب- إفتراض أن المستقبل سيكون إمتدادا للماضى كما هو الوضع فى حالة الأسلوب الإحصائى .

٣- يتم إعداد تقديرات الميزانية طبقا للخطط التفصيلية على خطوتين :

أ- إعداد تقديرات الأصول ويشمل ذلك :

- تقدير الرصيد النقدى ، تقدير أوراق القبض والمدينين ، تقدير رقم المخزون ، تقدير رقم الأصول الثابتة .

ب- إعداد تقديرات الخصوم ويشمل ذلك :

- تقدير قيمة أوراق الدفع والدائنون ، تقدير قيم القروض ، تقدير قيمة الإحتياطيات ، تقدير قيمة الأرباح المحتجزة ، تقدير رقم رأس المال .

٧/٦ أسئلة الوحدة السابعة

أجب عن الأسئلة التالية:

أولا: حدد العبارات الصحيحة والعبارات الخاطئة مما يلي:

١- يتكون رصيد النقدية التى يوضع فى الميزانية التقديرية من عنصر واحد فقط هو الحد الأدنى النقدية الواجب الإحتفاظ به لمواجهة الظروف الغير متوقعة التى يمكن أن تتعرض لها المنشأة .

٢- يمكن الحصول على التقديرات الخاصة بالنقدية والتى توضع فى الميزانية التقديرية من قائمة الدخل .

٣- تنتج الأرصدة الخاصة بأوراق القبض نتيجة السياسة الإئتمانية للمنشأة والتى يترتب عليها تحديد شروط البيع الآجل للعملاء .

٤- يتأثر رصيد حسابات القبض طبقا لشروط البيع وخاصة المهلة الممنوحة للسداد .

٥- يتم إستخراج الأرصدة الخاصة برقم المخزون التقديرى من التقديرات الخاصة ببيان التدفق النقدى .

٦- يتم حساب الرقم التقديرى للأصول الثابتة عن طريق الأخذ فى الإعتبار لعاملين رئيسين هما :

- الإضافات للأصول الثابتة والمتوقعة خلال المدة التى تعد عنها الميزانية التقديرية .
- معدلات الإستهلاك الخاصة بالأصول الثابتة .

٧- يتحدد رقم أوراق الدفع والدائنون على أساس برنامج الشراء الخاص بالمنشأة فقط .

٨- تقع مهمة تحديد التقديرات الخاصة بأوراق الدفع والدائنون على عاتق المسئولين عن عملية الشراء .

٩- يتم تحديد قيمة القروض فى الميزانية التقديرية بمعرفة رصيد القروض السابقة والإتفاقيات الجديدة بشأن قروض سيتم الحصول عليها خلال مدة الميزانية .

١٠- يمكن تقدير قيمة الإحتياطيات والأرباح المحتجزة من خلال بيانات بيان التدفق النقدى .

ثانيا : قدمت إليك البيانات التالية والخاصة بإحدى الشركات الصناعية :

١- بدراسة الظروف المحيطة بعمل الشركة إتضح ضرورة أن يكون الرصيد النقدى ٣٠,٠٠٠ جنيه . وقد إتضح وجود فائض نقدى فى الموازنة النقدية مقدارة ١٠٠٠٠ جنيه .

٢- أوضحت خطة المبيعات فى الشركة أن شروط البيع والتحصيل تقضى بأن لاتزيد قيمة حسابات القبض عن ١٤٠٠٠٠ جنيه .

٣- بدراسة جداول الإنتاج الخاصة بالشركة وطاقة المخازن وعمليات التوريد إتضح ضرورة الإحتفاظ بمخزون قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

٤- تحتاج عمليات الإنتاج خلال مدة الميزانية إلى أصول ثابتة تبلغ قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه يوجد منها حاليا أصول ثابتة بقيمة ١٥٠,٠٠٠ جنيه وسيتم شراء أصول ثابتةبقيمة ٥٠,٠٠٠ جنيه ويبلغ قسط الإهلاك لإجمالى هذه الأصول ٦٠٠٠٠ جنيه خلال فترة الموازنة .

٥- أوضحت خطة المشتريات بالشركة أن رقم أوراق الدفع والدائنون من المتوقع أن يكون ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

٦- هناك رصيد قروض سابق سيستمر خلال مدة الموازنة قدرة ٦٠,٠٠٠ جنيه وستقوم الشركة بعقد قرض قيمته ٤٠,٠٠٠ جنيه خلال فترة الموازنة .

٧- هناك ضرائب غير مسددة قدرها ٢٠,٠٠٠ جنيه سيتم تكوين إحتياطى لها .

٨- رأس مال الشركة ١٠٠,٠٠٠ جنيه وهناك أرباح مرحلة فى قائمة الدخل قدرها ٤٠,٠٠٠ جنيه .

المطلوب : ١- إعداد الميزانية التقديرية للشركة .

٢- حدد مقدار الفائض أو العجز المالى وكيفية التصرف فى أيهما .

الوحدة الثامنة: استخدام تحليل التعادل كأداة من أدوات تخطيط وادارة الربحية

الهدف:

تهدف هذه الوحدة إلى تعريف الطالب بكيفية استخدام احدى الأدوات التحليلية الهامة والتى يمكن أن تساعد المدير المالى فى توفير بيانات وتقديرات الخطة المالية.

المكونات:

٨/١ مقدمة

٨/٢ تحديد نقطة التعادل

٨/٣ استخدام الطريقة الجبرية فى تحليل التعادل

٨/٤ استخدام تحليل التعادل فى اتخاذ القرارات الخاصة بتقدير حجم الانتاج.

٨/٩ استخدام الطريقة البيانية فى تحليل التعادل

٨/٦ استخدام تحليل التعادل فى تخطيط وادارة الربحية.

٨/٧ تذكر أن.

٨/٨ اسئلة الوحدة الثامنة.

١/٨ مقدمة:

يعتبر تحليل التعادل من الأدوات الجيدة التى يمكن أن تستخدم لتقديم المعلومات اللازمة لإعداد الخطة المالية وخاصة فيما يتعلق بالأجل القصير ويستخدم هذا النوع من التحليل لمعرفة أثر رافعة التشغيل بالنسبة لمنشأة معينة . وتوجد رافعة التشغيل operating leverage عندما توجد لدى المنشأة تكاليف ثابتة يجب مقابلتها وتغطيتها بغض النظر عن الحجم . وبطبيعة الحال فإن كل التكاليف تعتبر متغيرة فى الأجل الطويل - وعلى ذلك فإن تحليلنا هنا يركز أساسا على الأجل القصير والذى نستطيع خلاله التفرقة فيما بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة . فأى منشأة تقوم بتوظيف الأصول الثابتة وتتحمل بناء على ذلك تكاليف ثابتة على أمل أن حجم المبيعات الناتج من إستخدام هذه الأصول سيحقق من الإيرادات بما يكفل تغطية كلا من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة . والعنصر الأساسى هنا والذى يجب أخذه فى الإعتبار أن التكاليف الثابتة لاتتغير بتغير حجم الإنتاج أوالمبيعات ، وتتضمن هذه التكاليف الإهلاكات الخاصة بالمبانى والآلات والمعدات ، التأمين ، العوائد ، جزء من التكاليف الخاصة بالخدمات والمصروفات الإدارية .

ومما تقدم يمكن بيان أن تحليل التعادل يستطيع توفير المعلومات اللازمة عن مدى تغطية خطة المنشأة للتكاليف الثابتة ومدى ربحية هذه الخطط . وسنتناول فى هذه الوحدة كيفية إستخدام تحليل التعادل فى توضيح النواحى السابقة .

٢/٨ تحديد نقطة التعادل

لبيان كيفية حساب نقطة التعادل وماذا نعنى بذلك دعنا نوضح ذلك بالمثال التالى:

مثال ١ :

تقوم شركة الصناعات الحديثة بإنتاج أحد المنتجات الهندسية والتى تباع الوحدة منها بمبلغ ٥٠ جنيها . وتبلغ التكاليف الثابتة السنوية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه فى حين تبلغ التكاليف المتغيرة للوحدة مبلغ ٢٥ جنيها .

والمطلوب دراسة العلاقة بين إجمالى التكاليف وإجمالى الإيرادات بالنسبة لهذه المنشأة .

الحل:

يمكن إستخدام تحليل التعادل فى دراسة العلاقة بين إجمالى التكاليف وإجمالى الإيرادات بإحدى طريقتين ، الأولى : إستخدام الطريقة الجبرية والثانية : إستخدام الطريقة البيانية .

٣/٨ إستخدام الطريقة الجبرية فى تحليل التعادل .

فى الطريقة الجبرية يتم إستخدام تحليل التعادل عن طريق تعريف المتغيرات الآتية :

١- إجمالى الإيرادات .

وتمثل إجمالى الإيرادات ناتج عدد الوحدات المباعة X سعر بيع الوحدة .

٢- إجمالى التكاليف

وتمثل التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة .

والتكاليف المتغيرة هى عبارة عن عدد الوحدات المنتجة X تكلفة الوحدة المتغيرة.

٣-نقطة التعادل

وهى النقطة (حجم الإنتاج) التى تتعادل فيها إجمالى الإيرادات مع إجمالى التكاليف ، بمعنى آخر أن حجم الإنتاج عند نقطة التعادل يكون فيه :

إجمالى الإيرادات = إجمالى التكاليف	(١)

وبتفصيل هذه المعادلة إلى عناصرها

إجمالى الإيرادات = ثمن بيع الوحدة X حجم الإنتاج	(٢)

وهنا يوجد إفتراض بأن كل ماينتج يتم بيعه .

إجمالى التكاليف = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة	(٣)
التكاليف المتغيرة = حجم الإنتاج X تكلفة الوحدة المتغيرة	(٤)

من المعادلات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ يمكن بيان حجم إنتاج التعادل فى صورتها التفصيلية كما يلى :

حجم الإنتاج X ثمن بيع الوحدة = التكاليف الثابتة + (حجم الأنتاج X تكلفة الوحدة المتغيرة)	(٥)

والآن لننظر إلى المعادلة رقم ٥ لنجد الآتى :

أنه فى حجم إنتاج التعادل يكون المطلوب تحقيق إيرادات كافية لتغطيته :

أ- التكاليف المتغيرة حيث أن هذا النوع له الأولوية حيث أنه يمثل مطالبات عاجلة. إذ أن هذا النوع من التكاليف يتمثل فى المواد الخام والأجور الخاصة بالعمالة المباشرة وهى تكاليف يستلزم سدادها خلال الفترة المالية .

ب- التكاليف الثابتة ، وتمثل تلك التكاليف التى يتم تحملها لتوفير حجم معين من الطاقة الإنتاجية للمنشأة . وغالبا مايتم دفع هذه التكاليف قبل الإنتاج حيث أنها تمثل شراء الأصول الثابتة . ولما كانت الأصول الثابتة يتم إستخدامها لأكثر من فترة مالية واحدة فيتم تحميل الفترة المالية بالجزء الذى تم الإستفادة به من خدمات الأصول الثابتة ممثلا فى صورة (قسط

الإهلاك) وطبقا للطريقة التى تتبعها المنشأة فى إهلاك أصولها .

وهناك نقطة جديرة بالملاحظة فى الفرق بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة وهى أنه بمجرد تحقق وجود حجم معين من التكاليف الثابتة فإنه لايمكن التخلص من هذه التكاليف وينطبق عليها مفهوم التكاليف الفارقة إذ أنه يتم تحملها بغض النظر عن إذا كان هناك إنتاج أم لا وكذلك بغض النظر عن حجم الإنتاج وطالما لم يتعدى حدود الطاقة القصوى التى رتبت وجود حجم معين من التكاليف الثابتة .

وعلى ذلك فتغطية التكاليف الثابتة تأتى فى مرحلة تالية لتغطية التكاليف المتغيرة وغالبا ماتسمى ذلك بعملية المساهمة فى تغطية التكاليف الثابتة .

جـ-إجمالى الإيرادات.

يتم تغطية التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة طبقا للترتيب الذى تم توضيحه عن طريق الإيرادات المحققة وبإفتراض أن كل الإنتاج يتم بيعه .

وعلى ذلك فيتم أولا تغطية التكاليف المتغيرة ثم يلى ذلك تغطية التكاليف الثابتة ومابقى من حجم الإيرادات فهو يمثل أرباح تم تحقيقها عند حجم إنتاج معين . وفى حالة عدم تغطية التكاليف الثابتة بالكامل فإن الوضع هنا يشير إلى وجود خسائر أما إذا كان هناك تساوى بين إجمالى الإيرادات مع إجمالى التكاليف فقط فهذا الوضع يعرف بوضع التعادل .

وطالما أن العلاقة بين التكاليف والإيرادات تتحدد عند كل حجم إنتاج على حدة فيكفى فى هذه الحالة معرفة البيانات التالية :

١- ثمن بيع الوحدة .

٢- التكاليف المتغيرة للوحدة

٣- التكاليف الثابتة لحجم الإنتاج .

فإذا كان ثمن بيع الوحدة يغطى التكاليف المتغيرة لها (وهى ثابتة بالنسبة للوحدة) ويبقى مقدار مساهمة لتغطية التكاليف الثابتة فيكون المطلوب فى هذه الحالة معرفة عدد الوحدات التى يمكن أن تقدم المساهمة اللازمة لتغطية كل التكاليف الثابتة .

وبتطبيق ذلك على مثالنا المتقدم يتضح الآتى :

١- مقدار مساهمة الوحدة فى تغطية التكاليف الثابتة

= ثمن بيع الوحدة - التكلفة المتغيرة الوحدة

= ٥٠ - ٢٥

= ٢٥ جنيها

٢- بما أن كل وحدة تقدم ٢٥ جنيها كمساهمة لتغطية التكاليف الثابتة ، وبما أن التكاليف الثابتة للمصنع تبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيها فإن عدد الوحدات المطلوبة لتغطيةالتكاليف الثابتة (بعد التغطية الكاملة للتكاليف المتغيرة) يكن حسابها كما يلى :

عدد الوحدات المطلوب إنتاجها وبيعها حتى يتوفر مقدار المساهمة اللازم لتغطية كل التكاليف الثابتة

= التكاليف الثابتة - مقدار المساهمة للوحدة

= ١٠٠,٠٠٠ - ٢٥

= ٤٠٠٠ وحدة

ويمثل ذلك حجم إنتاج التعادل الذى يمكن التحقق منه كما يلى

إجمالى الإيرادات = ٤٠٠٠ X ٥٠ = ٠٠٠ ٢٠٠ جنيها

إجمالى التكاليف = (٤٠٠٠ X ٢٥) + ١٠٠,٠٠٠ = ٢٠٠ ٠٠٠ جنيها

أى عند حجم إنتاج ٤٠٠ وحدة تتساوى إجمالى الإيرادات مع إجمالى التكاليف ، وعلى ذلك يسمى هذا الوضع بنقطة التعادل .

وبأسلوب أكثر دقة يمكن القول أنه إذا قمنا بإعادة ترتيب المعادلة رقم (٥) بصورة مختلفة لتوصلنا إلى النتائج السابقة كما يلى :

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة الوحدة}} \qquad (٦)$$

أو ،

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{مقدار المساهمة للوحدة}} \quad (٧)$$

وبتطبيق ذلك على مثالنا نجد أن :

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{١٠٠,٠٠٠}{٥٠ - ٢٥} = ٤٠٠٠ \text{ وحدة}$$

٤/٨ - إستخدام تحليل التعادل فى إتخاذ القرارات الخاصة بتقدير حجم الإنتاج

بإستخدام المعادلة السابقة لنقطة التعادل يمكن للإدارة المالية تقدير أحجام الإنتاج المطلوبة وفقا لتقدير مستوى ربحية المنشأة المطلوب . ولتوضيح ذلك دعنا نتناول المثالين التاليين :

مثال ٢ :

تخطط الإدارة فى إحدى المنشآت لتحقيق أرباح فى العام القادم تبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه . وقد كانت البنود الخاصة بالتكاليف وسعر البيع كمايلى :

١- التكاليف الثابتة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه

٢- التكاليف المتغيرة للوحدة ٤٠ جنيه

٣- ثمن بيع الوحدة ٦٠ جنيه

- **فما هو حجم الإنتاج الذى يجب إنتاجه وبيعة للتحقيق هذا المستوى المخطط من الأرباح.**

الحل:

المطلوب هنا هو أن يكون حجم الإنتاج (المبيعات) قادرا على تغطية كل

التكاليف (التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة) بالإضافة إلى تحقيق ربح قدرة ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

معنى ذلك أننا لانكتفى بتغطية التكاليف ولكن نطلب أيضا تحقيق أرباح . وعلى ذلك تظهر معادلة نقطة التعادل فى صورة جديدة كمايلى :

$$\text{حجم الإنتاج الذى يحقق ربح} = \frac{\text{التكاليف الثابتة + الربح المطلوب}}{\text{سعر بيع الوحدة − التكلفة المتغيرة للوحدة}} \quad (٨)$$

وبتطبيق ذلك على مثالنا نجد الآتى :-

$$\text{حجم الإنتاج الذى يحقق ١٠٠,٠٠٠ جنيه ربح} = \frac{\text{التكاليف الثابتة + ١٠٠,٠٠٠}}{\text{سعر بيع الوحدة − التكلفة المتغيرة للوحدة}}$$

$$= \frac{١٠٠\ ٠٠٠ + ٢٠٠\ ٠٠٠}{٦٠ - ٤٠} \quad \text{١٥٠٠٠ وحدة}$$

وبالتالى فإن على مثل هذه المنشأة إنتاج وبيع ١٥,٠٠٠ وحدة حتى تتمكن من تحقيق أرباح قدرها ١٠٠ر٠٠٠ جنيه

مثال ٣ :

تعانى إحدى الشركات من خسائر مستمرة وتحاول إدارة الشركة تخفيض هذه الخسائر فى العام القادم لتبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه

فإذا كانت بيانات التكاليف والأسعار الخاصة بهذه الشركة كمايلى :

١- التكاليف الثابتة ٣٠٠ ٠٠٠

٢- التكاليف المتغيرة للوحدة ٥٠ جنيه

٣- سعر بيع الوحدة ٧٠ جنيه

فما هو حجم الإنتاج الذى يمكن الإدارة من تخفيض الخسائر إلى المستوى المخطط ؟

الحل:

بنفس المنطق الذى تم إتباعه لتحديد حجم الإنتاج الذى يحقق مستوى معين من الأرباح يتم تحديد حجم الإنتاج الذى يحقق مستوى معين من الخسائر . وكل مايتم عمله هنا أن يتم طرح رقم الخسائر المطلوبة من التكاليف الثابتة بدلا من إضافة الربح فى معادلة (٨) ليصبح لدينا المعادلة الآتية :

$$\text{حجم الإنتاج الذى يحقق خسائر} = \frac{\text{التكاليف الثابتة} - \text{الخسارة المقدرة}}{\text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}} \quad (٩)$$

وتطبيق هذه المعادلة على مثالنا يتضح الآتى :

$$\text{حجم الإنتاج الذى يحقق خسائر قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه} = \frac{\text{التكاليف الثابتة} - ٥٠٠٠٠}{\text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}$$

$$= \frac{٣٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠}{٧٠ - ٥٠} = ١٢٥٠٠ \text{ وحدة}$$

وعلى ذلك فإنه على مثل هذه الشركة أن نقوم بإنتاج وبيع ١٢٥٠٠ وحدة حتى نتمكن من تخفيض حجم خسائرها إلى مستوى ٥٠٠٠٠ جنيه .

٨/٥ إستخدام الطريقة البيانية فى تحليل التعادل .

يمكن إستخدام الطريقة البيانية للقيام بتحليل التعادل وبما يتيح فرصة أكبر للإدارة المالية من معرفة نوع العلاقة بين معدلات أو أحجام الإنتاج المختلفة والممكن أن تقوم بها المنشأة فى ظل الطاقة الإنتاجية المتاحة وبين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة وبين الإيرادات . ولتوضيح كيفية أداء هذا التحليل نتناول المثال التالى :-

مثال ٤ :

تم الحصول على البيانات التالية من شركة الصناعات الحديثة والتى تم تجميعها لأغراض إعداد الميزانية التقديرية :

١- تقوم الشركة بإنتاج الثلاجات وتتوافر لديها طاقة إنتاجية تمكنها من إنتاج ١٠٠٠٠ ثلاجة سنويا كحد أقصى .

٢- تحتم الطبيعة الفنية للمعدات الإنتاجية أن تكون معدلات الإنتاج كما يلى :

٢٠٠٠ وحدة أو ٤٠٠٠ وحدة أو ٦٠٠٠ وحدة أو ٨٠٠٠ وحدة أو ١٠٠٠٠ وحدة

أى أن الحد الأدنى للإنتاج هو ٢٠٠٠ وحدة ويمكن زيادة هذا الرقم بنفس القيمة حتى نصل إلى الحد الأقصى للإنتاج .

٣- تحملت المنشأة فى سبيل إيجادهذه الطاقة الإنتاجية تكلفة ثابتة قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

٤- تبلغ التكلفة المتغيرة لإنتاج كل ثلاجة ٣٥٠ جنيه .

٥- يبلغ ثمن بيع الثلاجة الواحدة ٤٠٠ جنية

فى ضوء هذه البيانات المطلوب مساعدة الإدارة المالية فى الحصول على المعلومات التالية :

١- ماهى أحجام الإنتاج التى يجب أن تتجنبها المنشأة لأنها تحقق خسائر ؟

٢- ماهى أحجام الإنتاج التى تحقق ربح ؟

٣- ماهو حجم إنتاج التعادل ؟

٤- ماهو أقصى ربح ممكن بالنسبة لهذه المنشأة ؟

الحل:

للحصول على إجابات تمثل المعلومات المطلوبة يجب رسم خريطة التعادل بناء على البيانات المقدمة من هذه المنشأة ولإعداد ذلك يتم القيام بالخطوات التالية :

١- تجهيز البيانات بشكل يمكن من رسم خريطة التعادل .

٢- رسم خريطة التعادل .

٣- إستقراء خريطة التعادل للحصول على المعلومات المطلوبة .

وفيما يلى سنقوم ببيان كيفية تنفيذ هذه الخطوات :

أ- تجهيز البيانات بشكل يمكن من رسم خريطة التعادل .

حتى يمكن رسم خريطة التعادل يجب توافر بيانات عن العناصر الآتية :

١- معدلات الإنتاج الممكنة فى ضوء الطاقة المتاحة .

٢- التكاليف الثابتة .

٣- التكاليف المتغيرة طبقا لكل معدل من معدلات الإنتاج .

٤- إجمالى التكاليف طبقا لكل معدل من معدلات الإنتاج .

٥- إجمالى الإيرادات لكل معدل من معدلات الإنتاج .

ويمكن توفير هذه البيانات بإستخدام الجدول التالى :

معدلات الإنتاج	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	إجمالى التكاليف	الإيرادات
٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
٤٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠
٦٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠
٨٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠

ب - رسم خريطة التعادل

لرسم خريطة التعادل يتم إجراء الآتى :

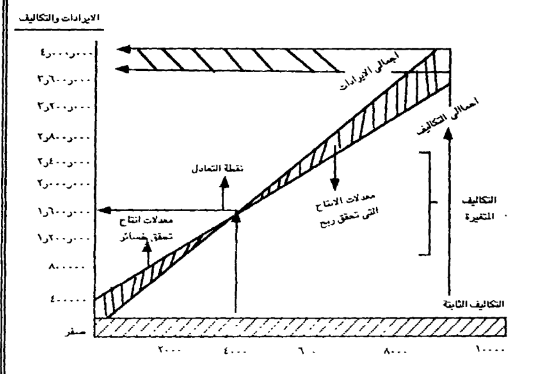
١- إعداد محور أفقى يوقع عليه معدلات الإنتاج المختلفة ، وهى عبارة عن العمود الأول فى الجدول السابق .

٢- إعداد محور يوقع عليه قيم يمكن أن تمثل الإيرادات والتكاليف وذلك بإستخدام مقياس رسم مناسب .

٣- يتم إعداد خط يمثل العلاقة بين معدلات الإنتاج وكل من :

- التكاليف الثابتة .
- إجمالي التكاليف .
- إجمالي الإيرادات .

وبتنفيذ ذلك ينتج لدينا خريطة التعادل التالية :



هـ- إستقراء خريطة التعادل للحصول على المعلومات المطلوبة .

١- ماهى أحجام الإنتاج التى يجب أن تتجنبها المنشأة لأنها تحقق خسائر ؟

لتحديد أحجام الإنتاج التى يجب أن تتجنبها المنشأة لأنها تحقق خسائر ، يتم النظر إلى خريطة التعادل التى تم إعدادها وتحديد أحجام الإنتاج التى تقع أسفل نقطة التعادل على المحور الأفقى . وبالنظر إلى خريطة التعادل فى مثالنا يتضح عند إسقاط عمود على المحور الأفقى أن حجم إنتاج التعادل يقع عند مستوى إنتاج ٤٠٠٠ وحدة . وعلى ذلك فإن أى مستوى إنتاج أقل من هذا الحجم هو مستوى إنتاج يحقق خسائر .

ويظهر ذلك على الخريطة بظهور الخط الخاص بإجمالى التكاليف فى مستوى أعلى من الخط الخاص بإجمالى الإيرادات وهذا يعنى أن مستويات الإنتاج فى هذا الجزء تزيد فيها التكاليف عن الإيرادات . إذن فالإجابة المحددة على سؤالنا بتحديد أحجام الإنتاج التى تحقق خسائر هى أى مستوى إنتاج يكون فيه حجم الإنتاج أقل من ٤٠٠٠ وحدة ، ويقع فى ذلك مستوى الإنتاج ٢٠٠٠ وحدة .

٢- ماهى أحجام الإنتاج التى تحقق ربح ؟

بنفس المنطق الذى إتبع فى الإجابة على السؤال الأول يتم الإجابة على هذا السؤال . فعند النظر إلى خريطة التعادل فإننا نجد أن خط التكاليف يوجد أسفل خط الإيرادات أعلى نقطة التعادل . ولما كانت نقطة التعادل تقع عند حجم إنتاج ٤٠٠٠ وحدة فإن أى حجم إنتاج أعلى من ٤٠٠٠ وحدة سيكون حجم إنتاج محققا للربح ، ويقع ضمن أحجام الإنتاج هذه ٦٠٠٠ ، ٨٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ وحدة . وكل من هذه الأحجام تحقق أرباح فى حالة إنتاجها وبيعها .

٣- ماهو حجم إنتاج التعادل ؟

لعلك الآن تستطيع الإجابة على هذا السؤال بسهولة . فعند تقاطع خط إجمالى الإيرادات مع إجمالى التكاليف تسمى هذه النقطة نقطة التعادل . ولتحديد حجم إنتاج التعادل يتم إسقاط عمود من هذه النقطة على المحور الأفقى حيث معدلات الإنتاج . ومن الواضح فى مثالنا أنه بإسقاط عمود من نقطة التعادل على المحور الأفقى يتضح أن حجم إنتاج التعادل هو ٤٠٠٠ وحدة وهو الحجم الذى تتعادل فيه إجمالى الإيرادات مع إجمالى التكاليف والتى تبلغ فى مثالنا ١٦٠٠٠٠٠ جنيه .

٤- ماهو أقصى ربح ممكن بالنسبة لهذه المنشأة ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب مراعاة الآتى :-

أ- أن يكون الربح ممكنا بمعنى أن يكون حجم الإنتاج الذى يحقق هذا الربح يقع ضمن حدود الطاقة الإنتاجية والبيعية للمنشأة . وفى مثالنا فإن هذا الحجم لابد وأن لايتعدى ١٠٠٠٠ وحدة .

ب- أن يكون حجم الإنتاج الذى تم إختياره يحقق أعلى ربح ممكن ولتحديد حجم الإنتاج الذى يحقق أقصى ربح ممكن نبحث عن أكبر فرق بين خط

الإيرادات وخط التكاليف على خريطة التعادل . وبالنظر إلى الخريطة نجد أن هذا الوضع يتحقق عند مستوى إنتاج ١٠٠٠٠ وحدة .

ولتحديد الربح بالنسبة لهذا المستوى من الإنتاج يتم إقامة عمود ليتلاقى مع كل من خط إجمالى التكاليف وخط إجمالى الإيرادات . يلى ذلك إسقاط عمود من نقطة تقاطع العمود المقام من مستوى الإنتاج مع خط التكاليف على المحور الرأسى لتحديد حجم التكاليف . ثم إسقاط عمود من نقطة تقاطع العمود المقام من مستوى الإنتاج مع خط الإيرادات على المحور الرأسى لتحديد حجم الإيرادات وبعمل ذلك تتوافر لدينا البيانات التالية :

١- حجم الإنتاج ١٠٠٠٠ وحدة

٢- الإيرادات ٤٠٠٠٠٠ جنية

٣- التكاليف ٣٦٠٠٠٠ جنيه

∴ أقصى ربح ممكن = الإيرادات - التكاليف

= ٤٠٠٠٠٠ - ٣٦٠٠٠٠

= ٤٠٠٠٠ جنيه

٦/٨ إستخدامات تحليل التعادل فى تخطيط وإدارة الربحية .

بعد إستعراضنا لمفهوم وكيفية إجراء تحليل التعادل نأتى الآن إلى إستخدامات تحليل التعادل فى تخطيط وإدارة الربحية

إن ذلك يأتى من خلال دراستنا لإستخدامات النتائج التى يمكن الحصول عليها من خلال إجراء تحليل التعادل . وستقوم بتوضيح ذلك فيما يلى .

أ- إن تحليل التعادل هو تحليل للعلاقة بين الإيرادات والتكاليف وحجم الإنتاج . وينتج عن تحليل هذه العلاقة تحديد لحجم الإيرادات وحجم التكاليف المرتبط بحجم إنتاج معين ومن ذلك يمكن تحديد :

١- أحجام الإنتاج التى تحقق ربح .

٢- أحجام الإنتاج التى تحقق خسارة .

٣- حجم إنتاج التعادل الذى لايتحقق خلاله ربح أوخسارة .

إن تلك المعلومات تمكن المدير المالى من ترشيد قراراته المالية فيما يتعلق بتحديد أحجام الإنتاج التى لايجب أن تنخفض عنها معدلات الإنتاج عند إتخاذ قرارات حجم الإنتاج الذى يوضع فى الميزانية التقديرية .

ب- إن تحليل العلاقة بين حجم المبيعات وحجم التكاليف يمكن من معرفة أثر كل من :

١- التكاليف الثابتة .

٢- التكاليف المتغيرة للوحدة

٣- الأسعار .

على موقف المنشأة من حيث الربحية ومن ثم تمكن هذه المعلومات المدير المالى من ترشيد القرارات المتعلقة بالنواحى التالية :

١- الموازنة الرأسمالية والتى تؤثر القرارات التى تتخذ بشأنها على مستوى التكاليف الثابتة .

٢- كفاءة العمليات الإنتاجية والتى تؤثر بدورها على التكاليف المتغيرة بالنسبة للوحدة .

٣- مستوى الأسعار والذى يؤثر بدوره على حجم الإيرادات .

ومماتقدم يتضح أن تحليل التعادل يفيد فى تقديم المعلومات المطلوبة لترشيد القرارات فى مجموعة من المجالات منها .

- القرارات الخاصة بشأن مستوى الأصول الرأسمالية .
- القرارات الخاصة بمستويات الإنتاج .
- القرارات الخاصة بحجم المبيعات .
- القرارات الخاصة بالتسعير .

إن الأثر النهائى لهذه القرارات يتبلور فى الأثر على ربحية المنشأة ، حيث يهدف المدير المالى أساسا إلى تعظيم ربحية المنشأة وإستمرارها .

٧/٨ تذكر أن

١- إن تحليل التعادل يمكن إستخدامه كأداة من أدوات التخطيط المالى .

٢- فى تحليل التعادل نتمكن من التعرف على العلاقة بين حجم الإنتاج والتكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة والإيرادات .

٣- إن تحليل التعادل بالتالى يستخدم لتقديم المعلومات اللازمة لإعداد الخطة المالية وخاصة فيما يتعلق بالأجل القصير .

٤- أنه يمكن إجراء تحليل التعادل إما :

أ- جبريا بإستخدام المعادلات الرياضية فى إيجاد العلاقة بين الإيرادات والتكاليف وحجم الإنتاج .

ب- بيانيا بإستخدام الرسم البيانى لتصوير العلاقة بين حجم الإنتاج والإيرادات والتكاليف .

٨/٨ أسئلة الوحدة الثامنة

أجب عن الأسئلة التالية :

أ- فى الشركة المتحدة لإنتاج الأجهزة المنزلية قدمت إليك البيانات التالية :-

١- التكاليف الثابتة ٤٠٠٠٠٠ جنيه

٢- التكاليف المتغيرة للوحدة ١٠٠ جنيه للوحدة

٣- سعر بيع الوحدة ٢٠٠ جنيها .

المطلوب:

١- حساب نقطة التعادل .

٢- تحديد حجم الإنتاج الذى يحقق ١٠٠٠٠٠ جنيه أرباح .

٣- تحديد حجم الإنتاج الذى يحقق ٦٠٠٠٠ جنيه خسائر .

ب- تخطط الإدارة بإحدى الشركات لتحقيق أرباح فى العام القادم تبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه . وقد كانت البيانات المتاحة كما يلى :

١- التكاليف الثابتة ٨٠٠٠٠٠ جنيه

٢- التكاليف المتغيرة للوحدة ١٢٠ جنيه

٣- سعر بيع الوحدة ١٦٠ جنيه

المطلوب:

تحديد حجم الإنتاج الذى يجب إنتاجه وبيعه حتى يمكن تحقيق هذا الرقم المخطط للأرباح .

جـ- تواجه إحدى الشركات خسائر مستمرة وفى محاولة لتخفيضها تخطط لأن تبلغ هذه الخسائر ١٠٠٠٠٠ جنيه فقط . وكانت البيانات المتاحة كما يلى :-

١- التكاليف الثابتة ١٢٠٠٠٠٠ جنيه

٢- التكاليف المتغيرة ٢٠٠ جنيه

٣- سعر بيع الوحدة ٢٨٠ جنيه

المطلوب:

تحديد حجم الإنتاج الذى يخفض الخسائر إلى المستوي المخطط من قبل الشركة .

د- فى إحدى الشركات لإنتاج الغسالات تتوافر لديها طاقة إنتاجية قصوى تمكنها من إنتاج ٤٠٠٠٠ وحدة سنويا بحد أقصى . هذا وتحتم الطبيعة الفنية للتجهيزات الإنتاجية أن يتم الإنتاج بالمعدلات التالية :

صفر ، ٨٠٠٠ ، ١٦٠٠٠ ، ٢٤٠٠٠ ، ٣٢٠٠٠ ، ٤٠٠٠٠ وحدة .

وتبلغ التكاليف الثابتة فى هذه الشركة ٨٠٠٠٠٠ جنيه والتكاليف المتغيرة لإنتاج الوحدة ١٤٠٠ جنيه كما يبلغ ثمن بيع الوحدة ١٦٠٠ جنيه .

المطلوب:

١- إستخدام الرسم البيانى لتصوير العلاقة بين الإيرادات والتكاليف وحجم الإنتاج ؟

٢- ماهو حجم إنتاج التعادل ؟

٣- ماهى أحجام الإنتاج التى تحقق أرباح ؟

٤- ماهى أحجام الإنتاج التى تحقق خسائر ؟

٥- بماذا تنصح المدير المالى للشركة ؟

الوحدة التاسعة: التخطيط الرأسمالى

الهدف:

تعريف الطالب بمجالات وطبيعة عملية التخطيط الرأسمالى

المكونات:

٩/١ مقدمة

٩/٢ مجالات التخطيط الرأسمالى.

٩/٣ طبيعة مشكلة التخطيط الرأسمالى.

٩/٤ تذكر أن.

٩/٥ أسئلة الوحدة التاسعة

١/٩ مقدمه:

يترتب على القرارات الخاصة بالإستثمار فى أصول ثابته آثار هامة بالنسبة لمستقبل المنشأة ومدى نجاحها فى مجال الأعمال. ويرجع السبب فى ذلك إلى كبر حجم الأموال المطلوبة لهذا الغرض بالإضافة إلى التزام الشركة بما تم أنفاقة لعدد كبير من السنوات . ومما يزيد من صعوبة الأمر اعتماد مثل تلك القرارات على التنبؤ بالمستقبل البعيد وفى نفس الوقت فإن الخطأ فى هذا التنبؤ لا يمكن تصحيحه فى الأجل القصير. وعلى ذلك تبرز أهمية التخطيط الرأسمالى وقد يكون النجاح فى هذا النوع من التخطيط فيصلا لنجاح الادارة أو فشلها وذلك كنتيجة للعوامل التالية :

١- ان نتائج الاستثمار المتوقعة تستمر لفترة طويلة من الوقت وبالتالى فإن إدارة الشركة تفقد قدراً كبيراً من مرونة التصرف لفترة معينة فى المستقبل. وعلى سبيل المثال فإن شراء آلة عمرها الانتاجى ٥ سنوات يترتب عليه إرتباط الادارة بتقدير معين للمبيعات للخمس سنوات المقبلة فإذا ما أتضح بعد ذلك أن هناك خطأ فى هذه التقديرات فإن ما ينتج عن ذلك هو وجود استثمار اكثر من اللازم أو وجود نقص فى الاستثمارات.

٢- يجب على الادارة أن تضع برنامجا لتوقيت الحصول على الأصول الثابتة، فقد تقرر الإدارة التوسع فى الطاقة الإنتاجية نتيجة لزيادة الطلب ولكن قد تنقضى فترة طويلة علي شراء هذه الأصول بما يمكن الشركات المنافسة من استغلال تلك الزيادة لصالحها فى حالة السبق فى تنفيذ برنامج التوسع.

٣- ان القيام ببرامج التوسع قد يتطلب استثمارات ضخمة، ولذلك لابد ان يتم التفكير فى تدبير تلك الأموال قبل الحاجة إليها بفترة طويلة حيث أن تدبير تلك الاستثمارت الضخمة قد يتطلب عدة أعوام.

٢/٩ مجالات التخطيط الرأسمالى

يمكن أن تنصب عملية التخطيط الرأسمالى على واحد أو أكثر من المجالات الآتية :

١- الاستبدال.

٢- التوسع.

٣- الاستثمار فى مجموعة السلع.

٤- الاستثمار الاستراتيجى.

٥- الاستثمار التعاقدى.

١/٢/٩ التخطيط الرأسمالى فى مجال الاستبدال.

يقصد بالإستبدال إما استبدال آلة بأخرى مماثلة أو الإستبدال بسبب التقادم الفنى وظهور آلة أحدث من الناحية الفنية بحيث يصبح الاستمرار فى استخدام الآلة الحالية غير اقتصادى. ويعتبر الوفر فى التكاليف كنتيجة لشراء الآلة الأحدث هو مصدر إنتاجية رأس المال المستثمر. وينشأ هذا الوفر فى التكاليف نتيجة لإرتفاع تكاليف تشغيل الآلة الحالية واستهلاكها، كما قد ينتج الوفر كنتيجة لزيادة الطلب على المنتج الخاص بالالة الجديدة التى تتمتع بالتقدم الفنى.

وتتعلق قرارات الاستبدال مثلها فى ذلك مثل جميع قرارات الاستثمار بالمستقبل، وعلى ذلك فتتم المقارنة اساساً بين التكاليف المستقبلية فى حالة الاستمرار فى استخدام الالة الحالية (القديمة) والتكاليف المستقبلية فى حالة اتخاذ قرار الاستبدال والحصول على واستخدام الالة الجديدة.

وعلى ذلك فإن المشكلة الاساسية التى تواجة التخطيط الرأسمالى هنا فى التنبؤ بالتكاليف المستقبلية بالنسبة لكل بديل (الآلة القديمة) والآلة الحديثة) بغرض تحديد العائد الخاص بكل منها. كما تمثل مقارنة تكاليف الاستهلاك المستقبلية فى هذه الحالة صعوبات غير عادية من ناحية المبدأ ومن ناحية عملية القياس نفسها، اذ يمثل استهلاك الآلة الحالية الانخفاض المستقبلى فى قيمتها وقت تخريدها، كما تعتبر التكلفة

الأصلية للآلة القديمة تكلفة مغرقة ولا يمكن استردادها وبالتالى لا يمكن أن تدخل فى الحساب، ولا يفيد فى ذلك ايضا كل التكاليف الدفترية السابقة.

ويعتبر استهلاك الآلة الجديدة خلال فترة حياتها هو تكلفة الحصول عليها ناقص قيمتها وقت تخريدها أو نهاية عمرها، هذه القيمة تدخل فى أتخاذ القرار لانها تتصل بمشروع استثمار مستقبيل. وهنا تبرز مشكلة تحديد العمر الاقتصادى للآلة الجديدة والذى يعتبر مجرد تخمين ولكن لا يوجد مفر من ذلك عند اتخاذ قرار الاستبدال.

وعلى ذلك فيجب أن تكون الوفورات فى التكاليف التى تكشف عنها عملية المقارنة بين تكاليف الاحتفاظ بالآلة القديمة وتكاليف الاستبدال بالآلة الجديدة كبيرة بدرجة كافية لتحقيق عائد مقبول على رأس المال المستثمر وذلك بالمقارنة مع الاستثمارات البديلة لرأس المال وتكلفة الأموال بالنسبة للشركة.

ومن الناحية العملية فقد لا يتم الاستبدال على اساس معيار للربحية، بل قد يتم تحديد قاعدة ما على اساس تحكمى مثل الاستبدال بعد عدد معين من السنوات أو عندما يصل متوسط تكلفة الوحدة المنتجة بواسطة الآلة إلى أقل حد ممكن لا ينتظر أن يقل عنه فى المستقبل. وعلى الرغم من أن هذه القواعد تعتبر بسيطة وتوفر الوقت لكن يعاب عليها أنها تهمل تكلفةفرصة الاستبدال، أى منافسة مشاريع الاستثمار الأخرى على الأموال. وقد يترتب على تجاهل نواحى الربحية فى الاستبدال عدم القدرة على تدبير الأموال لمشاريع استثمار ذات عائد مرتفع ومما يمثل خسائر للمشروع فى المستقبل.

٩/٢/٢ التخطيط الرأسمالى فى مجال التوسع.

يتطلب تحديد إنتاجية الانفاق الرأسمالى للتوسع فى الطاقة الانتاجية والدخول فى أسواق جديدة طريقة فى الحساب تختلف عن تلك المتبعة فى حالة الاستبدال. غير أن هناك تشابه فى الحالتين من حيث ضرورة عقد مقارنة بين البدائل، غير أن البدائل المتاحة عند التخطيط الرأسمالى فى حالة التوسع تنحصر فى إما القيام بعملية التوسع أو عدم القيام بعملية التوسع. وبالتالى يعتبر العائد المتوقع على الاستثمار هو الارباح الاضافية المتوقعة التى ستنتج من القيام بالإستثمار بالمقارنة بحالة عدم تنفيذه. ويمكن تقدير هذه الأرباح الإضافية عن طريق حساب دخل تقديرى يوضح الإيراد الاضافى والتكاليف الإضافية طول حياة مشروع الاستثمار، ويمثل صافى الزيادة فى الايرادات العائد على الاستثمار الإضافى.

ويشتمل التقدير على الطرق البديلة للتوسع فى حجم الأعمال بدون القيام بالاستثمار المقترح، وعلى ذلك تدخل المقارنة بين التكاليف ايضا فى مثل هذا النوع من التقدير لعائد على الاستثمار.

٣/٢/٩ التخطيط الرأسمالى فى مجال الاستثمار فى مجموعة السلع.

يتضمن الاستثمار فى مجموعة السلع العمل على التحسين فى السلع الحالية وإضافة سلع جديدة. وتضطر الشركة فى حالة المنافسة إلى القيام بإستثمارات لتحسين السلع الحالية لأن الفشل فى ذلك قد يؤدى إلى تدهور حصتها فى السوق. وعلى الرغم من صعوبة حساب العائد على الاستثمار فى مثل تلك الأحوال إلا أنه من الممكن أن يكون مرتفعا بدرجة كبيرة.

ويكون من المرغوب فيه عند تقدير العائد على الاستثمار اللازم لإضافة سلع جديدة اعداد تقديرات عن المبيعات والاسعار وتكاليف تنمية الاسواق وتكاليف الانتاج وبالتالى اعداد حساب دخل تقديرى، وتكون هذه التقديرات فى المراحل الأولى بالضرورة غير واضحة تماما.

٤/٢/٩ التخطيط الرأسمالى فى مجال الاستثمار الاستراتيجى.

وهذا المجال يمثل مشاريع استثمار استراتيجية فوائدها ليست محصورة بل منتشرة بدرجة كبيرة على نطاق الشركة بحيث يكاد يكون من المستحيل قياس أثرها من ناحية الدخل مثل ادخال تكييف الهواء بالمصنع أو استخدام المصاعد والسيور المتحركة بالمخازن.

ويصعب اخضاع مثل هذه المشاريع الاستثمارية للتحليل الكمى وإن كان من المرغوب تقدير النواحى الكمية المتصلة بإتخاذ القرار. ولذلك ينبغى حماية هذا النوع من الاستثمارات من المنافسة مع مشاريع الاستثمار الأخرى على اساس العائد، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تجنيب نسبة معينة من الأموال المزمع اتفاقها على كل نوع من أنواع مشاريع الاستثمار، أو استخدام معدل منخفض للعائد الذى يعتبر الحد الفاصل فى قبول أو رفض مشاريع الاستثمار وذلك فى مقابل الايرادات التى تحققها الاستثمارات الاستراتيجية والتي لا يمكن تقديرها بطريقة مباشرة.

٥/٢/٩ التخطيط الرأسمالي في مجال الاستثمار التعاقدى.

وفى هذا المجال من مجالات التخطيط الرأسمالى يتم الاستثمار بناءا على تعاقد معين (مثل إقامة مبنى ما) أو تكون شروط السداد و أوقات السداد محددة تماماً (مثل عمليات الاستئجار والاقتراض) . ولاشك أن ذلك الوضع يؤثر بدرجة كبيرة على إختيار مشروع الاستثمار أو طريقة تمويلة. غير أنه من ناحية أخري فإن هذا الوضع يجعل من السهل تحديد الارقام المطلوبة للتقييم وبدقة، كما يسهل أخذ عامل الزمن عند حساب التدفقات النقدية.

٣/٩ طبيعة مشكلة التخطيط الرأسمالى .

تتكون مشكلة التخطيط الرأسمالى من ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل فيما يلى :

١- مقدار الأموال اللازمة للإستثمار فى الفترة المقبلة.

٢- مقدار الأموال التى يمكن الحصول عليها.

٣- الطريقة التى ينبغى استخدام الأموال بها بالنسبة لمشاريع الإستثمار.

وبعبارة أخرى فإن هذه الجوانب تمثل تحديداً لحجم الطلب على الأموال ثم عرض الأموال ثم كيفية توزيع الأموال على مشاريع الاستثمار المختلفة خلال معايير محددة. وفيما يلى سنتناول هذه النواحى بالتفصيل.

١/٣/٩ الطلب على الأموال .

تمثل عملية تحديد الاحتياجات المالية نقطة البداية لأى خطة اتفاق رأسمالى. ولتحديد الإحتياجات المالية يتم حصر فرص الاستثمار فى الوحدات المختلفة فى المنشأة ويتبلور هذا الحصر فى شكل حاجة إلى اصول معينة للإستبدال أو عمليات توسع وما إلى ذلك من مختلف مجالات التخطيط الرأسمالى.

وبجانب اعداد وتجميع مشاريع الاستثمار يمكن الكشف عن وخلق فرص الاستثمار إذ تعتبر مشاريع الاستثمار الجيدة العمود الفقرى للخطة الرأسمالية اذ أن نقص الفرص الجيدة للإستثمار الداخلى قد يعنى سوء توزيع الموارد الإقتصادية . ويتطلب اكتشاف وتنمية مشاريع الاستثمار الجيدة والجديدة جهدا من قبل الادارة وقد

تساهم فى ذلك إدارة البحوث بخلق فرص إستثمارية فى شكل سلع جديدة أو تحسين السلع الحالية أو فى ادخال فن صناعى متقدم. ويمكن أن يساهم فى خلق فرص الاستثمار مجهودات المهندسين الصناعيين عند البحث لإيجاد طرق بديلة لتخفيض التكاليف كما يمكن أن تساهم عملية المنافسة في ايجاد فرص الإستثمار الجيدة.

١/٣/٩ طبيعة الطلب على الأموال

ينبغى أن يستند الطلب على الأموال إلى الربحية المتوقعة لمشاريع الاستثمار. ويلى ذلك ترتيب مشاريع الاستثمار حسب العائد المتوقع منها حتى يتم تكوين جدول الطلب على الأموال . وفى هذا الجدول يتم توضيح المبلغ الذى يمكن استثمارة عند معدل معين للعائد على الاستثمار. وعلى ذلك فينبغى أن تكون الخطوة الأولى فى تقدير الطلب على الأموال حصر مشاريع الاستثمار التى قد تكون مطلوبة لكى تحافظ الشركة على تقدمها وقدرتها على المنافسة، والخطوة الثانية هى دراسة وتقييم مشاريع الاستثمار بتقدير العائد على كل منها. وبناءاً على ذلك يمكن تصور جدول الطلب على رأس المال على أنه يمثل مجموع الأموال التى يمكن استثمارها لكى تحقق عائد أكبر من معدلات العائد المحددة.

ويمكن تصور جدول الطلب على الأموال الذى يعد فى نهاية هذه الخطوة في الشكل التالى :

جدول الطلب على الأموال (القيمة بالمليون جنيه)

العائد المتوقع على الاستثمار	قيمة مشاريع الاستثمار	الطلب المتجمع على الأموال
٤٠/ - ٥٠٪	٣	٣
٣٠٪ - ٤٠٪	٢٠	٢٣
٢٠٪ - ٣٠٪	١٠٠	١٢٣
١٠٪ - ٢٠٪	٢٠٠	٣٢٣
٥٪ - ١٠٪	١٠٠	٤٢٣

وعند اعداد جدول الطلب علي الأموال يجب أخذ عامل الوقت فى الإعتبار. وغالبا للتسهيل فإننا نفترض أن هذا الجدول يعد عن سنه. كما يوضح هذا الجدول ترتيب مشروعات الاستثمار من حيث العائد وبما يتيح للإدارة فرصة جيدة للإختيار. وعلى سبيل المثال فيمكن للإدارة بناءاً على الجدول السابق رفض مشروع استثمار يحقق ٢٠٪ لتوفير الأموال لمشروع استثمار يحقق ربحية ٤٠٪.

٩/٣/١/٢ أسس تحديد ايرادات مشاريع الإستثمار

إن النقطة الاساسية عند تحليل الطلب علي الأموال هى ربحية مشاريع الاستثمار أو الإنفاق الرأسمالى. وحيث أن ربحية رأس المال هى العامل الرئيسى فى التخطيط للإستثمارات الداخلية فإن الدقة والعناية فى تقديرها هى التى تحدد مدى جودة هذه القرارات.

ويمكن تلخيص القواعد العامة لتقدير ربحية رأس المال فيما يلى :-

١- أن معرفة مصدر ربحية رأس المال أساس فى التقدير الصحيح. ويتوقف مصدر ربحية رأس المال على طبيعة مشروع الاستثمار، ويعتبر الوفر فى التكاليف والتوسع فى المبيعات المصادر المباشرة ذات الأهمية الاساسية .

٢- يجب تقدير الايرادات بالنسبة لكل مشروع إستثمار على حده. وذلك لأن العائد المتوقع من كل زيادة فى رأس المال هو الأساس فى التقييم وتخصيص الأموال المتاحة.

٣- أن الارباح المستقبلة من مشاريع الاستثمار الجديدة هى التى تهم، ولذلك يجب أن يستند التنبؤ بالأرباح إلى تقديرات الاسعار والتكاليف المستقبلة. ويجب استخدام البيانات الماضية كمرشد فقط فى التقدير للمستقبل.

٤- ينبغى مقارنة الربحية المتوقعة لرأس المال مع البديل المناسب، وأهم البدائل المناسبة هو ذلك البديل الخاص بالوضع فى حالة عدم تنفيذ مشروع الإستثمار.

٥- ينبغى قياس ربحية رأس المال عن طريق معرفة إيرادات مشروع الاستثمار طول حياة المشروع على الرغم من أن التقديرللأجل الطويل قد يكون غير دقيقا. ولكن يعتبر ذلك التقدير ضروريا لإمكانية قياس استهلاك رأس المال.

٦- يجب خصم الايرادات المتوقعة لمعرفة قيمتها الحالية حتى يمكن أن يؤخذ فى الحسبان القيمة المتناقصة للإيرادات التى تتحقق فى المستقبل البعيد.

٧- عند تحديد مبلغ الانفاق الرأسمالى يجب أن يتم ذلك فى صورة متوسط القيمة المستثمرة بدلا من الانفاق الرأسمالى المبدئى.

٨- عند تقدير الايرادات سواء فى شكل وفورات فى التكاليف أو أرباح إضافية ينبغى أن يتم الأخذ فى الاعتبار الآثار غير المباشرة للإنفاق الرأسمالى المقترح على إنتاجية الأصول الحالية. وينبغى مقارنة ما سيكون عليه مجموع الايرادات والتكاليف مع تنفيذ مشروع الاستثمار المقترح وبدونه. وعادة يتطلب تقدير هذه الايرادات غير المباشرة قدراً كبيراً من الحكم وتكون نسبة الخطأ فيه كبيرة.

٩- أن الارباح غير العادية دليل على فرص الاستثمار الجيدة والتى تشجع على مزيد من الاستثمار فى هذه الفرص الأمر الذى يشجع على تدفق الأموال إليها بما يؤدى إلى تقليل العائد الكبير الذى تحققه، وبالتالى ينبغى أخذ هذا العامل فى الحسبان عند تقدير ربحية مشروع الاستثمار.

١٠- هناك بعض مشاريع الاستثمار التى لا يكون من الأفضل عمليا تقدير العائد على الاستثمار بالنسبة لها. ويرجع ذلك إلى أن مزايا هذه المشروعات تكون موزعة وقائمة على التخمين بحيث يصعب ترجمتها فى شكل كمى ومثال على ذلك عملية الاستثمار فى إنشاء مراكز للبحوث والتطوير أو انشاء اندية اجتماعية للعاملين. كما أن بعض مشروعات الاستثمار تكون عوائدها كبيرة وواضحة مثل استبدال احد كبارى السكك الحديدية المستهلكه بآخر جديد، وبحيث تكون عملية حساب أو تقدير ايرادات مثل هذه المشاريع عملية شكلية فقط.

وعلى ذلك فإنه ينبغى قياس إنتاجية رأس المال عندما يكون هناك اساس واقعى للتقديرات بالنسبة لمشاريع الاستثمار ذات الربحية الواقعية فى نطاق الحدود التي تعتبر مقبولة.

٩/٣/١/٣ المراحل الخاصة بتوفير الدقة فى التقديرات.

أن توافر الدقة فى التقديرات الخاصة بالإنفاق الرأسمالى يعتبر أمرا حيويا. وغالبا فإن هناك مجموعة من المراحل المعينة اللازمة لموافقة الادارة العليا على مشروع

الاستثمار. وهذه المراحل تتمشى مع تقدم مشروع الاستثمار بإعتباره جزءا من خطة طويلة الأجل الى عملية التنفيذ الفعلى له. وغالبا فإنه يمكن توضيح ثلاثه مراحل رئيسية فى هذا الصدد.

المرحلة الأولى : وفى هذه المرحلة يتم مراجعة الخطة العامة للتأكد من أنها تتفق مع برنامج عام ومعقول لتحقيق التطوير المناسب والنمو، ولا تعنى موافقة الادارة العليا على الخطة طويلة الأجل الالتزام بتوفير الأموال.

المرحلة الثانية : الموافقة علي مشاريع استثمار محددة كمكونات للخطة الرأسمالية السنوية، ولكن هذه الموافقة على الخطة لا تعنى التصريح بصرف الأموال.

المرحلة الثالثة : موافقة خاصة على صرف الأموال لكل مشروع استثمار على حدة.

ومع تطور مشاريع الاستثمار من مجرد أفكار عامة غير واضحة تماما الى طلبات محددة للإذن النهائى بالصرف يوازى ذلك درجات مختلفة من الدقة فى قياس العائد. وعلى ذلك فيوجد ثلاث درجات من الدقة فى اعداد التقديرات توازى المراحل الادارية السابقة للموافقة علي مشاريع الاستثمار ويمكن بيان هذه الدرجات كما يلى :

١- مسودة تقديرات سريعة بتجميع المعلومات الفعلية المتاحة، ويساعد هذا التقدير فقط فى تحسن إمكانية تنفيذ مشروع الاستثمار بطريقة إقتصادية ودراسة فرص بقاء المشروع إذا أخضع لإختبارات اكثر دقة لقياس ربحيته.

٢- تقديرات هندسية أولية تستند إلى تحليل هندسى وتقديرات للمبيعات والأسعار وغيرها من عوامل الدخل، وتكون هذه التقديرات فى شكل صافى العائد على رأس المال وشاملة بالقدر الذى يسمح بإدراجها فى الخطة الرأسمالية السنوية.

٣- التقديرات النهائية وهى تمثل افضل تنبؤ بالتكاليف والايرادات التى يمكن اعدادها والتى تراجع بواسطة المختصين سواء من رجال الاستشارة الفنيين فى النواحى المالية وأيضا عن طريق الادارة العليا المسئولة عن الانفاق الرأسمالى. وتكون هذه التقديرات هى الاساس للتصريح النهائى بصرف الأموال.

٢/٣/٩ عرض الأموال.

بعد توضيح الأسلوب الذى تتبعة الشركة فى معرفة مقدار الطلب على الأموال نوضح فيما يلى المشاكل الخاصة بتحديد مصادر الحصول على الأموال ومقدار ما يمكن توفيره منها. وغالبا فإنه يمكن التفرقه بين مصادر الحصول على الأموال بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية وإن كانت هذه تفرقه بسيطة إلا أنها تفيد فى هذه المرحلة للتعرف على أنواع مصادر التمويل المتاحة.

وتتضمن مصادر الأموال الداخلية إحتياطيات الإستهلاك والارباح المحتجزة، أما المصادر الخارجية فهى تعتمد اساساً على القروض بأنواعها المختلفة. ومما يجب التنبيه إليه هو أنه عند الاستخدام الفعلى لهذه الأموال لا ينبغى التفرقة بينها على اساس المصدر.

وعند تقدير مصادر التمويل الداخلية فإن هناك مجموعة من المشاكل التى تواجه الادارة فيما يتعلق بالنواحى التالية :

١- التنبؤ بمقدار النقدية التى ستولد داخليا.

٢- مقدار توزيعات الأرباح.

٣- تقرير ما يمكن استخدامه من الفائض فى مشاريع استثمار طويلة الأجل.

وتعتبر العمليات الجارية المصدر الاساسى للأموال فى المنشأة الجديدة، وهناك الكثير من المنشآت التى تقصر الانفاق الرأسمالى فقط على ما يمكن توفيره داخليا، وفى مثل هذا الوضع فإن تقدير الأموال المتاحة من مجمع الاستهلاك والأرباح المحتجزة يكون الجانب الاكثر اهمية فى الخطة الرأسمالية.

وبالنسبة للمصادر الخارجية للتمويل فإنها من الناحية التاريخية لم تكن على نفس درجة الأهمية الخاصة بالتمويل الداخلى. وغالبا فإن تكلفة رأس المال تعتبر العامل الاساسى عند تفكير الادارة فى الحصول على الأموال من مصادر خارجية.

٣/٣/٩ توزيع الأموال.

يتطلب التخصيص العملى للأموال على مشاريع الاستثمار ليس مجرد ترتيب

مشاريع الاستثمار حسب ربحيتها بل أيضا وضع المعايير الخاصة برفض مشاريع الاستثمار الفردية التى لا تعتبر مربحة. ويقصد بذلك أن يتم تحديد معدل عائد معين لا يجب أن يقل عنه العائد المتوقع من مشروع الاستثمار وإلا رفض المشروع. وهذا المعدل الذى يستخدم لرفض مشروعات الاستثمار له ثلاثة استخدامات فى الرقابة الادارية على الخطة الرأسمالية كما يلى :

١- يعتبر معدل الرفض تنبؤا مبدئيا لتوقعات العائد من الانفاق الرأسمالى للعام القادم.

٢- الاستخدام الثانى لمعدل الرفض هو استبعاد مشاريع الاستثمار التى تكون ربحيتها منخفضة جدا بحيث لا تبرر الاهتمام بها بعد ذلك سواء على مستوى الاقسام أو الإدارة العليا وبالتالى فإن هذا المعدل هو أداة لتوفير وقت المديرين.

٣- الاستخدام الثالث لمعدل الرفض هو اتباع خطة رأسمالية طويلة الأجل تستبعد تنفيذ مشاريع استثمار حدية ذات انتاجية (ربحية) منخفضة فى أوقات هبوط الطلب على الاستثمار.

وعادة ما يكون هناك اربعة انواع لمعدل الرفض

١- معدل رفض فعال متغير بمعنى أنه قد يرتفع أو ينخفض حسب الأحوال والذى يحدد نقطة الرفض بالنسبة لمشاريع الاستثمار فى أى وقت.

٢- معدل رفض اساس كحد ادنى لأى مشروع استثمار.

٣- معدل رفض ثابت طويل الأجل.

٤- معدل رفض استثنائى يختلف باختلاف انواع مشاريع الاستثمار للأخذ فى الحسبان الإختلافات فى المخاطر والإحتياجات الاستراتيجية للمشروع.

وفى الوحدة التالية ستقوم بتوضيح كيفية تقييم مشاريع الاستثمار ومعرفة كيفية استخدام الاساليب الخاصة بذلك.

٤/٩ تذكر

أولا : أن هناك خمسة مجالات رئيسية لعملية التخطيط الرأسمالي وهذه المجالات هي :

١- **الإستبدال** . وتتناول القرارات الخاصة بإستبدال احد الأصول عندما يصبح استخدامه غير اقتصادي.

٢- **التوسع** . وتنصب على التوسع في الطاقة الإنتاجية أو دخول اسواق جديدة.

٣- **الاستثمار في مجموعة السلع**. وتنصب على عملية المفاضلة بين التحسين في السلع الحالية أو إضافة سلع جديدة.

٤- **الاستثمار التعاقدي**. وينصب على العمليات الخاصة بتعاقدات معينة (مباني) وتكون شروط السداد وأوقاته محددة وبدقة.

٥- ***الاستثمار الاستراتيجي***. وينصب على مشاريع استثمار استراتيجية ذات فوائد عامة للشركة ككل ويصعب تقييمها أو إخضاعها للتحليل الكمي.

ثانيا : طبيعة مشكلة التخطيط الرأسمالي.

تتكون مشكلة التخطيط الرأسمالي من ثلاثة جوانب رئيسية :

أ- الطلب على الأموال . وينصب على تحديد الاحتياجات المالية عن طريق حصر فرص الاستثمار المتاحة.

ب- عرض الأموال . وينصب على تحديد مصادر الحصول على الأموال وتكلفة كل مصدر من المصادر.

جـ- توزيع الأموال. وينصب على تحديد المعيار الذى ستقوم الإدارة بإستخدامه للرقابة على الخطة الاستثمارية.

٩/٥ أسئلة الوحدة التاسعة

أجب عن الأسئلة التالية :

أولا : حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية :

١- فى التخطيط الرأسمالى تكون نتائج الاستثمار المتوقعة مستمرة لفترة طويلة ومما يتيح للإدارة القدرة على دقة التصرف والمرونه.

٢- ليس من المهم أن تضع الادارة برنامجا للحصول على الأصول الثابتة لأنه يمكن الحصول عليها عند طلبها.

٣- غالبا لا تتطلب برامج التوسع استثمارات ضخمة مما ينفى الحاجة إلى التفكير فى تدبير الأموال قبل الحاجة إليها بفترة طويلة.

٤- يقصد بالإستبدال استبدال احد الأصول بأصل مماثل او الإستبدال بسبب التقادم الفنى.

٥- يتم اتخاذ قرار الاستبدال عندما تتقادم الآله من الناحية التكنولوجية فقط.

٦- ان المشكلة الاساسية التى تواجه المخطط الرأسمالى فى قرارات التوسع تتمثل فى التنبؤ بالتكاليف المستقبلية لكل بديل بغرض تحديد العائد الخاص لكل بديل.

٧- يعتبر استهلاك الآله الجديدة خلال فترة حياتها هو تكلفة الحصول على الآلة ناقص قيمتها وقت تخريدها أو نهاية عمرها.

٨- تتشابه عمليتى الاستبدال والتوسع من حيث ضرورة المقارنة بين البدائل فى كل منها.

٩- عند اضافة سلع جديدة يتم اعداد تقديرات عن المبيعات والاسعار وتكاليف تنمية الأسواق وتكاليف الانتاج وبالتالى إعداد حساب دخل تقديرى، وغالبا تكون هذه التقديرات دقيقة وواضحة فى المراحل الأولى.

١٠- من السهل تماما اخضاع مشاريع الاستثمار الاستراتيجى للتقييم والتحليل الكمى إذ أن عوائد هذه المشاريع محددة ومحصورة تماما.

١١- فى الاستثمار التعاقدى يتم الاستثمار بناءاً على تعاقد معين وتكون شروط السداد وأوقات السداد محددة تماما.

١٢- تتمثل مشكلة التخطيط الرأسمالى فى تحديد مقدار الأموال اللازمة للإستثمار فى فترة مقبلة فقط.

١٣- عند تحديد الإحتياجات المالية يجب أن يتم حصر فرص الإستثمار فى الوحدات المختلفة فى المنشأة كخطوة أولى.

١٤- يجب أن يستند الطلب على الأموال إلى الربحية المتوقعة لمشاريع الاستثمار.

١٥- أن معرفة مصدر ربحية رأس المال يعتبر اساس للتقدير الصحيح للحاجة إلى الأموال.

١٦- إن الارباح غير العادية دليل على فرص الاستثمار الجيدة.

١٧- هناك بعض مشاريع الاستثمار التى لا يكون من الافضل عمليا تقدير العائد على الاستثمار بالنسبة لها.

١٨- تعتبر التقديرات النهائية افضل تنبؤ بالتكاليف والايرادات التى يمكن اعدادها.

١٩- عند الاستخدام الفعلى للأموال فإنه لا ينبغى التفرقة بينها على اساس المصدر.

٢٠- عند توزيع الأموال ليس من الضرورى وجود معيار يستخدم فى رفض أو قبول مشاريع الاستثمار.

ثانيا: أشرح بالتفصيل المجالات الاساسية للتخطيط الرأسمالى.

ثالثا: ما هى أهم جوانب مشكلة التخطيط الرأسمالى؟

الوحدة العاشرة

تقييم مشروعات الاستثمار

الهدف:

تعريف الطالب بالأساليب التى يمكن اتباعها لتقييم مشروعات الاستثمار

المكونات:

١٠/١ مقدمة.

١٠/٢ أساليب اعداد الموازنة الرأسمالية.

١٠/٢/١ اسلوب فترة الاسترداد .

١٠/٢/٢ اسلوب القيمة الحالية.

١٠/٢/٣ اسلوب الرقم القياسى للربحية.

١٠/٢/٤ اسلوب معدل العائد الداخلى .

١٠/٣ تذكر أن.

١٠/٤ أسئلة الوحدة العاشرة.

١٠/١ مقدمة:

تعبر عملية التخطيط الاستثمارى فى صورة الموازنة الرأسمالية عن الخطوات التى تتبع لتقييم الفرص الاستثمارية المتوقعة بالنسبة لمنشأة معينة وبما يمكن متخذ القرار من استعراض مختلف مشروعات الاستثمار وحساب التدفقات النقدية الخاصة بكل مشروع من هذه المشروعات. وبناءاً على هذه المقدمة فإن عملية تقييم المشروعات الاستثمارية الجديدة تعتبر من المهام التى تستغرق وقتا وجهداً كبيرا من المدير المالى ومعاونيه. ويحتم هذا الجهد والوقت ضرورة توصل المدير المالى بعد اتباعة الخطوات المختلفة للتخطيط الاستثمارى إلى حساب دقيق للتدفقات النقدية بالإضافة إلى وضع المعايير التى يمكن عن طريقها قياس مدى ربحية المشروعات الاستثمارية.

وعلى هذا فإن اعداد الخطة الاستثمارية يتطلب منا مراجعة لمفهوم القيمة الحالية ومعرفة كيف يمكن حساب التدفقات النقدية وكيفية اجراء عمليات الخصم لهذه التدفقات. ولما كانت هذه النواحى قد تم التعرض لكيفية حسابها فى منهج تمويل (٢) فإننا سنركز فى هذه الوحدة على استعراض طرق اعداد الموازنه الرأسمالية والتى تشمل طريقة فترة الاسترداد، طريقة القيمة الحالية، طريقة الرقم القياسى للربحية، طريقة معدل العائد الداخلى وأخيرا المعايير المختلفة لخصم التدفقات النقدية.

٢/١٠ أساليب اعداد الموازنة الرأسمالية

توجد العديد من الأساليب المتاحة والتى يمكن استخدامها لتقييم مدى جدوى مشروعات الاستثمار المختلفة وسنتناول فى هذه الوحدة الطرق الآتية :

١- اسلوب فترة الاسترداد — Payback Method

٢- اسلوب القيمة الحالية — Net Present Value Method

٣- اسلوب الرقم القياسى للربحية — Profitability Index

٤- اسلوب معدل العائد الداخلى — Internal Rate of Return Method

وفيما يلى سنقوم بإستعراض لكيفية استخدام هذه الأساليب. من خلال تناولنا للمثال التالى :

مثال ١ :

تقوم الشركة العامة للصناعات الحديثة بدراسة مشروع جديد للدخول في مجال خدمات الحاسب الالي وتبلغ تكلفته ١٠٠٫٠٠٠ جنية. ويتوقع ان يترتب على انشاء هذا المشروع تدفقات نقدية داخلة على مدار الخمسة سنوات المقبلة وبالشكل الذى يوضحه الجدول التالى .

الفترة / بيان	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦
١- المبيعات	صفر	٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	–
٢- تكاليف التشغيل (١)	صفر	٢١٠٠٠	٩٨٠٠٠	١٦٨٠٠٠	٣١٨٠٠٠	٢٩٨٠٠٠	–
٣- التكاليف الأخرى	٣٣٣٣٣	١٠٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	–
٤- الضرائب	(١١٣٣٣)	(٨٨٤٠)	٧٤٨٠	٤٤٨٨٠	٦١٨٨٠	٥١٦٨٠	–
٥- الربح بعد الضرائب (٢)	(٢٢٠٠٠)	(١٧١٦٠)	١٤٥٢٠	٨٧١٢٠	١٢٠١٢٠	١٠٠٣٢٠	–
٦- التدفق النقدى (٣)	(٢٢٠٠٠)	٨٤٠	٣٢٥٢٠	١٠٥١٢٠	١٣٨١٢٠	١١٨٣٢٠	
٧- التغير فى رأس المال	صفر	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	(٢٠٠٠٠)
٨- الاستثمارات وقيمة الخردة	(١٠٠٠٠٠)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٠٠٠
٩- صافى التدفق النقدى (٤)	(١٢٢٠٠٠)	(٤١٦٠)	٢٢٥٢٠	٩٠١٢٠	١٠٨١٢٠	٩٣٣٢٠	٤٠٠٠٠
١٠- القيمة الحالية بمعدل ١٥٪	(١٢٢٠٠٠)	(٣٦١٧)	١٧٠٢٨	٥٩٢٥٤	٦١٨١٨	٤٦٣٩٦	١٧٢٩٣

ويلاحظ على الارقام الواردة فى الجدول الآتى :

(١) أن تكاليف التشغيل تتضمن الاهلاكات.

(٢) الربح بعد الضرائب يتم الحصول عليه كنتيجة لطرح كل من تكاليف التشغيل، التكاليف الأخرى والضرائب من رقم المبيعات.

(٣) التدفق النقدى هو عبارة عن الربح بعد الضرائب مضافا إليه الإهلاكات.

(٤) صافى التدفق النقدى يتم الحصول عليه كنتيجة لطرح التغير في رأس المال العامل من حاصل جمع التدفق النقدى مضافا إليه الاستثمارات وقيمة الخردة.

هذا وتوضح البيانات الواردة فى الجدول النواحى الآتية :

١- يوضح الصف الأول المبيعات المتوقعة للمشروع خلال الخمسة سنوات المقبلة.

٢- يوضح الصف الثانى تكاليف التشغيل بما فيها الاهلاكات ويوضح الصف الثالث التكاليف الأخرى والتى تتضمن التكاليف الادارية وتكاليف التأسيس.

٣- تقدر قيمة الخردة فى فترة المشروع بمبلغ ١٠ر٠٠٠ جنية ويتم استخدام طريقة القسط الثابت فى حساب اقساط الاهلاك وبالتالي يبلغ قسط الاهلاك السنوي ١٨٠٠٠ جنية وهو ناتج قسمة (٩٠٠٠٠ ÷ ٥).

٤- عندما يكون الربح الخاضع للضريبة سالبا فيتم ترحيل الخسائر للفترة المقبلة ويتم استرداد قيمة المبالغ المدفوعة للضرائب فى الفترة السابقة.

٥- التدفق النقدي الداخل من العمليات والذي يوجد في الصف السادس يتضمن الاهلاك وذلك لأن الاهلاكات لا يترتب عليها خروج نقدية من المشروع.

٦- الاستثمارات التى يتم اضافتها إلى رأسَ المال العامل موضحة فى صف رقم ٧.

٧- يمثل الصف رقم (٩) التدفقات النقدية التى يجب استخدامها للحكم على مدي جدوى وربحية المشروع.

والآن نقوم بإستخدام البيانات الواردة للشركة العامة للصناعات الحديثة فى توضيح كيفية استخدام اساليب إعداد الموازنة الرأسمالية.

١٠/٢/١ أسلوب فترة الاسترداد.

يعبر اسلوب فترة الاسترداد عن المدة اللازمة (غالبا تقاس بالسنوات) والمطلوبة لإسترجاع المبالغ المنفقة على مشروع الاستثمار.

وعلى ذلك يتم حساب فترة الاسترداد كما يلى :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{مبالغ الاستثمار}}{\text{التدفق النقدى السنوى}}$$

فعلى سبيل المثال فإذا كان لدينا إحد المشروعات والذى تبلغ تكلفتة ١٠٠ر٠٠٠ جنية ويولد تدفقات نقدية داخلة سنوية تبلغ ٢٠ر٠٠٠ جنيه سنويا ولمدة عشر سنوات، فإن حساب فترة الاسترداد لهذا المشروع يتم بالتطبيق المباشر للمعادله السابقة رقم (١) كما يلى :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{١٠٠ر٠٠٠}{٢٠٠٠٠} = \text{٥ سنوات}$$

ويتضح من ذلك أن المعادلة رقم (١) والخاصة بحساب فترة الاسترداد تطبق فقط عندما تتساوى التدفقات النقدية الداخلة خلال فترة حياة المشروع .

غير أن مفهوم فترة الاسترداد يمكن أن يمتد تطبيقه لتلك الحالات التى لا تتوحد فيها التدفقات النقدية وذلك كما هو الوضع فى مثالنا المطول الخاص بالشركة العامة للصناعات الحديثة.

ويتم حساب فترة الاسترداد كما يلى :

١- بجمع التدفقات النقدية للثلاث سنوات الأولى فإنها تبلغ ١٠٨ر٤٨٠ جنية . [راجع صف رقم (٩) فى الجدول].

٢- وعلى ذلك فإن فترة الاسترداد لهذه الشركة تعادل تقريبا ٣ر٥ سنة.

= ١٢٢ر٠٠٠ ÷ (١٠٨ر٤٨٠ ÷ ٣)

= ٣ر٥ سنة

وبعد حساب فترة الإسترداد تقوم الادراة بمقارنة هذه المدة بالمدة التى تحقق أقل تكلفة بالنسبة لهذه المشروعات ومن ثم تقرير ما إذا كان سيتم قبول المشروع أم لا. فإذا كانت الادراة قد وضعت ٣ سنوات كفترة استرداد لمثل هذا المشروع فإن القرار فى هذه الحالة سيكون بالرفض، والعكس إذا كان معيار الادارة هو ٤ سنوات كفترة استرداد فإنه سيتم قبول المشروع.

١٠/٢/١/١ ملاحظات على اسلوب فترة الاسترداد.

من أهم المزايا التى تتوفر فى طريقة فترة الاسترداد انها تقدم معياراً بسيطا وسهلا يمكن استخدامه للمفاضلة بين المشروعات.

غير أنه من ناحية أخرى فإن هذا الاسلوب يعتبر محدوداً فى تقييم المشروعات حيث أنه لا يأخذ فى الاعتبار تلك التدفقات النقدية المتولدة بعد فترة الإسترداد. وعلى هذا فإن المفاضلة بين المشروعات قد تكون متحيزة اذا كان عائد المشروع لا يتحقق إلا بعد فترة الاسترداد.

بالإضافة إلى ذلك فإن اسلوب فترة الاسترداد يتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وأن تاريخ تحقق التدفقات يؤثر فى قيمتها. وعلى ذلك فإنه يجب الأخذ فى الاعتبار اساليب التقييم التى يمكنها الاخذ فى الاعتبار القيمة الزمنية للنقود وهذا ما تحققه طرق التقييم الثلاثة الأخرى التى سنتناولها فى هذه الوحدة.

١٠/٢/٢ اسلوب القيمة الحالية.

يقدم اسلوب القيمة الحالية فى تقييم المشروعات اسلوبا سهلا لأخذ القيمة الزمنية للنقود فى الاعتبار وتقديم معياراً مبسطا لقبول أو رفض مشروعات الاستثمار. وطبقا لهذا الاسلوب يتم جمع القيمة الحالية للتدفقات النقدية والتى يتم الحصول عليها بإستخدام معدل الخصم المساوى لمعدل العائد على الاستثمار المطلوب بواسطة المستثمر. يلى ذلك طرح القيمة الحالية لتكلفة المشروع من القيمة الحالية للتدفقات النقدية. ويعتبر المشروع مقبولا إذا كان الناتج صفر أو موجبا كما يعتبر المشروع مرفوضا إذا كان الناتج سالبا. وعلى ذلك فإن تطبيق اسلوب القيمة الحالية لتقييم احد مشاريع الاستثمار يتم وفقا للخطوات التالية:

(١) تقدير التدفقات النقدية لمشروع الاستثمار . أى التوصل إلى صف رقم (٩).

(٢) تحديد معدل الخصم المناسب (معدل العائد على الاستثمار المطلوب بواسطة المستثمر).

(٣) حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية . التوصل إلى صف رقم (١٠).

(٤) طرح مجموع القيمة الحالية للتدفقات الخارجة من مجموع القيمة الحالية للتدفقات الداخلة.

(٥) اذا كانت النتيجة صفر أو رقما موجبا فيمكن قبول مشروع الاستثمار. اما إذا كانت النتيجة سالبة فلا يمكن قبول المشروع.

وعلى ذلك فإن استخدام اسلوب صافى القيمة الحالية يتم عن طريق تطبيق المعادلة التالية :

$$\text{صافى القيمة الحالية} = \sum_{\text{ن}=1}^{\text{ت}} \left[\frac{\text{ت}_\text{ن}}{(1+\text{ف})^\text{ن}}\right] - \sum_{\text{ن}=1}^{\text{ت}} \left[\frac{\text{د}_\text{ن}}{(1+\text{ف})^\text{ن}}\right] \quad (٢)$$

حيث :

$\text{ت}_\text{ن}$ = التدفقات النقدية الداخلة خلال الفترات المختلفة من عمر المشروع.

$\text{د}_\text{ن}$ = التدفقات النقدية الخارجة خلال الفترات المختلفة من عمر المشروع.

ف = تكلفة رأس المال أو معدل العائد المطلوب على رأس المال.

ويتطبيق هذه المعادلة على مثالنا المتقدم ينتج الآتى :

$$\text{صافى القيمة الحالية} = \left[\frac{(١٢٢٠٠٠)}{(١ + ١٥\text{و})^{\text{صفر}}} + \frac{(٤١٦٠)}{(١ + ١٥\text{و})^{١}}\right] + \left[\frac{٢٢٥٢٠}{(١ + ١٥\text{و})^{٢}} + \frac{٩٠١٢٠}{(١ + ١٥\text{و})^{٣}}\right.$$

$$\left. + \frac{١٠٨١٢٠}{(١ + ١٥\text{و})^{٤}} + \frac{٩٣٣٢٠}{(١ + ١٥\text{و})^{٥}} + \frac{٤٠٠٠}{(١ + ١٥\text{و})^{١}}\right]$$

= − [١٢٢٠٠٠ + ٣٦١٧] + [١٧٠٢٨ + ٥٩٢٥٤ + ٦١٨١٨ + ٤٦٣٩٦ + ١٧٢٩٣]

= - [١٢٥٦١٧] + [٢٠١٧٨٩]

= ٧٦١٧٢ جنية.

ويتضح من ذلك أن المشروع الخاص بخدمات الحاسب الآلى سيترتب عليه صافى قيمة حالية موجبة. ويعنى ذلك قبول هذا المشروع.

١٠/٢/٢/١ ملاحظات على أسلوب صافى القيمة الحالية

هناك بعض الملاحظات على استخدام اسلوب القيمة الحالية فى تقييم المشروعات والتى يمكن تقسيمها إلى مزايا وعيوب خاصة بإستخدام هذه الطريقة. وفيما يلى نقدم أهم مزايا وعيوب هذا الاسلوب .

١٠/٢/٢/١/١ مزايا استخدام اسلوب صافى القيمة الحالية.

١- على عكس اسلوب فترة الاسترداد فإن اسلوب القيمة الحالية يأخذ فى الإعتبار القيمة الزمنية للنقود. وبالتالى يمثل اسلوب القيمة الحالية معياراً جيداً لمراعاة توقيت حدوث التدفقات النقدية.

٢- يعتمد اسلوب صافى القيمة الحالية على خصم التدفقات النقدية لمشروع الاستثمار طبقا لتكلفة رأس المال. وعلى هذا فإن هذا الاسلوب يأخذ فى الإعتبار كلا من تكاليف التمويل وكذلك العائد المطلوب على رأس المال.

٣- ينتج من استخدام اسلوب صافى القيمة الحالية قيمة مالية حالية للمشروع وذلك يسهل مهمة الادارة فى مقابلة هذا الناتج النقدى بالمدخلات النقدية الخاصة بمشروع الاستثمار.

٤- يمكن تعديل اسلوب صافى القيمة الحالية بسهولة وبما يمكن من الأخذ في الإعتبار مخاطر الاستثمار.

١٠/٢/٢/١/٢ عيوب استخدام اسلوب صافى القيمة الحالية.

١- يفترض اسلوب صافى القيمة الحالية أنه يتم اعادة استثمار التدفقات النقدية طبقا لمعدل يتساوى مع معدل تكلفة رأس المال. وبالتالى فإن هذا الافتراض يوجد تحيز فى نتائج الاسلوب عندما لا تتم عملية اعادة الاستثمار هذه.

٢- يفترض اسلوب صافى القيمة الحالية ثبات تكلفة رأس المال (معدل الخصم) طول فترة حياة المشروع . ويؤدى ذلك إلى المبالغة فى قيمة المشروع عندما يكون معدل الخصم منخفض كما يؤدى إلى تخفيض قيمة المشروع عندما يكون معدل الخصم مرتفع.

٣- يفترض اسلوب صافى القيمة الحالية معرفة الادارة بمعدل العائد المطلوب على رأس المال خلال فترة حياة المشروع وهذا الإفتراض غالبا ما يكون مشكوك فيه.

وعلى الرغم من ذلك فإن اسلوب صافى القيمة الحالية يعتبر من افضل الأساليب المستخدمة والأكثر انتشارا فى عملية تقييم المشروعات.

وسنقدم فيما يلى مثالا إضافيا لتوضيح كيفية استخدام هذا الاسلوب.

مثال٢

يقوم مجموعة من المستثمرين المصريين فى المفاضلة بين مشروعين للإستثمار لإقامة إحدهما فى مدينة ٦ أكتوبر بالمنطقة الصناعية. ويتمثل المشروع الأول (أ) فى إقامة مصنعا للملابس الجاهزه فى حين يتمثل المشروع الثانى (ب) فى إقامة مصنع للأجهزة المنزلية. وقد تم تقديم البيانات التالية :

(أ) صافى التدفقات النقدية خلال خمس سنوات لكلا المشروعين حيث يفترض أن العمر الاقتصادى لكلا منهما خمس سنوات.

(القيمة بالألف جنيه)

السنوات	المشروع (أ)	المشروع (ب)
١	٥٠٠	٤٠٠
٢	٤٠٠	٣٠٠
٣	٤٠٠	٣٥٠
٤	٢٠٠	٣٠٠
٥	٢٠٠	٣٠٠

(ب) قرر المستثمرون اعتبار العائد المطلوب على الاستثمار وهو معدل الخصم الذى تحسب على اساسة القيمة الحالية = ١٠٪ والتي تبلغ مليون جنية.

والمطلوب : إستخدام اسلوب صافى القيمة الحالية للمفاضلة بين المشروعين.

الحل:

يتم الحل عن طريق إيجاد صافى القيمة الحالية لكل مشروع ثم المفاضلة بين المشروعين على اساس اكبر صافى قيمة حالية وبشرط أن تكون موجبة أو صفر.

١-صافى القيمة الحالية للمشروع الأول(أ)

= - [١٠٠٠٠٠٠ × ١] + (٥٠٠٠٠٠ × ٩١ر + ٤٠٠٠٠٠ × ٨٣ر + ٤٠٠ر٠٠٠ × ٧٥ر + ٢٠٠٠٠٠ × ٦٨ر + ٢٠٠٠٠٠ × ٦٢ر

= - (١٠٠٠٠٠٠) + [٤٥٥ر٠٠٠ + ٣٣٢ر٠٠٠ + ٣٠٠ر٠٠٠ + ١٣٦٠٠٠ + ١٢٤٠٠٠]

= - (١٠٠٠٠٠٠) + ١ر٣٤٧ر٠٠٠

= ٣٤٧٠٠٠ جنية

٢-صافى القيمة الحالية للمشروع الثانى(ب)

= - [١٠٠٠٠٠٠ × ١] + [٤٠٠٠٠٠ × ٩١ر + ٣٠٠٠٠٠ × ٨٣ر + ٣٥٠٠٠٠ × ٧٥ر + ٣٠٠٠٠٠ × ٦٨ر + ٣٠٠٠٠٠ × ٦٢ر]

= - (١٠٠٠٠٠٠) + [٣٦٤٠٠٠ + ٢٤٩٠٠٠ + ٢٦٢٥٠٠ + ٢٠٤٠٠٠ + ١٨٦٠٠٠]

= - (١٠٠٠٠٠٠) + (١ر٢٦٥ر٥٠٠)

= ٢٦٥٥٠٠ جنية

وبناءاً على هذه النتائج وطالما أن كلا المشروعين يحقق صافى قيمة حالية موجبة فإننا نوصى بإختيار المشروع صاحب اعلى صافي قيمة حالية موجبة وهو هنا المشروع (أ).

٣/٢/١٠ اسلوب الرقم القياسى للربحية.

لاحظنا عند استخدام اسلوب القيمة الحالية انه للحصول على صافى القيمة الحالية يتم طرح القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة وذلك لمعرفة مدى جدوى مشروع الاستثمار. وينتج عن هذا الاسلوب أن تكون صافى القيمة الحالية معبراً عنها فى شكل نقدى. غير أنه يمكنه الحصول على مؤشر أخر وبإستخدام نفس القيم الرقمية وبحيث يعكس مدى ربحية المشروع الاستثمارى وذلك عن طريق قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة والحصول على ما يسمى الرقم القياسى للربحية أو مؤشر الربحية.

وعلى ذلك فإننا نستخدم نفس بنود المعادلة رقم (٢) ولكن بصياغة مختلفة كما يلى:

$$\text{الرقم القياسى للربحية} = \sum_{\text{ن}=1}^{\text{ت}} \left[\frac{\text{ت ن}}{(1+\text{ف})^{\text{ن}}} \right] \div \sum_{\text{ن}=1}^{\text{ت}} \left[\frac{\text{د ن}}{(1+\text{ف})^{\text{ن}}} \right] \quad (٣)$$

والمثال التالى يوضح كيفية تطبيق هذه المعادلة

مثال٢

تبلغ صافى القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية الداخلة لأحد مشروعات الاستثمار ٢٠١٧٨٩ جنية كما تبلغ صافي القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية الخارجة لنفس المشروع ١٢٥٦١٧ وبإستخدام نفس معدل خصم فى الحالتين وقدره ١٥٪. ما هو مؤشر الربحية الخاص بهذا المشروع؟

الحل

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{مجموع صافى القيمة الحالية للتدفقات الداخله}}{\text{مجموع صافى القيمة الحالية للتدفقات الخارجة}}$$

$$= \frac{٢٠١٧٨٩}{١٢٥٦١٧} = ١ر٦٠٦$$

ويتم استخدام الرقم القياسى للربحية فى تقييم مشروعات الاستثمار بنفس المنطق الخاص بإستخدام معيار صافى القيمة الحالية . وعلي ذلك فإن الرقم القياسى للربحية يأخذ القيم التالية :

(١) اذا كان الرقم القياسى للربحية > ١

هذه النتيجة تشير إلى أن مشروع الاستثمار موضع التقييم هو مشروع مربح ويجب قبولة كما أنه يحقق معدل عائد أعلى من معدل العائد المطلوب على الاستثمار.

(٢) اذا كان الرقم القياسى للربحية = ١

هذه النتيجة تعنى أن العائد من مشروع الاستثمار كاف فقط لتغطية معدل العائد المطلوب على الاستثمار

(٣) اذا كان الرقم القياسى للربحية < ١

هذه النتيجة تعنى أن العائدمن مشروع الاستثمار غير كاف لتغطية معدل العائد المطلوب على الاستثمار.

وبناءاً على ذلك ففى مثالنا فإن الرقم القياسى للربحية > ١ وبالتالى فيعتبر هنا المشروع مقبولا.

ويتيح استخدام الرقم القياسى للربحية اسلوباً اسهل فى المقارنة بين المشروعات الاستثمارية وبنفس منطق اسلوب صافى القيمة الحالية. والمثال التالى يوضح ذلك.

مثال٤

فيما يلى البيانات الخاصة بصافى القيمة الحالية لثلاثة مشروعات المطلوب المفاضلة وإختيار احدهما للإستثمار.

المشروع	أ	ب	جـ
القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة	١٠٢٨٤٠	١٠٠٨٦٤	١٢٠٣٠٠
القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة	١٠٠٢٠٠	١١٠٤٠٠	١٠٠٠٠٠

والمطلوب ترتيب هذه المشروعات طبقا للرقم القياسى للربحية ؟

الحل

أولا : حساب الرقم القياسى للربحية

$$\text{١- الرقم القياسى للربحية للمشروع أ} = \frac{١٠٣٨٤٠}{١٠٠٢٠٠} = ١٫٠٣٦$$

$$\text{٢- الرقم القياسى للربحية للمشروع ب} = \frac{١٠٠٨٦٤}{١١٠٤٠٠} = ٫٩١٤$$

$$\text{٢- الرقم القياسى للربحية للمشروع جـ} = \frac{١٢٠٢٠٠}{١٠٠٠٠٠} = ١٫٢$$

ثانيا : ترتيب المشروعات الاستثمارية طبقا للرقم القياسى للربحية

المشروع	الرقم القياسى للربحية	قبول المشروع	الترتيب
المشروع (أ)	١٫٠٣٦	مقبول	٢
المشروع (ب)	٫٩١٤	مرفوض	٣
المشروع (جـ)	١٫٢	مقبول	١

١٠/٢/٣/١ ملاحظات على طريقة الرقم القياسى للربحية :

تتمثل الملاحظات على طريقة الرقم القياسى للربحية فى مجموعة من المزايا والعيوب الخاصة بهذه الطريقة والتى نقدمها فيما يلى :

١٠/٢/٣/١/١ المزايا الخاصة بطريقة الرقم القياسى للربحية

١- مثل طريقة صافى القيمة الحالية فإن طريقة الرقم القياسى للربحية تأخذ فى الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

٢- يتم الحصول على الرقم القياسى أخذاً فى الاعتبار تكلفةرأس المال (عن طريق استخدامه كمعدل خصم).

٣- تمكن طريقة الرقم القياسى للربحية بتوضيح مدى جاذبية مشروع الاستثمار مقارناً بالمشاريع الأخرى عن طريق عدم أخذ حجم التدفقات النقدية فى الاعتبار.

١٠/٢/٣/١/٢ نواحي القصور الخاصة بطريقة الرقم القياسي للربحية.

١- مثل اسلوب صافى القيمة الحالية فإن هذه الطريقة تفترض اعادة استثمار التدفقات النقدية.

٢- تفترض هذه الطريقة ثبات تكلفة التمويل (معدل الخصم المستخدم) طوال فترة حياة المشروع.

٣- لا توضح بشكل واضح المساهمة الاقتصادية للمشروع.

١٠/٢/٤ اسلوب معدل العائد الداخلي

يعبر معدل العائد الداخلي عن معدل العائد السنوى على الاستثمار المطلوب معرفته لخصم التدفقات النقدية و بحيث تتساوى التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة لمشروع الاستثمار.

ولتوضيح كيفية استخدام هذا الأسلوب نقدم المثال التالى :

مثال ٥

قدمت إليك البيانات التالية والخاصة بأحد مشاريع الاستثمار :

أ- التكاليف الاستثمارية للمشروع والواجبة الاسترداد ٢٠٠ر٠٠٠ جنية

ب- التدفقات النقدية الداخلة للمشروع خلال مدة المشروع :

- السنة الأولى ١٠٠٠٠٠ جنية
- السنة الثانية ٨٠٠٠٠ جنية

– السنة الثالثة ٦٠٠٠٠ جنية.

– السنة الرابعة ٢٠٠٠٠ جنية.

والمطلوب : استخدام هذه البيانات في تحديد معدل العائد الداخلي والذى يساوى بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.

الحل

حتى يمكن التوصل إلى معدل العائد الداخلي يتم تجربة مجموعة من المعدلات الى أن تصل إلى ذلك المعدل الذى يساوى بين التدفقات النقدية كما يلى :

(١) التجربة الأولى:

اختيار معدل خصم منخفض وليكن ٥٪ لمعرفة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة.

السنة	التدفقات النقدية الداخلة	القيمة الحالية للجنية بمعدل ٥٪	القيمة الحالية للتدفقات
١	١٠٠ر٠٠٠	٩٥٢ر	٩٥٢٠٠
٢	٨٠ر٠٠٠	٩٠٧ر	٧٢٥٦٠
٣	٦٠ر٠٠٠	٨٦٤ر	٥١٨٤٠
٤	٢٠ر٠٠٠	٨٢٣ر	١٦٤٦٠
اجمالى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة			٢٣٦٠٦٠

ويتضح انه بإستخدام معدل خم قدرة ٥٪ فإن هناك زيادة فى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخله عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة (التكاليف الاستثمارية واجبة الاسترداد) قدرة

= ٢٣٦٠٦٠ – ٢٠٠٠٠٠ = ٣٦٠٦٠ جنية

ولذلك فإن هذا المعدل اقل من المعدل المطلوب ويتم تجربة استخدام معدل اعلى وليكن ١٠٪ فى التجربة الثانية.

التجربة الثانية : إيجاد القيمة الحالية بمعدل ١٠٪

السنة	التدفقات النقدية الداخلة	القيمة الحالية الجنية بمعدل ١٠٪	القيمة الحالية للتدفقات
١	١٠٠ر٠٠٠	٩٠٩ر	٩٠٩٠٠
٢	٨٠ر٠٠٠	٨٢٦ر	٦٦٠٨٠
٣	٦٠ر٠٠٠	٧٥١ر	٤٥٦٠
٤	٢٠ر٠٠٠	٦٨٣ر	١٣٦٦٠
اجمالى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة			٢١٥٧٠٠

· ايضا يتضح أنه طبقا لمعدل ١٠٪ فإن هناك زيادة فى مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة = ٢١٥٧٠٠ – ٢٠٠ر٠٠٠ = ١٥ر٧٠٠

وعلى ذلك يتضح أن هذا المعدل أقل من المطلوب ويجب تجربة معدل آخر أعلى وليكن ١٥٪ وايجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة طبقا لذلك.

التجربة الثالثة : ايجاد القيمة الحالية بمعدل ١٥٪

السنة	التدفقات النقدية الداخلة	القيمة الحالية للجنية بمعدل ١٥٪	القيمة الحالية للتدفقات
١	١٠٠٠٠٠	٨٧٠ر	٨٧٠٠٠
٢	٨٠٠٠٠	٧٥٦ر	٦٠٤٨٠
٣	٦٠٠٠٠	٦٥٨ر	٣٩٤٨٠
٤	٢٠٠٠٠	٥٧٢ر	١١٤٤٠
اجمالى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة			١٩٨٤٠٠

وواضح أنه طبقا لمعدل خصم ١٥٪ تقل القيمة الحالية للتدفقات الداخلة عن مبلغ الاستثمار المطلوب استردادة بمقدار = ١٩٨٤٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ = - ١٦٠٠

∴ فإن معدل الخصم المطلوب يقع فيما بين١٠٪،١٥٪ ولتحديد هذا الفرق نجرى الآتى:

مجموع القيم الحالية للتدفقات الداخلة عن ١٠٪ ٢١٥٧٠٠ جنية

مجموع القيمة الحالية للتدفقات الداخلة عن ١٥٪ ١٩٨٤٠٠ جنية

∴ ٥٪ فرق فى المعدل تساوى ١٧٣٠٠ جنية

∴ فما هو المعدل المقابل (س) - ١٦٠٠ جنية

∴ فرق العائد المقابل لفرق التدفقات الداخلة = $\frac{١٦٠٠٠}{١٧٣٠٠} \times \frac{٥}{١٠٠}$

= ٠٩٢ر × ٥٪ = (٤٦٠ر) ٪

∴معدل العائد الداخلى للمشروع

= ١٥٪ - ٤٦ر = **٥٤ر١٤٪**

ويمثل هذا المعدل معدل العائد على الاستثمار السنوى الذى يحققه مشروع الاستثمار. وبالرغم من صعوبة وطول الاجراءات الخاصة بالتوصل إلى معدل العائد الداخلى إلا أنه يعتبر مؤشراً جيداً يفوق الطرق الأخرى فى تقييم مشروعات الاستثمار.

٣/١٠ تذكر

أولا : تعبر عملية التخطيط الاستثمارى فى صورة الموازنة الرأسمالية عن الخطوات التـ . تتبع لتقييم الفرص الاستثمارية المتوقعة بالنسبة لمنشأة معينة وبما يمكن متخذ القرار من استعراض مختلف المشروعات وتقييمها لإتخاذ قرار برفض أو قبول هذه المشروعات.

ثانيا : هناك العديد من الاساليب التى يمكن استخدامها فى تقييم مشروعات الاستثمار، نستعرض منها اربعة طرق رئيسية وهى :-

١- اسلوب فترة الاسترداد.

يقيس هذا الاسلوب المدة اللازمة والمطلوبة لإسترجاع المبالغ المنفقة على مشروع الاستثمار.

٢- اسلوب القيمة الحالية.

من الأساليب التى تتميز بالسهولة لأخذ القيمة الزمنية للنقود فى الإعتبار وتقديم معياراً مبسطاً لقبول أو رفض مشروعات الاستثمار.

٣- اسلوب الرقم القياسى للربحية (مؤشر الربحية).

وهو اسلوب يقيس مدى ربحية المشروع الاستثمارى بإستخدام نفس مدخلات اسلوب القيمة الحالية.

٤- اسلوب معدل العائد الداخلى .

يؤدى إلى معرفة العائد على الاستثمار المطلوب لمساواة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة.

٤/١٠ اسئلة الوحدة العاشرة

اجب عن الاسئلة التالية :

أولا : حدد العبارات الصحيحة والعبارات الخاطئة مما يلى :-

١- تعتبر عملية التخطيط الاستثمارى عن تلك العملية التى تهدف الى معرفة فرص الاستثمار المتاحة فقط.

٢- يقيس اسلوب فترة الاسترداد القيمة الحالية للتدفقات النقدية لمشروعات الاستثمار.

٣- لا يختلف اسلوب القيمة الحالية عن اسلوب الرقم القياسى للربحية إلا من حيث المعالجة الرياضية لنفس القيم.

٤- يعبر اسلوب معدل العائد الداخلى عن العائد على الاستثمار الذى يحققه مشروع استثمارى معين.

٥- يعتبر اسلوب فترة الاسترداد من أفضل الاساليب المستخدمة لتقييم مشروعات الاستثمار فى كل الحالات.

ثانيا : قدمت اليك البيانات التالية :

١- احد المشروعات تبلغ تكلفتة الاستثمارية ٢٠٠ر٠٠٠ جنية ويولد تدفقات نقدية داخلة سنوية تبلغ ٤٠ر٠٠٠ جنية ولمدة عشر سنوات

المطلوب حساب فترة الاسترداد الخاصة بهذا المشروع.

٢- قدمت إليك البيانات التالية لمشروعى استثمار :

	المشروع (أ)	المشروع ب
مبلغ الاستثمار	١ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٢٠٠ر٠٠٠

والتدفقات النقدية الداخلة خلال الخمس سنوات القادمة كانت كما يلى :

مشروع (أ)	٣٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠
مشروع (ب)	٤٠٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠

المطلوب:

فاضل بين المشروعين طبقا لمعيار فترة الاسترداد لتحديد ايهما افضل.

ثالثا : فيما يلى بيان بالقيم الخاصة بالتدفقات الداخلة والخارجة لأحد المشروعات.

١- التدفقات الخارجة

الفترة صفر ١٢٥٠٠٠ جنية

الفترة الأولى ٤٠٠٠ جنية

٢- التدفقات الداخلة

- الفترة الثانية ٢٢٠٠٠ جنية
- الفترة الثالثة ٩٠٠٠٠ جنية
- الفترة الرابعة ١٠٨٠٠٠ جنية
- الفترة الخامسة ٩٣٠٠٠ جنية
- الفترة السادسة ٤٠٠٠٠ جنية.

٣- فإذا كان معدل العائد المطلوب على رأس المال يساوى ١٥٪ (معدل الخصم).

المطلوب:

١- حساب صافى القيمة الحالية لهذا المشروع.

٢- حساب مؤشر الربحية لهذا المشروع.

رابعا : قدمت اليك البيانات التالية بشأن مشروعين للإستثمار :

أ- صافى التدفقات النقدية خلال خمس سنوات للمشروعين وبإفتراض أن العمر الاقتصادى لكل منهما خمس سنوات

السنة	المشروع أ	المشروع ب
١	٦٠٠	٥٠٠
٢	٥٠٠	٤٠٠
٣	٥٠٠	٤٥٠
٤	٣٠٠	٤٠٠
٥	٣٠٠	٤٠٠

مع ملاحظة أن القيمة بالألف جنية .

ب- اذا كان مبلغ الاستثمار المخصص لأيا من المشروعين هو مليون جنية . وكان معدل العائد على الاستثمار يبلغ ٢٠٪.

المطلوب:

١- استخدام اسلوب صافى القيمة الحالية للمفاضلة بين المشروعين.

٢- استخدام مؤشر الربحية للمفاضلة بين المشروعين .

٣- هل هناك اختلاف فى النتائج ؟

خامساً : قدمت اليك البيانات التالية والتى تعبر عن صافى القيمة الحالية لثلاثة مشروعات:

المشروع	أ	ب	جـ
القيمة الحالية للتدفقات الداخلة	١٠٥٤٨٠	١١٠٠٠٠	١٢٠٥٠٠
القيمة الحالية للتدفقات الخارجة	**١٠٠٥٠٠**	**١١٢٠٠٠**	**١٠٠ر٠٠٠**

المطلوب:

١- حساب مؤشر الربحية لكل مشروع

٢- ترتيب هذه المشروعات طبقا لمؤشر الربحية.

سادساً : قدمت اليك البيانات التالية والخاصة باحد المشروعات :

١- التكاليف الاستثمارية ٤٠٠٠٠٠ جنية

٢- التدفقات النقدية الداخلة

السنة	١	٢	٣	٤
التدفق النقدي	٢٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠

المطلوب : حساب معدل العائد الداخلى للمشروع.

الوحدة الحادية عشر : مصادر التمويل قصيرة الأجل
(الإئتمان التجارى)

الهدف:

تعريف الطالب بالإئتمان التجارى كأحد مصادر التمويل قصير الأجل .

المكونات:

١١/١ مقدمة .

١١/٢ أنواع الإئتمان التجارى .

١١/٣ شروط الإئتمان التجارى .

١١/٤ الإئتمان التجارى كمصدر للتحويل .

١١/٥ من الذى يتحمل تكلفة الإئتمان التجارى .

١١/٦ مزايا الإئتمان التجارى .

١١/٧ محددات الائتمان التجارى.

١١/٨ تذكر أن .

١١/٩ اسئلة الوحدة الحادية عشر.

١/١١ مقدمة.

يعتبر الإئتمان التجارى أحد اشكال مصادر التمويل قصير الأجل ، كما يعتبر المصدر الاكثر استخداماً من بين مصادر التمويل بالنسبة لأغلب منظمات الأعمال . وفي الاقتصاديات المتقدمة لايقوم المشترين بدفع قيمة بضائعهم عند الاستلام ولكن غالبا ماتكون هناك فترة سماح قبل تاريخ الاستحقاق . وفى خلال فتره السماح هذه يعتبر البائع مانحاً للإئمتان للمشترى . ولما كان الموردين اكثر استعدادا لمنح الإئتمان من المؤسسات المالية (البنوك أو مؤسسات التمويل) فإن الإئتمان التجارى يعتبر مصدراً هاماً للتمويل لمنظمات الأعمال وخاصة تلك المنظمات الصغيرة التى تجد صعوبة فى التعامل مع المؤسسات المالية فيما يتعلق بعملية الإئتمان والحصول على تمويل .

٢/١١ أنواع الإئتمان التجارى .

يوجد ثلاثة أنواع رئيسية من الإئتمان التجارى وهى الحساب المفتوح، الكمبيالات وأخيراً السندات الأذنية .

ويعتبر النوع الأول وهو الحساب المفتوح أكثر انواع الإئتمان التجارى شيوعا فى مجال الأعمال . وطبقا لهذا النوع يقوم البائع بشحن البضاعة إلى المشترى مصحوبة بفاتورة توضح البضائع المرسلة ، والسعر ، اجمالى القيمة المستحقة وشروط البيع . ولعل هذه الترتيبات توضح السبب فى تسمية هذا النوع من أنواع الإئتمان التجارى بالحساب المفتوح ، إذا أن المشترى طبقا لما تقدم لا يقوم بالتوقيع على أى وثيقة خاصة بإثبات الدين المستحق للبائع . وعلى ذلك فإن البائع يقوم بمنح الإئتمان للمشترى معتمدا على معرفتة واستعلاماتة الخاصة عن المشترى .

وقد يتم توظيف احد الأوراق التجارية وهى المستندات promissory notes بدلا من الحساب المفتوح فى عمليات الإئتمان التجارى . وفى هذه الحالة يطلب من المشترى أن يقوم بالتوقيع على مستند يثبت الدين المستحق فى ذمتة لصالح البائع .

ينص السند هنا على وجوب قيام المشتري بدفع قيمة معينة فى تاريخ محدد فى المستقبل يسمى تاريخ الاستحقاق . وغالبا يتم اللجوء إلى هذا النوع من أنواع الإئتمان التجارى عندما يريد البائع أن يتم اثبات التعامل وقيمة الدين وتاريخ الاستحقاق.

وتذكير المشترى بكل ذلك بصورة رسمية .

وفى النوع الثالث من أنواع الإئتمان التجارى يتم أستخدام الكمبيالة كوسيلة لتنفيذ ترتيبات عملية الإئتمان التجارى . ويستخدم هذا النوع ايضا - كما هو الوضع فى النوع السابق - عندما تكون هناك رغبة من قبل البائع لإثبات الدين بصورة رسمية. وطبقا لهذا النوع من الترتيبات يقوم البائع بسحب كمبيالة على المشترى يأمره فيها بدفع قيمة معينة فى تاريخ محدد فى المستقبل . وهنا لايتم شحن البضائع وتسليمها للمشترى إلا بعد قبول المشترى للكمبيالة والتوقيع عليها .

ولما كان أستخدام الكمبيالات والسندات الإذنية فى عمليات الإئتمان التجارى يعتبر أستخداماً محدوداً حيث أنها تعبر عن إنخفاض درجة الثقة المفروض تواجدها فى عمليات الإئتمان التجارى بين البائع والمشترى ولذلك فإننا سنركز فى مناقشتنا خلال هذه الوحدة على النوع الأول من أنواع الإئتمان التجارى وهو الحساب المفتوح .

وطبقا لهذا النوع من الإئتمان التجارى تعتبر شروط البيع ذات أهمية اساسية . ويتم تحديد البيع فى الفاتورة ويتم عادة تصنيف هذة الشروط إلى مجموعات وذلك طبقا لعنصرين اساسيين :

١- فترة الإئتمان .

٢- شروط الخصم النقدى .

وفيما يلى ستقوم بالتعرض بالشرح لأهم هذه الشروط .

٣/١١ شروط الإئتمان التجارى

كما تقدم فإن شروط الإئتمان تتضمن تحديد كل من فترة الإئتمان والخصم النقدى . وفيما يلى سنتناول أهم الحالات السائدة لهذه الشروط .

١/٣/١١ عدم وجود إئتمان No Extension of credit

وطبقا لهذه الحالة لايوجد أى نوع من الإئتمان . ويتحقق ذلك اذا مانصت شروط البيع على أن يتم الدفع طبقا لأحد الشرطين التاليين :

١- الدفع عند الاستلام Cash on Delivery (COD)

وطبقا لهذا النوع من شروط الدفع يقوم المشترى بدفع ثمن البضاعة عند الاستلام . وبالتالى لاتوجد أى عملية إئتمان ، وتتمثل المخاطر التى يتعرض لها البائع فى هذه الحالة فى احتمال واحد وهو أن يقوم المشترى برفض إستلام البضاعة المرسلة إلية . وإذا رفض المشترى استلام البضاعة فإن البائع سيتحمل مصاريف الشحن .

٢- الدفع مقدما . Cash Before Delivery (CBD)

وطبقا لهذه الحالة يطلب البائع من المشترى بأن يقوم بسداد ثمن البضاعة مقدما ، وذلك لتحاش مخاطر رفض استلام البضاعة ومن ثم تحمل مصاريف الشحن .

٢/٣/١١ وجود فتره إئتمان مع عدم وجود خصم نقدى

Net period - No Cash Discount .

فى هذه الحالة يقوم البائع بمنح المشترى فترة إئتمان عن طريق تحديد تاريخ دفع لقيمة الفاتورة لاحقا لتاريخ استلام البضاعة . وعلى سبيل المثال فإن شرط البيع الذى ينص على " صافى ٣٠ يوم Net 30 Days " ينص على أن الفاتورة يجب أن يتم الوفاء بها خلال ٣٠ يوماً . وفى حالة ماإذا ماتم الشحن خلال الشهر فيتم كتابة هذه الشروط بشكل مختلف .

فإذا تمت عملية البيع فى خلال الشهر فإن الشروط الخاصة بالدفع تكتب فى هذه الحالة كما يلى :

(صافى ١٥/ فى نهاية الشهر) (Net / 15 EOM) وتعنى هذه الشروط ان البضائع المباعة قبل نهاية الشهر لابد وأن يتم دفع قيمتها وبحد أقصى فى اليوم الخامس عشر فى الشهر التالى .

٣/٣/١١ وجود فترة إئتمان مع وجود خصم نقدى

Net Period with Cash Discount .

فى هذه الحالة فإنة مع وجود فترة إئتمان يقوم البائع بتقديم خصم نقدى

لتشجيع الدفع وبحيث يحصل عليه المشترى فى حالة قيامة بالدفع فى بدايات فترة الإئتمان الممنوحة .

وعلى سبيل المثال فإن شرطا مثل (٢/١٠ صافى ٣٠) تشير إلى :

ان المشترى يحصل على خصم نقدى من قيمة الفاتورة قدرة ٢ ٪ وذلك فى حالة قيامة بالدفع خلال ١٠ أيام من تاريخ الاستلام . وفى حالة رفض المشترى للخصم النقدى فإنه سيقوم بدفع كامل قيمة الفاتورة خلال ٢٠ يوم بعد انقضاء فترة الخصم النقدى .

وعلى ذلك فإن الشرط السابق وهو (٢/١٠ صافى ٣٠) تفسر كالتالى :

١- ان هناك خصم نقدى ٢ ٪ يمكن أن يحصل علية المشترى .

٢- ان شرط الحصول على الخصم النقدى هو أن يقوم المشترى بالدفع خلال ١٠ أيام

٣ - فى حالة رفض الخصم النقدى يستفيد المشترى بفترة إئتمان تساوى الفرق بين تاريخ الاستحقاق والمدة التى يمكن الاستفادة خلالها بالخصم النقدى وهى فى مثالنا (٣٠ - ١٠ = ٢٠ يوم) .

ومما يجب ملاحظته أن الخصم النقدى يختلف تماما عن الخصم التجارى وكذلك خصم الكمية . فالخصم التجارى يتم منحة بناءاً على نوع العميل (مثلا تاجر الجملة) وذلك مقابل قيادة بوظائف معينة (الترويج ، التخزين . . . .) نيابة عن البائع . فى حين يمنح خصم الكمية فى حالة بلوغ الكمية المشتراه حداً معينا يترتب علية تخفيض تكاليف محددة بالنسبة للبائع .

وعلى ذلك ففى أغلب الأحوال يتم منح الخصم النقدى كحافز للمشترى للتبكير بالدفع .

٤/٣/١١ الإئتمان المؤرخ Dating

يستخدم هذا النوع من شروط البيع بشكل متكرر وذلك بالنسبة للحالات التى تتميز عملياتها بالموسمية ، وعندها يرغب البائع أن يقوم عملائه بتقديم طلبات الشراء قبل بداية فترة الطلب الموسمى وكثافة عمليات البيع . وعلى سبيل المثال فقد يعرض احد منتجى المراوح الكهربائية على عملائة بأن أى أمر شراء يقدم خلال فصل الشتاء

لن يتم تسديد قيمتة إلا فى فصل الصيف .

ومثل هذه الترتيبات تعتبر مفيدة للبائع ، فمع وجود طلبات شراء مبكرة ، فإن ذلك يمكنه من تقدير الطلب بشكل أكثر واقعية وبحيث يترتب على ذلك وضع جداول إنتاج أكثر كفاءة وماينتج عن ذلك من خفض للتكاليف . بالإضافة إلى ذلك فإن البائع يتخلص فى هذه الحالة من القيام بعملية التخزين عن طريق نقل هذا العبء إلى المشترين .

وفيما يتعلق بالمشترى فإن الميزة الاساسية التى يتمتع بها تتمثل فى أنه لايقوم بالدفع إلا بعد أن يكون قادراً على عملية البيع الفعلى . وعلى ذلك فإنه طبقاً لهذا النوع من الإئتمان فإن المشترى يحصل على فترة إئتمان طويلة نسبيا مع المقارنة بأى نوع آخرمن شروط البيع .

٤/١١ الإئتمان التجارى كمصدر للتمويل .

رأينا فيما تقدم أن الإئتمان التجارى يعتبر مصدراً للأموال وذلك لأن المشترى لايحتاج لدفع قيمة البضاعة إلا بعد فترة من قيامة بإستلامها . فإذا كانت المنشأة المشترية عادة ماتقوم بدفع الفواتير المستحقة عليها بعد عدد محدد من الأيام من تاريخ الفاتورة فإن الإئتمان التجارى فى هذه الحالة يعتبر مصدراً ضمنيا Built-in للتمويل يختلف بإختلاف دورة الانتاج .

فعند قيام المنشأة المشترية بزيادة كمية انتاجها ومايترتب على ذلك من زيادة كمية وقيمة مشترياتها فإن ذلك سيترتب علية زيادة فى قيمة حسابات الدفع والتى ستقدم فى هذه الحالة جزءاً من الإحتياجات المالية المطلوبة لتمويل التوسع والزيادة فى الانتاج . وبنفس المنطق فإنه بإنخفاض كمية الانتاج تنخفض كمية وقيمة المشتريات وتنخفض بالتبعية قيمة حسابات الدفع .

وعلى الرغم من أن الاختلاف فى قيمة حسابات الدفع طبقاً لدورة الانتاج قد لايكون مباشراً إلا أن الإرتباط بين حسابات الدفع ودورة الانتاج يكون قويا فى الحالات الخاصة بوجود نقص فى المخزون أو زيادة غير متوقعة فى الطلب .

وعندما تكون سياسة الشركة العملية هى الدفع فى تاريخ محدد بعد تاريخ الفاتورة فإن الإئتمان التجارى فى هذه الحالة لايعتبر مصدراً إختياريا للتمويل ولكن

يعتبر مرتبطا ومعتمدا بشكل اساس على خطة الشراء الخاصة بالمنشأة والتى بدورها تعتمد على خطة الإنتاج .

ولكن عندما يكون الإئتمان التجارى مصدراً إختياريا للحصول على التمويل فإنه لابد من الأخذ فى الاعتبار الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى : عندما تقوم المنشأة برفض الحصول على الخصم النقدى وقبول فترة الإئتمان .

الحالة الثانية : عندما تقوم المنشأة بدفع قيمة الفاتورة وعدم قبول فترة الإئتمان

وسنقوم بإستعراض هذين الحالتين فى الصفحات التالية .

طبقا للحالة الأولى ستقوم الشركة بعدم قبول الخصم النقدى وتستفيد بفترة الإئتمان وعلى هذا يتم الدفع فى نهاية فترة الإئتمان أى فى تاريخ الاستحقاق النهائى

ومن حيث التكلفة التى يتحملها المشترى فإننا نفرق بين حالة عدم وجود خصم نقدى وحالة وجود خصم نقدى .

١١/٤/١ فى حالة عدم وجود خصم نقدى .

اذا قامت الشركة بالدفع فى تاريخ الاستحقاق النهائى فى حالة عدم وجود خصم نقدى فإنه لاتوجد أى تكلفة للإستفادة بالإئتمان . وبمعنى آخر فإنه لا توجد تكلفة للإئتمان التجارى فى هذا الوضع .

١١/٤/٢ فى حالة وجود خصم نقدى .

اذا كانت شروط البيع تتضمن وجود خصم نقدى وتم الدفع فى التاريخ النهائى للإستحقاق بمعنى أنه تم رفض الاستفادة من الخصم النقدى ، فإنه بالقطع توجد تكلفة الفرصة ولتوضيح ذلك تقدم المثال التالى .

بفرض أن شروط البيع المنصوص عليها بين البائع والمشترى كانت (١٠/٢ صافى ٣٠ يوم) وقد كانت قيمة الفاتورة ١٠٠ جنيه . ماهى تكلفة الفرصة فى حالة عدم قبول الخصم النقدى ؟

الإجابة على هذا السؤال توضح الآتى : -

- طبقا لشروط البيع فإن أمام المنشأة احد خيارين :

أ - الاستفادة من الخصم النقدى خلال مدة ١٠ أيام وقيمتة :

$$= \frac{٢ \times ١٠٠}{١٠٠} = ٢ \text{ جنية}$$

∴ قيمة مايتم دفعة اذا تم الاستفادة من الخصم النقدى

= ١٠٠ - ٢ = ٩٨ جنية .

ب- عدم الإستفادة من الخصم النقدى والدفع بعد ٣٠ يوم أى الإستفادة بفتره إئتمان قدرها ٢٠ يوما . وفى هذه الحالة فإن تكلفة الفرصة بالنسبة للإئتمان هى التكلفة المقابلة للإستفادة بمبلغ ٩٨ جنية (عند الاستفاده بالخصم النقدى) ولمدة ٢٠ يوم (مدة الإئتمان) وبمعدل فائدة قدرة ٢ ٪ (نسبة الخصم النقدى) .

وعلى ذلك فإن هذه التكلفة اذا تم حسابها بمعدل سنوى تصبح كما يلى :

تكلفة الفرصة فى حالة عدم قبول الخصم النقدى

$$= \frac{\text{نسبة الخصم النقدى}}{\text{قيمة الفاتورة فى حالة قبول الخصم النقدى}} \times \frac{٣٦٠}{\text{فترة الإئتمان}}$$

∴ تكلفة الفرصة فى حالة عدم قبول الخصم النقدى

$$= \frac{٢}{٩٨} \times \frac{٣٦٠}{٢٠} = ٣٦,٧ \text{ ٪ سنويا}$$

ومن ذلك نرى أن الإئتمان التجارى يمكن أن يكون مصدرا للتمويل مرتفع التكلفة كأحد اشكال التمويل قصير الأجل وذلك عندما يكون هناك خصم نقدى .

وتتأثر قيمة تكلفة الأئتمان التجارى بعاملين اساسيين هما قيمة نسبة الخصم النقدى ومدة الإئتمان .

- ومع ثبات مدة الإئتمان ، تزيد تكلفة الإئتمان التجارى كلما زادت نسبة الخصم النقدى وتنخفض هذه التكلفة بإنخفاض نسبة الخصم النقدى .

فإذا تغيرت نسبة الخصم النقدى فى مثالنا السابق ليصبح ٤ ٪ بدلا من ٢٪ فإن تكلفة الإئتمان تصبح

$$\frac{٤٠}{٩٦٠} \times \frac{٣٦٠}{٢٠} = ٧٥ \text{ ٪ سنوياً}$$

∴ بزيادة نسبة الخصم النقدى من ٢ ٪ إلى ٤ ٪ ارتفعت تكلفة الإئتمان من ٣٦ر٧٪ إلى ٧٥ ٪ بالرغم من ثبات مدة الإئتمان على ماهى عليه .

- مع ثبات نسبة الخصم النقدى تزيد تكلفة الإئتمان بإنخفاض مدة الإئتمان وتنخفض بزيادة مدة الإئتمان ، ومثال على ذلك إذا إفترضنا تغير شروط البيع لزيادة مدة الإئتمان وأخرى لتخفيض مدة الإئتمان كما يلى :

أ - بفرض أن شروط البيع أصبحت ٢/١٠ صافى ٦٠ يوم فما هى تكلفة الإئتمان مع ثبات العوامل الأخرى ؟

ب- وبفرض أن شروط البيع أصبحت ٢/١٠ صافى ٢٠ يوم فما هى تكلفة الإئتمان مع ثبات العوامل الأخرى ؟

بالنسبة للوضع فى (أ) يتم حساب تكلفة الإئتمان كما يلى :

$$\text{تكلفة الإئتمان} = \frac{٢}{٩٨} \times \frac{٣٦٠}{٥٠} = ١٤ر٧ \text{ ٪}$$

وبالتالى يتضح أنه بزيادة فترة الإئتمان من ٢٠ يوما إلى ٥٠ يوما ترتب علية انخفاض تكلفة الرئتمان من ٣٦ر٧ ٪ إلى ١٤ر٧ ٪ سنويا .

- وبالنسبة للوضع (ب) يتم حساب تكلفة الإئتمان كما يلى :

$$\text{تكلفة الإئتمان} = \frac{٢}{٩٨} \times \frac{٣٦٠}{١٠} = ٧٣ر٥ \text{ ٪}$$

وعلى ذلك يتضح أنه بإنخفاض فترة الإئتمان من ٢٠ يوم لتصبح ١٠ أيام ترتب علية زيادة تكلفة الإئتمان من ٣٦ر٧ ٪ سنويا لتصبح ٧٣ر٥ ٪ سنويا .

٥/١١ من الذى يتحمل تكلفة الإئتمان التجارى ؟

من الأهمية بمكان أن يتم التذكر دائما بوجود تكلفة للإئتمان التجارى وذلك نظير استخدام الموارد المالية فى عملية التبادل بين البائع والمشترى . وقد وضحنا فى الحالة الخاصة بعدم وجود خصم نقدى وقيام المشترى بالدفع فى تاريخ الاستحقاق انه لاتوجد تكلفة ظاهرة للإئتمان التجارى . وبالرغم من صحة ذلك الاستنتاج من وجهة نظر التحليل الحدى . . . إلا أن هذا النوع من التحليل يغفل حقيقة هامة وهى أن هناك طرفاً لابد وأن يدفع مقابل استخدام الأموال المستخدمة . ويمعنى ذلك فإن تكلفة الإئتمان التجارى قد يتحملها المشترى كما قد يتحملها البائع أو قد يتحملها الإثنين معاً.

وفى حالات معينة قد يستطيع البائع أن ينقل عبء تكلفة الإئتمان إلى المشترى وذلك فى صورة الاسعار المرتفعة وذلك فى الحالات التى يكون فيها الطلب على المنتج محل التعامل مرنا . وإن كان هناك الكثير من الحالات التى يكون فيها البائع متردداً فى زيادة الاسعار وهنا قد يؤول الأمر إلى تحمل البائع لأغلب التكاليف الخاصة بالإئتمان التجارى .

وفى أحوال أخرى ، قد يكون البائع قادراً على نقل تكلفة الإئتمان إلى المشترى وهنا فإن المشترى علية أن يقرر من الذى سيتحمل تكلفة الإئتمان ، فإذا وجد أنه المتحمل لهذه التكلفة فقد يفكر فى بائعين آخرين يمكن أن يكونوا أفضل من ذلك . بالإضافة إلى ذلك ، فإن المشترى عليه إدراك ان تكلفة الإئتمان تتغير عبر الوقت . ففى الاوقات التى ترتفع فيها اسعار الفائدة ويقل العرض من الأموال فإن البائعين قد يعمدوا إلى رفع اسعار منتجاتهم حتى تستوعب التكاليف المرتفعة للإئتمان التجارى . وهنا لايجب الخلط بين الإرتفاع فى الاسعار نتيجة ظروف الطلب فى سوق المنتج وبين ارتفاع الاسعار لتغطية تكاليف الإئتمان التجارى .

مما تقدم يمكننا استخلاص النتائج الآتية :

١- أن هناك تكلفة للإئتمان التجارى فى جميع الأحوال .

٢- أن المشترى يتحمل هذه التكلفة فى حالة وجود خصم نقدى .

٣- أن البائع يتحمل التكلفة فى حالة عدم وجود خصم نقدى .

٤- أن البائع يمكنه نقل تكلفة الإئتمان التجارى إلى المشترى (فى حالة عدم وجود خصم نقدى) عن طريق رفع الاسعار غير أن هذه الحالة تتطلب ظروفا خاصة .

٦/١١ مزايا الإئتمان التجارى .

عند قيام المنشأة بالتفكير في الحصول على تمويل عن طريق الإئتمان التجارى فإن عليها القيام بالموازنه بين مزايا الإئتمان التجارى كمصدر إختيارى للتمويل لايحتوى على أى تكلفة ظاهرة مقابل تكلفة قبول الخصم النقدى وكذلك تكلفة الفرصة المرتبطة بإحتمال تدهور سمعتها الإئتمانية فى حالة تأخرها فى السداد . ومن ناحية المزايا فإن هناك العديد من المزايا الخاصة بالإئتمان التجارى كأحد مصادر التمويل قصيرة الأجل يمكن ذكرها فيما يلى :

١- قد تكون أهم مزايا الإئتمان التجارى هى سهولة الحصول على الإئتمان التجارى كما أنه متاح وبشكل مستمر .

٢- لايحتاج الحصول على الإئتمان التجارى فى اغلب الأحيان اجراء اى ترتيبات رسمية .

٢- يساعد الإئتمان التجارى المشروع المشترى على تخطيط سياسته النقدية وبالتالى تجنب المشاكل الخاصة بالسيولة .

٧/١١ محددات الإئتمان التجارى :

توجد ثلاثة محددات رئيسية لعملية الإئتمان التجارى وتتمثل فى الظروف الإقتصادية ، عوامل الصناعة وأخيرا طبيعة المنشأة

١/٧/١١ الظروف الاقتصادية

تتأثر مدى قدرة المنشأة على منح أو الحصول على الإئتمان بالظروف الإقتصادية من كساد أو رواج . فحينما تكون الظروف السائدة هى ظروف رواج تسهل عملية منح أو الحصول على الإئتمان ويتمثل ذلك فى وجود شروط مخففة للحصول على الإئتمان .

وعلى العكس من ذلك فإن هناك صعوبة فى الحصول على الإئتمان التجارى فى حالات الكساد . وإن أمكن الحصول على الإئتمان التجارى فإن شروط الحصول على ذلك تكون صعبة ويرجع ذلك إلى أن الموردين أنفسهم يحصلون على احتياجاتهم المالية بصعوبة ومن ثم لايمنحون تسهيلات إئتمانية بسهولة .

٢/٧/١١ عوامل الصناعة .

تمثل عوامل الصناعة عنصراً هاماً كمحدد للإئتمان التجارى فهناك ارتباط وثيق بين مدةالإئتمان وبين عمر السلعة . وعلى سبيل المثال تكون فترة الإئتمان للسلع الغذائية قصيرة فى حين أن السلع المعمرة تتمتع بفترة إئتمان أطول .

٣/٧/١١ طبيعة المنشأة .

توجد مجموعة من العوامل المرتبطة بطبيعة المنشأة تؤثر بشكل كبير على مدى القدرة على منح أو الحصول على الإئتمان التجارى .

.ومن أهم العوامل المرتبطة بذلك المركز المالى لمنشأة المورد ومنشأة المشترى . وكلما كان المركز المالى للمورد قويا كلما زادت قدرته على منح الإئتمان ، وكلما كان المركز المالى للمشترى قويا كلما أدى ذلك إلى سهولة حصولة على الإئتمان وهكذا .

٨/١١ تذكر أن :

أولا : أن الإئتمان التجارى يعتبر أحد مصادر التمويل قصيرة أجل وفى بعض الأحيان يمكن أعتبارة أهم هذه المصادر .

ثانيا : أن الأئتمان التجارى قد يأخذ ثلاثة اشكال اساسية :

١- الحساب المفتوح وهو اكثر الانواع شيوعاً ولا يتطلب مستنداً معينا للإثبات سوى توقيع المشترى على فاتورة البضاعة .

٢- الكمبيالة وهنا يقوم البائع بسحب كمبيالة على المشترى يأمرة فيها بدفع قيمة البضاعة للشخص المستفيد فى تاريخ معين ويقوم المشترى بقبول هذه الكمبيالة .

٣- السند الأذنى وهو عبارة عن تعهد من المشترى بدفع قيمة محدده فى تاريخ محدد .

ثالثا : هناك اربعة انواع من شروط الإئتمان التجارى ويتوقف وجود الإئتمان أو عدم وجوده على نوع شروط البيع .

أ- عدم وجود إئتمان ويتحقق ذلك عندما تكون شروط البيع إما الدفع عند الإستلام أو الدفع قبل الإستلام .

ب- وجود فترة إئتمان مع عدم وجود خصم نقدى وهنا يتم تسليم البضاعة وتأخير تاريخ السداد لتاريخ لاحق لإستلام البضاعة . . وهنا لا توجد تكلفة للإئتمان بشكل ظاهر .

حـ- وجود فترة إئتمان مع وجود خصم نقدى . وهنا يكون المشترى مخير بين قبول الخصم النقدى وعدم الاستفادة من فترة الإئتمان أو العكس ولايوجد الإئتمان الا فى حالة عدم قبول الخصم النقدى .

د- الإئتمان المؤرخ فى حالة العمليات الموسمية .

رابعا : أن الإئتمان التجارى ممكن بالتالى أن يكون إما مصدرا ضمنيا للتمويل قصير الأجل (عدم وجود خصم نقدى) أو مصدراً إختياريا للتمويل قصير الأجل (فى حالة وجود خصم نقدى) .

٩/١١ اسئلة الوحدة الحادية عشر

أجب عن الأسئلة التالية :

أولا : حدد العبارات الصحيحة والعبارات الخاطئة مما يلى : -

١- يعتبر الإئتمان التجارى أحد مصادر التمويل طويل الأجل والتى يمكن الحصول عليها بسهولة .

٢- يعتبر الحساب المفتوح احد اشكال الائتمان التجارى

٣- تعبر فترة الإئتمان عن الفترة التى فيها المشترى الإستفادة من الخصم النقدى والسداد نقداً

٤- تستخدم الكمبيالة والسند الاذنى كانواع للإئتمان التجارى عندما تكون هناك ثقة عالية ومعرفة شخصية بين البائع والمشترى

٥- يعبر الإئتمان التجارى عن أحد مصادر التمويل التى تتحدد بناءاً على اتفاق بين المنشأة وإحدى المؤسسات المالية .

٦- اذا كانت شروط البيع تنص على أن الدفع يتم عند الاستلام او الدفع قبل الاستلام فإن ذلك يعنى وجود فترة إئتمان ولكن بدون تكلفة

٧- فى حالة وجود خصم نقدى فإنه لايوجد ائتمان تجارى .

٨- عند وجود فترة إئتمان مع عدم وجود خصم نقدى تكون تكلفة الإئتمان تكلفة ضمنية .

٩- اذا كانت شروط البيع ٢/١٠ صافى ٣٠ فإن

- قيمة الخصم النقدى = ١٠ ٪

مدة الإئتمان = ٢٨ يوم

١٠- يستخدم الإئتمان المؤرخ عندما تكون المبيعات مستقرة طوال العام وغير موسمية .

١١- يكون الإئتمان التجارى مصدراً ضمنيا للتمويل اذا كان هناك خصم نقدى.

١٢- يكون الإئتمان التجارى مصدراً إختياريا للتمويل إذا لم يوجد الخصم النقدى .

١٣- تتحدد تكلفة الإئتمان التجارى على اساس عنصر واحد فقط وهو نسبة الخصم النقدى .

١٤- اذا كانت شروط البيع هى ٤/١٠ صافى ٣٠ يوم فإن تكلفة الإئتمان التجارى = ٥٠ ٪ سنويا .

١٥- يتحمل البائع دائما تكلفة الإئتمان التجارى .

ثانيا : اجب بالتفصيل عن الأسئلة التالية : -

١- ماهى أهم انواع الإئتمان التجارى ؟

٢- ماهى شروط الإئتمان التجارى ؟

٣- اشرح الإئتمان التجارى كمصدر للتمويل ؟

٤- من الذى يتحمل تكلفة الإئتمان التجارى ؟

٥- ماهى أهم مزايا وعيوب الإئتمان التجارى ؟

٦- ماهى أهم محددات الإئتمان التجارى ؟

الوحدة الثانية عشر : القروض قصيرة الأجل

الهدف:

تعريف الطالب بالقروض قصيرة الأجل من حيث انواعها وتكلفة الحصول عليها

المكونات:

١٢/١ مقدمة .

١٢/٢ القروض غير المضمونة

١٢/٢/١ حد الإئتمان .

١٢/٢/٢ القروض المتجددة

١٢/٣ القروض المضمونة .

١٢/٣/١ القروض المضمونة بحسابات القبض .

١٢/٣/٢ القروض بضمان المخزون

١٢/٤ تذكر أن.

١٢/٥ سئلة الوحدة الثانية عشر.

١/١٢ مقدمة :

قد يكون مفيداً ولأغراض التوضيح ان تفرق بين مجموعتين من القروض قصيرة الأجل فى مجال الأعمال . ألا وهى القروض المضمونة والقروض غير المضمونة وفي الغالب الأعم ، فإن المؤسسات المالية وشركات التمويل لاتقدم سوى القروض من المجموعة الأولى وهى القروض المضمونة ، ويرجع السبب فى ذلك ببساطة الى أن المقترض الذى يمكنه وضعه المالى من الحصول على قروض غير مضمونة فإنه يمكنه اللجوء – وعادة مايفعل – إلى البنوك التجارية للحصول على مايحتاجه من قروض قصيرة الأجل . وبالتبعية فإن مناقشتنا للقروض غير المضمونة ستتناول فقط تلك القروض الممنوحة بواسطة البنوك التجارية وبالتالى فهى قروض مصرفية قصيرة الأجل

٢/١٢ القروض المصرفية غير المضمونة .

يمكن النظر إلى القروض المصرفية قصيرة الأجل على اساس أنها قروض تتصف بالتصفية الذاتية من جهة أن الاصول التى يتم شرائها بقيمة القرض تولد تدفقات نقدية كافية لسداد القرض وفوائدة فى مدة اقل من سنة . وفى وقت ما كانت اغلب قروض البنوك التجارية مقتصرة على هذا النوع من القروض ولكن . ولحسن الحظ فإن البنوك حاليا تقوم بتقديم مدى واسع من القروض قصيرة الأجل لمنظمات الاعمال وبحيث تكون هذه القروض متناسبة فى تنوعها مع تنوع إحتياجات منظمات الأعمال . ومع ذلك ، فإن القروض المصرفية قصيرة الأجل ذاتية السداد لازالت تمثل مصدراً هاماً من مصادر التمويل قصيرة الأجل .

ويشيع إستخدام هذا النوع من القروض المصرفية قصيرة الأجل لتمويل الإحتياجات الموسمية الخاصة بتمويل المبيعات الأجلة والمخزون .

هذا ويمكن أن يتم مد فترة القروض قصيرة الأجل فى ضوء حد إئتمان معين أو طبقا لإتفاقية تنص على الإئتمان المتجدد أو على اساس العمليات .

ويتم استخدام السندات الاذنية والتى يتم توقيعها بواسطة المقترض لإتمام النواحى الرسمية وإتفاقية القرض ويحدد فى السند الاذنى مدة القرض ، وقيمة القرض وكذلك معدل الفائدة . وفى هذه الوحدة سيتم بيان النواحى المرتبطة بالقروض المصرفية قصيرة الأجل وخاصة تلك التى تتصف بالسداد الذاتى .

١/٢/١٢ حد الإئتمان Line of Credit

يعبر حد الإئتمان عن اتفاقية بين بنك تجارى وأحد عملاءه فيما يتعلق بالحد الأقصى لقيمة الإئتمان الغير مضمون الذى يمكن للبنك أن يقدمة أو يسمح به للعميل فى أى وقت من الأوقات وعادة فإن الاتفاقيات الخاصة بحد الإئتمان تغطى سنة واحدة مع إمكانية تجديدها لسنة أخرى . بالإضافة إلى ذلك فإنه يتم اعادة بحث تحديد الإئتمان الجديد بعد استلام البنك التقرير السنوى للمراجعين لحسابات الشركة وبعد أن تتوافر لدى البنك الفرصة لمعرفة مدى تقدم العميل .

وعلى سبيل المثال فإذا كانت السنة المالية للمقترض تنتهى فى ١٢/٣١ فقد يقوم البنك بوضع تاريخ مراجعة حد الإئتمان فى مارس من السنة القادمة حتى يتسنى له مراجعة موقف العميل . وعند ذلك الوقت تقوم الشركة والبنك بمناقشة إحتياجات الشركة من الأئتمان خلال السنة القادمة على ضوء الأداء فى السنة الماضية . وغالبا يتم تحديد الحد الأقصى للإئتمان بواسطة البنك فى ضوء تقييم البنك للشركة المقترضة من حيث الملاءة المالية وإحتياجاتها المالية ، وعلى ضوء التغير فى هاتين الناحيتين فقد يتم تعديل حدود الإئتمان للسنة القادمة عند التاريخ المتفق عليه أو قبل ذلك إذا ماكانت هناك ظروف تدعو لذلك .

وفى هذا الصدد فقد تكون الموازنة النقدية افضل مرشداً لإحتياجات الشركة لتمويل قصير الأجل . وعلى سبيل المثال ، اذا اتضح أن الحد الأقصى للإحتياجات المالية قصيرة الأجل خلال العام القادم قد قدرت بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنية ، فإن الشركة قد تطلب أن يكون حد الإئتمان مليون جنية وبما يمكنها من وضع هامش للأمان . ومن ناحية البنك فتعتمد موافقته أو عدم موافقته على طلب الشركة على تقييمه للملاءة الإئتمانية للشركة . وفى حالة موافقة البنك ، يمكن للشركة أن تقوم بالإقتراض على اساس الأجل القصير ، عادة لمدة ٩٠ يوما ، وبحد أقصى مليون جنيه . ولما كانت البنوك تعتبر هذا النوع من القروض تمويلاً موسمياً أو مؤقتا ، فإنها عادة ماتطلب من الشركة المقترضة أن تسدد هذه القروض فى وقت ما خلال السنة ، وغالبا مايتم ذلك عن طريق التفاوض والتفاهم بين البنك والشركة المقترضة . وعملية السداد هذه تعتبر تاكيدا للبنك بأن هذا التمويل هو تمويل مؤقت ولايحتل جانبا من الاحتياجات المالية الدائمة بالنسبة للشركة .

وبالرغم من المزايا المتعددة التى يمثلها هذا النوع من التمويل للشركة المقترضة إلا أن هذا النوع من الترتيبات الإئتمانية لايرتب إلتزاما قانونيا على البنك المقترض قبل الشركة المقترضة للتوسع أو الاستمرار فى هذا النوع من التسهيلات . فغالبا مايتم ترتيب هذا النوع من التسهيلات عن طريق خطاب يقوم البنك بإرساله للشركة طالبة التسهيلات لاعلانها بحد الإئتمان المسموح به وكما يوضح ذلك شكل رقم (١) والذى يوضح مثالا لصورة الخطاب الذى يرسلة البنك للشركة المقترضة .

وواضح أن هذا الخطاب لايمثل إلتزاما قانونيا على البنك للإستمرار فى تقديم التسهيلات للشركة المقترضة . فإذا تدهورت الملاءة الإئتمانية للشركة المقترضة فى أى وقت من الأوقات فقد يقوم البنك بإنهاء التسهيلات الإئتمانية المقدمة للشركة المقترضة ولايوجد مايلزمة قانونيا للإستمرار فى تقديم هذه التسهيلات . ولكن مايجب الاشارة إلية فى هذا الصدد هو أن العرف التجارى والمالى غالبامايجعل لدى البنك شعوراً بضرورة الالتزام بشرف الوعد الخاص بحد الإئتمان الممنوح للعميل .

٢/٢/١٢ القروض المتجددة Revolving - Credit Agreement

تعبر القروض المتجددة عن إلتزام قانونى من جانب البنك لتقديم الإئتمان إلى عميل معين وذلك حتى حد معين . وخلال مدة سريان هذا الإلتزام ، يجب على البنك القيام بتوفير الأموال اللازمة والتى يطلبها المقترض وفى أى وقت يطلب المقترض ذلك ، مع الأخذ فى الإعتبار أن متجمع قيمة الأموال التى يتم اقتراضها لاتتجاوز حد معين (كمية معينة) .

ولتوضيح هذا النوع من الإئتمان المصرفى نقدم المثال التالى : -

شكل رقم (١٢/١)

البنك ....

شركة مساهمة مصرية

القاهرة ش . . . .

٢٠ / ٣ / ١٩٩٢

السيد / ....

رئيس مجلس ادارة شركة ....

القاهرة ش ....

الأستاذ الفاضل السيد / ....

بناءاً على تحليل التقرير الختامى لنشاط الشركة عن العام المنتهى فى ٩١/١٢/٣١ يسرنا إبلاغ سيادتكم بتحديد التسهيلات المقدمة لشركتكم فى حدود مليون جنية مصرى خلال السنة القادمة وبمعدل $\frac{١}{٢}$ ٪ بالإضافة إلى معدل الفائدة الاساس .

ونود التوضيح بأن هذه التسهيلات مشروطة بمحافظة شركتكم على مركزها المالى الحالى

المخلص

السيد / ....

مثال:

اذا كان حجم القرض المتجدد الذى تم الاتفاق عليه بين احد البنوك وآحد عملائه يبلغ مليون جنيه ، وأن العميل قد حصل فعلا على ٧٠٠ر٠٠٠ جنية ، فما هو حجم الاموال التى يمكن للعميل أن يحصل عليها طبقا لإتفاقية القرض ؟

اجمالى القرض (الاموال) التى يمكن أن يحصل عليها العميل

= اجمالى قيمة إتفاقية القرض - اجمالى ماتم افتراضه

= ١ر٠٠٠ر٠٠٠ - ٧٠٠ر٠٠٠

= ٣٠٠ر٠٠٠ جنية .

وعلى ذلك فإن عميل البنك في إمكانه الحصول على تسهيلات اضافية فى صورة ائتمان مصرفى قدرها ٣٠٠ر٠٠٠ جنية فى أى وقت طوال مدة سريان اتفاقية القرض

وحتى يتم سريان اتفاقية هذا القرض بحيث تمثل إلتزام رسمى من جانب البنك قبل احد عملائه ، فإن العميل من جانبه لابد ان يدفع مصاريف إلتزام مقابل المبالغ التى لم يتم سحبها طبقا لإتفاقية القرض .

وعلى سبيل المثال ، إذا كانت قيمة القرض المتجدد تبلغ ١٠٠٠ر٠٠٠ جنية ، وقد بلغ متوسط السحب من هذا القرض خلال السنة ٤٠٠ر٠٠٠ جنية ، فإن المقترض فى هذه الحالة عليه أن يقوم بدفع مصاريف التزام مقابل ٦٠٠ر٠٠٠ جنية (١٠٠٠ر٠٠٠ - ٤٠٠ر٠٠٠) وهو المبلغ الذى لم يستخدم طبقا لإتفاقية القرض . فإذا كانت النسبة المئوية لهذه المصاريف ٥ر ٪ فإن هذه العمولة السنوية يتم حسابها كالتالى :

$$\text{عمولة (مصاريف) الالتزام} = \frac{\text{نسبة العمولة} \times \text{القيمة الغير مستخدمة من القرض}}{١٠٠}$$

$$= \frac{٥ر \times ٦٠٠\ ٠٠٠}{١٠٠} = ٣٠٠ \text{ جنية}$$

٣/١٢ القروض المضمونة

فى حالات كثيرة لاتكون أمام المنشأة فرصة للحصول على إحتياجاتها المالية قصيرة الأجل بسهولة وبدون ضمان . إذ يقتضى الأمر فى حالات كثيرة ان تقوم المنشأة الراغبة فى الحصول على تمويل قصير الأجل بتقديم ضمان (رهن) للمؤسسة المالية المانحة للتمويل حتى تحصل على إحتياجاتها المالية . ويرجع السبب فى عدم قدرة المنشأة على الحصول على احتياجاتها المالية قصيرة الأجل بدون ضمان إلى احد العوامل الآتية :

١- فى حالة المنشآت الحديثة والتى لم تتأكد جدارتها بعد فى مجال الأعمال .

٢- فى حالة المنشآت التى لم تتوافر لديها القدرة المناسبة على خدمة الدين فى الماضى ومن ثم توجد شكوك لدى المؤسسات المالية بشأن قدرة مثل هذه المنشآت على القيام بذلك فى المستقبل .

فإذا تحقق احد هذين العاملين أو كليهما فغالبا مايقوم المقرض بطلب ضمان (رهن) لأحد اصول الدائن وذلك بغرض تخفيض المخاطر الخاصة بالخسائر التى يمكن أن يتحملها المقرض .

ومع وجود ضمان للقرض فى صورة رهن أحد الأصول يكون لدى المقرض مصدرين لسداد القرض هما :

١- التدفقات النقدية للمنشآت المقترضة والمخصصة لخدمة الدين .

٢- فى حالة عدم كفاية المصدر الأول (التدفقات النقدية) لسداد القرض يكون لدى المقرض لسبب ما ، يكون لدى المقرض قيمة الرهن (الضمان) لإستيفاء حقوقه قبل المقترض .

وبوجود رهن لأحد الأصول تتزايد العمليات الادارية المطلوبة لإدارات الدين ، ومن ثم تزيد التكاليف الإدارية للقروض المضمونة عن تلك الخاصة بالقروض غير المضمونة ، وهذه التكاليف يتم تحملها عادة بواسطة المقترض فى صورة اتعاب لإتمام اتفاقية القرض وأيضا فى صورة معدلات فائدة أعلى . وهنا يثار تساؤل هام وهو :

ماهى مصلحة كلا من المقرض والمقترض فى ايجاد تكاليف اعلى لعملية الاقتراض فى حالة القروض المضمونة ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتلخص فى أن سوق الاقراض هو سوق تنافسى ، فإذا كان بإستطاعة المقترض الحصول على قرض غير مضمون وبتكلفة اقل من مكان آخر فلن يتردد فى ذلك . غير أنه عند مستوى معين من المخاطرة يرغب جميع المقرضين فى الحصول على ضمانات تزيد عن تلك المطلوبة فى الوضع العادى . هذه الضمانات قد تكون فى شكل الحصول على رهن لأحد الأصول أو النص على ضمانات معينة فى اتفاقية القرض والتى تمكن المقرض من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإسترداد أمواله فى وقت سابق لتاريخ استحقاق القرض فى حالة شعوره بتدهور الحالة المالية للمدين أو المقترض .

وفيما يلى سنقوم بعرض لبعض انواع الضمانات التى يمكن أن تقوم كرهن أو ضمان للحصول على القروض قصيرة الأجل واهمها حسابات القبض والمخزون .

١٢/٣/١ القروض المضمونة بحسابات القبض .

تعتبر حسابات القبض واحدة من أكثر اصول المشروع سيولة ويتبع ذلك اعتبارها اكثر الأصول جاذبية وقابلية كضمان للديون . حيث أن الدائن يهتم اساساً بالمصاعب المتعلقة بالحصول على قيمة الرهن عندما يضطر الى تصفيته والمخاطر المتعلقة بعدم صحة أوراق القبض .

ولتوضيح طبيعة الترتيبات الخاصة بهذا النوع من القروض ستقوم بتوضيح الأجراءات الخاصة بالحصول على قرض بضمان حسابات القبض .

بداية فإن الشركة يمكنها طلب الحصول على قرض بضمان حسابات القبض سواء من احد البنوك التجارية أو إحدى المؤسسات المالية (شركة تأمين مثلا) ، وكنتيجة لإرتفاع اسعار الفائدة الخاصة بالمؤسسات المالية عن تلك التى تتقاضاها البنوك التجارية فإن المنطقى ان تقوم الشركة بمحاولة الحصول على القرض من البنوك التجارية أولا . وهنا يتم تحديد نوع حسابات القبض وحجمها - والإجراءات التى تتبع حتى يتم الحصول على القرض وسداده وستتناول هذه العناصر فيما يلى .

١٢/٣/١/١ نوع وحجم حسابات القبض

١٢/٣/١/١/١ نوع حسابات القبض

عند تقدم الشركة بطلب الحصول على قرض من بنك ، يقوم البنك بتقييم هذا الطلب . ويتناول هذا التقييم تحليلا لجودة حسابات القبض الخاصة بالشركة وذلك بغرض تحديد حجم التمويل الذى يمكن للبنك تقديمة فى مقابل الحصول على حسابات القبض المقدمة من الشركة كضمان . ومنطقيا فإنه كلما ارتفعت جودة حسابات القبض الخاصة بالشركة كلما زاد حجم التمويل الذى يكون البنك مستعداً لتقديمة للشركة كنسبة مئوية من القيمة الاسمية لحسابات القبض المقدمة كضمان للقرض . ايضا فإن البنك لايكون مضطراً بقبول كل حسابات القبض المقدمة من الشركة المفترضة ، ولكن البنك قد يرفض قبول حسابات قبض معينة مثل تلك الحسابات الغير الجيدة وحسابات القبض الحكومية أو المسحوبة على جهات اجنبية خارج الدولة . وبناءاً على تقييم البنك لدرجة جودة حسابات القبض يقوم البنك بتقديم نسبة تتراوح بين ٥٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من القيمة الاسمية لحسابات القبض للشركة المقترضة .

١٢/٣/١/١/٢ حجم حسابات القبض .

لاينصب اهتمام البنك أو المؤسسة المالية على تقييم مدى جودة حسابات القبض المقدمة كضمان فقط ولكن يمتد هذا الاهتمام إلى حجم وقيمة حسابات القبض المقدمة من الشركة طالبة الحصول على القرض .

اذ يترتب على قبول البنك أو المؤسسة المالية لحسابات القبض كضمان للقرض أن يقوم بإمساك سجلات منتظمة لكل ورقة تجارية مقدمة وعلى ذلك انخفضت قيمة هذه الأوراق المالية فى المتوسط كلما زاد عدد السجلات التى يستوجب على البنك (المقرض) القيام بإمساكها ومن ثم زيادة تكاليف القرض .

وبالتبعية فإن الشركات التى تبيع منتجات منخفضة الثمن بيعا آجلا عادة مايصعب عليها الحصول على قروض بضمان هذه الأوراق وبغض النظر عن مدى جودة هذه الأوراق . ويرجع ذلك إلى أن تكاليف القرض فى هذه الحالة ستكون مرتفعة بشكل كبير .

٢/١/٣/١٢ اجراءات الحصول على القروض المضمونة بحسابات القبض.

لتوضيح الاجراءات الخاصة بالقروض المضمونة بحسابات القبض لنفرض أن احد البنوك قد قرر منح إحدى الشركات قرضا بضمان حسابات القبض وبنسبة ٧٥ ٪ من القيمة الاسمية من حسابات القبض المقدمة من الشركة . يلى ذلك قيام الشركة بإرسال جدولا الى البنك موضحا فيه حسابات القبض بشكل تحليلى يوضح اسم الحساب المدين ، وتاريخ الاستحقاق ، وقيمة الدين . وفى بعض الأحيان قد يطلب البنك بعض المستندات الإضافية مثل فاتورة البيع وفاتورة الشحن وبعد استلام البنك للجدول الخاص بالحسابات والمستندات الاضافية فى حالة طلبها يطلب البنك من المقترض التوقيع على كمبيالة بقيمة القرض بالإضافة للتوقيع على اتفاقية القرض وصحة حسابات القبض . عند اتمام هذه الإجراءات يقوم البنك بدفع ٧٥ ٪ من القيمة الإجمالية للحسابات المقدمة فى الجدول الخاص بحسابات القبض للشركة طالبة الحصول على القرض .

٣/١/٣/١٢ اجراءات سداد القروض المضمونة بحسابات القبض.

تتحدد إجراءات سداد القروض المضمونة بحسابات القبض ضمن الاشتراطات الواردة فى إتفاقية القرض . وغالبا يوجد أساسين قد يتم الإتفاق على احدهما بين المقرض والمقترض .

الأساس الأول : قيام المقترض بسداد قيمة القرض للبنك .

لتوضيح هذا الاساس يجب أن نلاحظ أن هناك ثلاثة اطراف مشتركة فى عملية الحصول على القروض المضمونة بحسابات القبض .

- **الطرف الأول** : الشركة التى تملك حسابات القبض .
- **الطرف الثانى** : المدين الذى يوجد عليه إلتزام قبل الشركة والمثبت بورقة القبض التى تحوزها الشركة .

- **الطرف الثالث** : البنك والذى يقوم بمنح الطرف الأول (الشركة) قرض (كنسبة من حسابات القبض) مقابل إنتقال حيازة هذه الحسابات له .

وطبقا للاساس الأول لايتم اشراك أو حتى اعلام الطرف الثانى (المدين قبل الشركة) بإتفاقية القرض وعلى ذلك تظل العلاقة المالية بينه وبين الشركة الدائنة . وهنا تقوم الشركة بتحصيل قيمة حسابات القبض فى تاريخ استحقاقها من المدين ثم تقوم الشركة ايضا بإرسال هذه المتحصلات إلى البنك الذى يحوز حسابات القبض . وهنا يقوم البنك بإجرائين .

- **الاجراء الأول** : خصم النسبة التى تم دفعها كقرض من قيمة كل ورقة مالية يتم تحصيلها وهى فى مثالنا ٧٥ ٪

- **الاجراء الثانى** : اضافة باقى قيمة الحساب ٢٥ ٪ الى حساب الشركة الدائن لدى البنك .

ولتوضيح هذا الاساس نتناول المثال الرقمى التالى :

* قامت شركة هبة بتقديم حسابات القبض لديها للبنك الأهلى للحصول على قرض بضمان هذه الحسابات . وقد قرر البنك الأهلى منح شركة هبة نسبة ٧٥ ٪ من قيمة هذه الحسابات التى تبلغ ١٠٫٠٠٠ جنية وبالتالى حصلت شركة هبة على قرض قدرة ٧٥٠٠ جنية بضمان حسابات القبض . وكانت حسابات القبض المقدمة من شركة هبة تشمل حسابين هما :

١- ورقة قبض مسحوبة على شركة النيل قيمتها ٦٠٠٠ جنية تستحق فى ٩٢/١٢/٣١

٢- ورقة قبض مسحوبة على شركة الصناعات الحقيقة قيمتها ٤٠٠٠ جنية تستحق فى ١٩٩٣/٢/٢٨ .

وقد قامت شركة هبة بتحصيل ورقة القبض المستحقة على شركة النيل فى ١٩٩٢/١٢/٣١ بكامل قيمتها . ماهى الاجراءات التى تتبعها شركة هبة فى هذه الحالة ؟

هنا يتم اتباع الاجراءات التالية :

تقوم شركة هبة بتسليم كامل القيمة المحصلة وعر ... إلى بنك الأهلى .

٢- يقوم البنك الأهلى بإجراء عمليتين :

الأولى : خصم ٧٥ ٪ من القيمة سداداً لجزء من قيمة القرض (لاحظ أن البنك دفع ٧٥ ٪ من قيمة الحسابات كقرض) . وهذا يساوى

= ٦٠٠٠ × ٧٥ ٪ = ٤٥٠٠ جنية

٣- يقوم البنك بوضع باقى القيمة فى حساب شركة هبة لديه ،

= ٦٠٠٠ - ٤٥٠ = ١٥٠٠ جنية

الاساس الثانى : قيام البنك (المقرض) بالتحصيل .

يلاحظ انه إذا لم يوجد نص على قيام البنك بالتحصيل فيتم اتباع الاساس الأول - وفى بعض الاحيان وكنتيجة لإنخفاض الثقة أو للإحتياط لمخاطر التلاعب من قبل المقترض ، قد تنص اتفاقية القرض على تولى البنك أو المؤسسة المالية عملية التحصيل مباشرة من الطرف الثانى (المدين الأصلى فى ورقة القبض) . وطبقا لهذا الاساس يقوم البنك بإبلاغ المدين (الطرف الثانى) المسحوب عليه ورقة القبض بأن البنك أو المؤسسة المالية قد أصبح هو الحائز للورقة التجارية وأنه على المدين أن يقوم بالسداد له مباشرة فى تاريخ الاستحقاق . وعند تحصيل البنك لقيمة الحساب يتم ايضا خصم نسبة القرض ووضع الباقى فى حساب الشركة لدية . وهنا يلاحظ أن هناك علاقة مباشرة طبقا لهذا الاساس بين البنك أو المؤسسة المالية (المقترض) وبين المدين بحساب القبض ، هذه العلاقة لاتوجد فى الاساس الأول . وغالبا لاتقبل الشركة المقترضة التعامل طبقا لهذا الاساس إلا فى حالة كونها فى وضع ضعيف نسبيا من الناحية المالية .

٢/٣/١٢ القروض بضمان المخزون .

يعتبر المخزون من الأصول السائلة نسبيا وعلى هذا فهو يعتبر مناسبا كضمان للقروض قصيرة الأجل - وكما هو الوضع بالنسبة للقروض المضمونة بحسابات القبض يقوم البنك أو المؤسسة المالية (المقرض) بمنح الشركة طالبة القرض (المقرض) نسبة مئوية من القيمة السوقية للمخزون كقرض قصير الأجل . ايضا تتحدد النسبة المئوية التى يتم منحها من قيمة المخزون كمقرض طبقا لمدى جودة المخزون فهناك بعض انواع

المخزون كالحبوب مثلا تتميز بقابلية عالية للتسويق بالإضافة إلى أنها يمكن الحفاظ عليها بمراعاة شروط التخزين الجيد ومن ثم يتم منح نسبة عالية من قيمتها كنتيجة لانها تحتل مخزون نو جودة مرتفعة من وجهة نظر المقرض . وقد تصل نسبة القرض في مثل هذه الحالات إلى ٩٠ ٪ من قيمة هذا المخزون .

من ناحية أخرى ، فإنه فى حالة المخزون الذى يتمثل فى اصناف أو معدات تتميز بدرجة عالية من التخصص فى الاستخدام ومن ثم ذات سوق محدود بشكل كبير ، فإن المقرض فى هذه الحالة لايكون مستعدا لمنح اى قروض مقابل قيمتها السوقية .

ونستنتج من ذلك أن كل انواع المخزون لاتصلح كضمان للقروض قصيرة الأجل ، ولكن انواع المخزون التى تصلح كضمان للقروض قصيرة الأجل يجب ان تتوافر بها ميزتين اساسيتين هما :

١- ان تكون اصناف المخزون نمطية الاستخدام

٢- ان تكون قابلة للتسويق بعيداً عن سوقها المتخصص الذى تم شراؤها اساساً لأجله (بسوق الصناعة)

وفى حالة القروض قصيرة الأجل بضمان المخزون يقوم البنك أو المؤسسة المالية (المقرض) بتحديد النسبة المئوية من قيمة المخزون والتى ستسمح كقرض على اساس العناصر الآتية .

١- مدى قابلية المخزون للتسويق .

٢- مدى قابلية المخزون للفساد أو الهلاك والتلف .

٣- مدى استقرار اسعار المخزون فى السوق

٤- مدى سهولة التصرف فى المخزون بالبيع وتكلفة ذلك اذا ماإقتضت الضرورة التصرف فى المخزون بالبيع لإستيفاء قيمة القرض .

وقد تظهر هذه العناصر فى صورة متشدده لإعتبار المخزون كضمان للمقروض قصيرة الأجل . ويرجع هذا التشدد إلى الاسباب التالية -

١- أن هناك انواع من المخزون قد يصعب التخلص منها بالبيع تماماً أو يتحمل المقرض فى سبيل ذلك تكلفة عالية .

٢- أن المقرض غالبا لايرغب فى القيام بدور المصفى لقيمة الرهن (المخزون) ولكن مايرغب فيه هو التأكد هو ان قيمة الضمان (المخزون) مناسبة لقيمة القرض وذلك فى حالة فشل المقترض فى سداد اصل القرض او فوائدة .

٤/١٢ تذكر أن :

أولا : انه يمكن تقسيم القروض المصرفية قصيرة الاجل إلى

أ- قروض غير مضمونة

ب- قروض مضمونة

ثانيا : القروض غير المضمونة تعبر عن اتفاقية بين المنشأة وأحد البنول يقوم البنك بمقتضاها بمنح المنشأة قرض غير مضمون قد يأخذ أحد الشكلين التاليتن : -

أ - حد الإئتمان وهنا تحدد الاتفاقية حد اقصى معين للتسهيلات الإئتمانية التى يمكن أن يقدمها البنك خلال فترة محددة غالبا تكون سنة .

ب- القروض المتجددة . عبارة عن إلتزام قانونى يقوم البنك بموجبه يمنح تسهيلات إئتمانية على الا تتجاوز قيمتها متجمع معين .

ثالثا : أما القروض المضمونة فهى قروض يتم الحصول عليها بعد قيام المنشأة بتقديم احد اصولها الذى يقبلة البنك كضمان للحصول على هذا القرض . ومن اهم هذه الانواع :

أ - القروض بضمان حسابات القبض .

ب- القروض بضمان المخزون .

وغالبا ماتمثل قيمة القرض فى هذه الحالات نسبة معينة من قيمة الاصل المقدم كضمان . وتتحدد هذه النسبة بناءاً على جودة الأصل نفسة ومدى قابليته للتسويق .

٥/١٢ أسئلة الوحدة الثانية عشر

اجب عن الاسئلة التالية :

أولاً : حدد العبارات الصحيحة والعبارات الخاطئة مما يلى :

١- يمكن اعتبار القروض قصيرة الأجل بأنها قروض تتصف بالتصفية الذاتية .

٢ - يشيع استخدام القروض قصيرة الأجل فى تمويل الاحتياجات المالية الدائمة والمستمرة .

٣ - تعتبر الموازنة المالية افضل مرشد لتحديد إحتياجات الشركة من التمويل قصير الأجل .

٤- تعبر الملاءة الإئتمانية للشركة عن مدى قدرة هذه الشركة على السداد فقط .

٥- يدفع العميل مصاريف التزام مقابل المبالغ التى تم صرفها من قيمة القرض .

٦- تلجأ المنشأة الى القروض المضمونة لأن هذه القروض عادة تكون تكلفتها اقل من القروض غير المضمونة .

٧- اذا كانت المنشأة حديثه فى مجال الأعمال أو لم تتوافر لديها القدرة على خدمة الدين فى الماضى فإنها تلجأ إلى القروض المضمونة .

٨- تلجأ الشركات الى سداد القروض قصيرة الأجل عن طريق التدفقات النقدية المخصصة لخدمة الدين فقط وحيث انها دائما تكون كافية لذلك .

٩- يتطلب اجراء اتفاقيات القروض غير المضمونة اجراءات ادارية اكثر من تلك المطلوبة لعقد اتفاقيات القروض المضمونة .

١٠- تتحدد نسبة القرض المضمون الذى يمكن الحصول علية بناءاً على جودة الاصل المقدم كضمان فقط .

١١- تتوقف قيمة نسبة القرض المضمون بحسابات القبض على حجم حسابات القبض المقدمة فقط .

١٢- اذا كان المخزون نمطيا ويتمتع بقابلية عالية للتسويق فإنه يصلح كضمان جيد للقروض بضمان المخزون .

ثانيا : قدمت إليك البيانات التالية .

قامت إحدى المنشأت بالاتفاق مع احد البنوك على قرض متجدد تبلغ قيمته ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ جنية وقد قام العميل بسحب مبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ر١ جنية مع العلم أن اتفاقية القرض لاتزال سارية ، فما هو حجم الأموال التى يمكن للمنشأة الحصول عليها طبقاً لإتفاقية القرض ؟

ثالثاً : اذا كانت اتفاقية القرض المتجدد تبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ جنية وقد بلغ متوسط السحب من القرض خلال السنة ٠٠٠ر٨٠٠ جنية واذا كانت مصاريف الإلتزام ٥ ر ٪ .

فما هى قيمة مصاريف الإلتزام التى يتحملها العميل لهذه السنة ؟

رابعاً : تم الاتفاق بين منشأة النهضة وأحد البنوك على قرض بضمان حسابات القبض، وبنسبة ٧٥ ٪ من قيمة هذه الحسابات التى تبلغ ٠٠٠ر١٠٠ جنية . وقد اشتملت حسابات القبض على ورقتين كالتالى :

١- ورقة قبض مسحوبة على شركة النيل قيمتها ٠٠٠ر٦٠ جنية تستحق فى ١٩٩٢/١٢/٣١ .

٢- ورقة قبض مسحوبة على الشركة العامة قيمتها ٠٠٠ر٤٠ جنية تستحق فى ١٩٩٣/٢/٢٨.

المطلوب:

- حدد الاجراءات التى تتبعها منشأة النهضة فى تحصيل وسداد القرض ؟

- هل يختلف الوضع فى حالة قيام البنك بتحصيل قيمة هذه الحسابات بنفسه ؟

الوحدة الثالثة عشر: مصادر التمويل متوسطة الأجل

الهدف:

التعريف بمصادر التمويل متوسطة الأجل والأشكال المختلفة لهذه المصادر .

المكونات:

١٣/ مقدمة .

١٣/٢ القروض المصرفية متوسطة الأجل .

١٣/٣ القروض المصرفية المتجددة .

١٣/٤ قروض شركات التأمين متوسطة الأجل .

١٣/٥ تمويل المعدات .

١٣/٦ تذكر أن.

١٣/٧ اسئلة الوحدة الثالثة عشر.

١/١٢ مقدمة :

تعتبر مصادر التمويل متوسطة الأجل من المصادر ذاتية التصفية مثلها فى ذلك مثل مصادر التمويل قصيرة الأجل . غير أنه من ناحية اخرى فإن مصادر التمويل متوسطة الأجل تقدم مصادر للتمويل للإستخدامات طويلة الأجل نسبيا وعلى ذلك فيمكن استخدامها فى بعض الحالات كبديل مؤقت لمصادر التمويل طويلة الأجل . فإذا رغبت إحدى المنشآت فى الحصول على تمويل طويل الأجل سواء عن طريق الديون أو عن طريق حق الملكية وكانت الظروف غير مهيأه لذلك فى السوق ، فيمكن للمنشأة فى هذه الحالة اللجوء الى مصادر التمويل متوسطة الأجل لحين تحسن الظروف فى السوق بحيث تصبح مواتية ولصالح المنشأة .

ومن ذلك يتضح أن مصادر التمويل متوسطة الأجل تتيح للمنشأة نوع من المرونة فى تحديد توقيت الحصول على التمويل طويل الأجل . وتتيح مصادر التمويل متوسطة الأجل ايضا المرونة اللازمة للمنشأة عندما يكون متخذ القرار غير متأكداً من حجم وطبيعة إحتياجاتة المالية طويلة الأجل . وعلى ذلك بمجرد مايتم التأكد من حجم وطبيعة الاحتياجات المالية طويلة الاجل يتم اتباع الوسائل المناسبة للحصول على هذا التمويل واحلاله محل التمويل متوسط الأجل .

وعلى الرغم من كل الاسباب المتقدمة للجوء إلى مصادر التمويل متوسطة الأجل إلا أن أهم هذه الاسباب يتمثل فى تقديم التمويل اللازم عندما يكون هيكل التدفقات النقدية المتوقعة يمكن من توزيع عملية سداد هذه الديون على مدى مكون من عدة سنوات. وعندما يكون حجم التمويل المطلوب لايناسب مع عملية اللجوء إلى مصادر التمويل طويلة الأجل .

ومع ذلك وحتى فى الحالات التى يتم فيها الربط بين التمويل متوسط الأجل وأصل معين من أصول المنشأة - كآلة أو أحد المعدات على سبيل المثال ، فيجب عند اتخاذ قرار بشأن التمويل متوسط الأجل أن يتم ذلك فى اطار الإحتياجات المالية الكلية للمنشأة .

وفى هذه الوحدة سنقوم بإستعراض الاشكال المختلفة لعمليات التمويل متوسطة الأجل وذلك من خلال تناولنا للاشكال التالية :

١- القروض المصرفية متوسطة الأجل .

٢- الإئتمان المتجدد .

٣- قروض شركات التأمين .

٤- تمويل المعدات .

٢/١٢ القروض المصرفية متوسطة الأجل . Bank Term loans

من أكثر أشكال التمويل متوسط الأجل شيوعاً هو ذلك النوع الذى من خلاله تقوم المنشأة بالحصول على قرض له قيمة محددة وله تاريخ استحقاق يمتد لأكثر من سنة واحدة ويتم سداده طبقا لجدول سداد محدد . ففى أغلب الاحيان بالنسبة للقروض متوسطة الأجل يتم السداد فى صورة أقساط دورية قد تكون ربع أو نصف سنوية أو سنوية فى بعض الأحيان .

وعادة مايتم تحديد جدول السداد الخاص بالقروض متوسطة الأجل آخذين فى الإعتبار التدفقات النقدية الخاصة بالمقترض (المدين) والتى سيتم من خلالها سداد القرض .

ايضا فإنه فى العادة مايتم تحديد فترات متساوية يتم خلالها سداد القرض. غير انه فى بعض الاحيان يتم الإتفاق على فترات غير متساوية أو الإتفاق فقط على لتمام السداد فى تاريخ الاستحقاق مع عدم الارتباط بفترات بينية متساوية أو غير متساوية . . . ولكن تترك للمدين الحرية فى السداد عندما تتاح لدية القدرة على ذلك وبشرط اتمام السداد لأصل القرض والأعباء فى تاريخ الاستحقاق الخاص بالقرض . وقد ينطبق ماتقدم على قيمة مايتم سدادة فى كل مرة (قيمة القسط) . فقد يتم اتباع الوضع العادى وهو اسلوب الاقساط المتساوية أو قد يتم اتباع أى اسلوب اخر يتفق عليه بين البنك والمقترض (المدين) .

ومن حيث المدة فإن أغلب القروض المصرفية متوسطة الأجل غالبا ماتتراوح مدتها بين ثلاث وسبع سنوات . هذا وقد توجد بعض البنوك التى يمكن أن تقدم القروض متوسطة الأجل لفترة اطول ولكن يندر فى الحياة العملية ان تزيد مدة القرض متوسط الأجل عن عشرة سنوات . وحاليا ، فإن الوضع العادى هو أن تكون مدة هذه القروض خمس سنوات .

ومما هو جدير بالذكر أن تاريخ استحقاق القرض لايمثل دائما الفترة التى يظل فيها القرض مستحقا بالكامل ، ففى بعض الحالات قد يتوقع البنك وكذلك المنشأة أن يتم تجديد القرض ومن ثم تجديد تاريخ الاستحقاق ، وتعرف هذه القروض بإسم " Evergreen"والتى غالبا ماتكون قروضا ممنوحة للمنشآت التى فى مرحلة النمو. هذا وإن كان رغم وجود هذه التوقعات من قبل المنشأة لايوجد أى إلزام قانونى على البنك لعمل ذلك عند حلول تاريخ استحقاق القرض . ونتيجة لهذا فغالبا ماتقوم البنوك بمناقشة طلبات تجديد القروض على اساس مستقل عن القروض الحالية وبناءاً على حالة الشركة .

وفيما يتعلق بمعدل الفائدة على القروض المصرفية متوسطة الأجل فإنها عادة ماتكون اعلى من معدل الفائدة الخاص بالقروض المصرفية قصيرة الأجل وذلك بالنسبة لنفس المقترض ، وعادة ماتتراوح هذه الزيادة بين ٢٥ر ٪ و ٥ر ٪ بالنسبة للقروض متوسطة الأجل .

ويتم تحديد معدل الفائدة على القروض المصرفية متوسطة الأجل بإستخدام أحد اسلوبين:

١- استخدام معدل فائدة ثابت يكون ساريا خلال مدة القرض .

٢- استخدام معدل فائدة متغير وبحيث يتم تعديله طبقاً للتغير فى سعر الفائدة فى سوق المال .

وبالإضافة إلى اعباء الفائدة التى يتحملها المقترض فإن عليه ايضا تحمل الأعباء المترتبة على الاجراءات القانونية التى يتخذها البنك فى سبيل اتمام اتفاقية القرض. وبالإضافة لذلك يتحمل المقترض مصاريف مقابل التزام البنك بتخصيص مبلغ القرض وفى الاحوال العادية فإن هذه المصروفات الإضافية (الاتعاب القانونية ، ومقابل الالتزام) لاتمثل سوى نسبة ضئيلة بالمقارنة بالأعباء المتعلقة بالفائدة . وعادة ماتكون المصروفات التى يدفعها المقترض على الجزء الغير مستخدم من القرض (مقابل الالتزام) تتراوح بين ٢٥ر ٪ إلى ٧٥ر ٪ وبمتوسط قدرة ٥ر ٪ .

ولتوضيح هذه النواحى نقدم المثال التالى :

مثال:

قامت شركة هبة للصناعات الحديثة بعقد اتفاقية قرض متوسط الأجل مع بنك مصر وبمقتضى هذا العقد سيقوم بنك مصر بتوفير مبلغ ١٠٠٠ر٠٠٠ جنية للشركة بفائدة سنوية قدرها ٢٠ ٪ مع تحمل الشركة الاعباء القانونية التى تم دفعها مقابل توقيع اتفاقية القرض وتبلغ ٥ر ٪ . وقد نصت الاتفاقية على قيام الشركة بدفع ٥ر٪ مقابل التزام البنك بتوفير مبلغ القرض عن المدة التى لم يتم السحب خلالها ، هذا ولم تقم الشركة بسحب أى مبالغ خلال الثلاثة شهور التالية لتوقيع اتفاقية القرض وبدأت فى استخدامة بعد ذلك .

المطلوب: حساب الأعباء الآتية :

١- الفائدة المستحقة فى نهاية السنة .

٢- قيمة الأعباء القانونية .

٣- قيمة الأعباء المترتبة على عدم السحب .

٤- اجمالى الأعباء فى السنة الأولى .

الحل:

١- الفائدة المستحقة على القرض فى نهاية السنة

= مبلغ القرض × معدل الفائدة .

= ١٫٠٠٠ر٠٠٠ × ٢٠ ٪ = ٢٠٠ر٠٠٠ جنية

٢- قيمة الأعباء القانونية

= قيمة القرض × نسبة الأعباء القانونية

= ١٫٠٠٠ر٠٠٠ × ٥ر ٪ = ٥٠٠٠ جنية

٣- قيمة أعباء الالتزام لعدم السحب

= المبلغ × نسبة مصروفات الالتزام × المدة

= ١٠٠٠٠٠٠ × ٥ر ٪ × ٣ / ١٢

= ١٠٠٠٠٠٠ × ٥ر / ١٠٠ × ٢٥ر

= ١٠٠٠٠٠٠ × ٠٠٥ر × ٢٥ر

= ١٢٥٠ جنية

٥- اجمالى الأعباء فى السنة الأولى

= الفائدة + مصاريف الالتزام + الاتعاب القانونية

= ٢٠٠٠٠٠ + ١٢٥٠ + ٥٠٠٠

= ٢٠٦٢٥٠ جنية

١٢/٢/١ مزايا وعيوب القروض المصرفية متوسطة الأجل

ان الميزة الرئيسية التى تتمتع بها القروض المصرفية متوسطة الأجل تتمثل فى المرونة ، ففى القروض المصرفية متوسطة الأجل يتعامل المقترض مباشرة مع المقرض ومن ثم يمكن أن يتم اعداد اتفاقية القرض لتلائم الاحتياجات المالية الخاصة للعميل (المدين) وذلك من خلال عمليات التفاوض المباشر بين العميل والبنك. وفى حالة القروض المصرفية متوسطة الأجل فغالبا ماتكون هناك خبره تعامل طويلة مع المقترض ومن ثم يكون لدى البنك صورة كاملة عن موقف الشركة وعن إحتياجاتها المالية بشكل خاص .

ايضا من مزايا القروض المصرفية متوسطة الأجل سهولة الحصول عليها وعدم تعقد الإجراءات وكذلك السرعة . وينتج ذلك عن ان تفاوض المقترض مع شخص واحد كممثل للبنك المقرض أو حتى مجموعة صغيرة من المفاوضين اسهل بكثير من التعامل مع عدد كبير من الأفراد لكل منهم متطلباته الخاصة مثل الوضع الذى يمكن أن يحدث فى حالة لجوء المنشأة إلى اصدار السندات للحصول على إحتياجاتها المالية متوسطة الأجل .

وهناك ميزه اساسية تتوفر فى القروض المصرفية متوسطة الاجل وتتمثل فى امكانية المنشأة الحفاظ على سرية حساباتها ووضعها المالى نتيجة الثقة فى عدم قيام البنك بإنشاء اسرار الشركة على عكس الحال فى حالة لجوء المنشأة إلى مصادر تمويل أخرى غير البنك .

ويعد ضمن المزيا الأخرى للقروض المصرفية متوسطة الأجل امكانية حصول المنشآت المتوسطة والصغيرة على احتياجاتها المالية من خلال هذا النوع من التمويل بينما قد لايمكنها الحصول على احتياجاتها من مصادر أخرى . وأخيراً حتى بالنسبة للمنشآت الكبّيرة التى يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى مثل اصدار اسهم أو سندات فإن مثل هذه المنشآت قد تجد من الاسرع الحصول على قرض متوسط الأجل بدلا من الاجراءات التى تستغرق وقتاً طويلاً فى الحالات الأخرى .

٣/١٢ القروض المصرفية المتجددة Revolving Credits

سبق أن أوضحنا عند استعراضنا لمصادر التمويل قصيرة الأجل أن القروض المصرفية المتجددة هى عبارة عن إلتزام رسمى من قبل البنك لمنح كمية معينة من الاموال لمنشأة معينة ولمدة زمنية محددة . وعمليا فإن الإتفاقية الخاصة بمثل هذا القرض تشير إلى ان القرض المتجدد هو قرض قصير الأجل عادة لمدة ٩٠ يوما فى المتوسط ، ولكن يمكن للمنشأة مع ذلك تجديد هذه المدة أو الإقتراض الإضافى حتى حد معين (الحد الأعلى المسموح به) خلال مدة سريان إلتزام البنك . وفى حالة القروض المتوسطة الاجل فعادة ماتكون المدة بالنسبة لهذا النوع من القروض ثلاث سنوات وإن كان من الممكن أن تكون اقل من ذلك .

وبالنسبة لمعدل الفائدة فعادة ماتكون اعلى بالنسبة للقرض المتجدد عنها فى حالة القرض المصرفى المتجدد قصير الأجل ، وتتراوح هذه الزيادة بنسبة تتراوح بين ٢٥ر ٪ إلى ٥ر ٪ . ايضا فعندما يقوم البنك بالالتزام بإتفاقية قرض متجدد فإنه يصبح ملزماً من الناحية القانونية بتوفير الأموال اللازمة لضمان حصول المنشأة المقترضة عليها فى أى وقت تشاء خلال مدة القرض . وهنا فإن على المقترض ان يقوم بالدفع مقابل هذا الالتزام بتوفير الأموال فيما يعرف بمصاريف الإلتزام والتى عادة ماتكون ٥ر٪ سنويا فى هذه الحالة وتحسب مصاريف الإلتزام هذه على الرصيد المتبقى بين ماتم سحبة والحد الأعلى للإلتزام من قبل البنك . وعلى سبيل فإذا كان إلتزام البنك ينص على قيام البنك بتوفير مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ على مدار ثلاث سنوات وقد قامت الشركة بسحب مليون جنية خلال السنة الأولى فإن الرصيد المتبقى فى هذه الحالة يبلغ ٢ مليون جنية (٣ - ١ = ٢) ، وهذا المبلغ هو الذى يتم اخذه فى الاعتبار لحساب مصاريف الالتزام . وبناء على ذلك تكون مصاريف الالتزام فى هذه الحالة كما يلى :

٠٠٠ر٢٠٠ر٢ × ٥ ر ٪ = | ١٠٠٠٠ جنية |

١/٣/١٢ المزايا والعيوب الخاصة بالقروض المصرفية المتجددة متوسطة الأجل .

تعتبر القروض المصرفية المتجددة متوسطة الأجل مفيدة كثيرا من الناحية العملية عندما تواجه المنشأة موقفا يتسم بعدم التأكد فيما يتعلق بإحتياجاتها المالية فى المستقبل .

فالقروض المصرفية المتجددة متوسطة الأجل تتوفر بها خصائص كلا من التمويل متوسط الأجل والتمويل قصير الأجل وبناء على ذلك يمكن للمنشأة المقترحة أن تقترض كمية محددة فقط خلال المدة الكلية للقرض وبالتالى تتاح للمقترض مرونة فى الحصول على التمويل اللازم خلال فترة عدم التأكد وايضا مرونة فى اجراء اتفاقيات محددة للحصول على الأموال حينما تزول الظروف الخاصة بعدم التأكد .

٤/١٢ قروض شركات التأمين متوسطة الأجل

Insurance campany term loan

تقوم شركات التأمين فى حالات كثيرة بتقديم التمويل اللازم لمنشأت الأعمال فى صورة قروض مثلها فى ذلك مثل البنوك . ويرجع ذلك لقيام شركات التأمين بالإحتفاظ بأرصدة سائلة بشكل مرتفع لأغراض الحيطة والحذر مثل البنك تماماً . وعلى الرغم من هذا التشابه فى الأداء المالى للبنوك وشركات التأمين في عمليات منح القروض للمنشأت إلا ان هناك اختلافات هامة بين البنوك وشركات التأمين عند منح القروض . وتتعلق هذه الاختلافات بعنصرين :

١- تاريخ الاستحقاق .

٢- معدل الفائدة .

وفيما يتعلق بتاريخ الاستحقاق فعادة ماتقوم شركات التأمين بمنح قروض متوسطة الأجل يزيد متوسط تاريخ استحقاقها عن عشر سنوات مقارنة بمتوسط يتراوح بين ثلاث وسبع سنوات فى حالة القروض المصرفية متوسطة الأجل وبمتوسط

ثلاث سنوات فى حالة القروض المصرفية المتجددة .

اما بالنسبة لمعدل الفائدة فلأن شركات التأمين لاتحمل المقترض مصاريف الالتزام (والتى يتم دفعها مقابل الرصيد غير المسحوب بالنسبة للقروض المصرفية) وأيضا كنتيجة لطول مدة القرض المقدم من شركات التأمين مقارناً بالقروض المصرفية تقوم شركات التأمين بتحميل المقترض معدل فائدة اعلى من ذلك الخاص بالقروض المصرفية .

وبالاضافة لطول المدة وارتفاع سعر الفائدة فإن شركات التأمين تنظر الى هذا النوع من القروض على أنه استثمار وبناءاً على ذلك فلا بد ان يحقق هذا الاستثمار عائداً يغطى النواحى التالية .

١- تكاليف منح القرض .

٢- مخاطر القرض .

٣- مدة القرض .

٤- العائد المحقق فى حالة الاستثمارات البديلة .

ومما هو جدير بالذكر أنه لايمكن النظر إلى القروض المتوسطة الأجل التى تقدمها شركات التأمين كمنافس للقروض متوسطة الأجل التى تقدمها البنوك ولكن من الأفضل النظر إليها كمكملين لبعضهما البعض وذلك كنتيجة لانهما يوفران الاحتياجات المالية للمنشآت لفترات زمنية مختلفة . وكنتيجة لهذا ففى بعض الأحيان يتم اشتراك احد البنوك واحدى شركات التأمين فى تقديم قرض واحد لمنشأة ما . وهنا يقوم البنك بتقديم التمويل (جزء من القرض) ذو تاريخ الاستحقاق المبكر (عادة الخمس سنوات الأولى) ، بينما تقوم شركة التأمين بتقديم التمويل (جزء من القرض) ذو تاريخ الاستحقاق المتأخر (فيما بعد الخمس سنوات الأولى) .

وعلى ذلك فإن اشتراك احد البنوك مع شركة تأمين فى تقديم القروض متوسطة الأجل يتيح المنشأة المقترضة التمتع بميزتين :

١- الحصول على معدل فائدة منخفض فى السنوات الأولى (البنك)

٢- الحصول على تغطية لفترة زمنية طويلة (شركة التأمين) .

وبالتالى فإن هذا النوع من الاشتراك قد يصلح ايضا لتوفير الاحتياجات المالية طويلة الأجل لمنشأت الأعمال .

٥/١٣ تمويل المعدات Equipment financing

تمثل المعدات أحد الأصول التى يمكن للمنشأة القيام برهنها للحصول على التمويل المطلوب ، ويحدث هذا عندما تكون هذه المعدات مملوكة للمنشأة وفى نفس الوقت تتوافر بها خاصية القابلية للتسويق أو عندما تكون المنشأة بصدد شراء هذه المعدات . ونتيجة لأن هذا النوع من القروض يمتد لأكثر من سنة فغالبا يتم اعتباره أحد مصادر التمويل متوسطة الأجل .

وكما هو الوضع بالنسبة للقروض المضمونة والتى سبق تناولها فى الوحدة السابقة فإن مايهم المقرض اساساً هو مدى قابلية المعدات التى ستقدم كضمان للحصول على القرض للتسويق . وبالتالى فبناءاً على مدى جودة المعدة كضمان يقوم البنك أو المؤسسة المالية (شركة تأمين على سبيل المثال) بتحديد قيمة القرض كنسبة مئوية من القيمة السوقية للمعدات . وهنا فإنه يتم تحديد جدول السداد الخاص بالقرض تمشيا مع جدول استهلاك المعده أو المعدات التى يرتبط بها القرض .

وعلى سبيل المثال فإذا كانت احدى شركات المقاولات تقوم باستهلاك احد اوناشها على مدار ٤ سنوات وأحد الخلاطات على مدار ستة سنوات فإن المقرض سيعد جدول سداد القرض المضمون بواسطة الونش على اساس ٤ سنوات وجدول سداد القرض المضمون بالخلاط على مدار ٦ سنوات .

وفى وضع جدول سداد القرض يرغب المقرض دائما فى التأكد من أن القيمة السوقية للمعدة الضامنة للقرض فى اى وقت من الاوقات تفوق الرصيد الغير مسدد من القرض . وتمثل نسبة الزيادة فى القيمة السوقية للمعدة عن الجزء الغير مسدد من القرض هامش أمان ويختلف قيمة هامش الأمان هذا من موقف لآخر .

فكلما ارتفعت جودة المعدة وقابليتها للتسويق ارتفعت النسبة المدفوعة كقرض بضمان وقد تصل إلى ٨٠ ٪ أما إذا حدث العكس وانخفضت جودة الأصل وكان لايمكن تسويقة إلا بصعوبة انخفضت النسبة المدفوعة من قيمة الأصل كقرض إلى حد كبير . ويلاحظ أنه يتم دائما الحفاظ على تلك النسبة حتى سداد القرض .

١٢/٥/١ مصادر تمويل المعدات .

تتضمن مصادر تمويل المعدات البنوك التجارية ، ومؤسسات التمويل وكذلك موردى المعدات . ونتيجة لان معدل الفائدة التى تتقاضاه المؤسسات المالية (شركة التأمين كمثال) اعلى من معدل الفائدة التى تتقاضاه البنوك التجارية فإن المنشآت مستلجأ إلى المؤسسات المالية فقط عندما لاتتمكن من الحصول على إحتياجاتها المالية من البنوك التجارية . وبديل آخر يتمثل فى أن يقوم موردى المعدات بتقديم التمويل اللازم مقابل الإحتفاظ بسند الرهن . وفى هذه الحالة سيتحدد معدل الفائدة بناءاً على ماإذا كان المورد يستخدم تمويل المعدات كأحد وسائل تنشيط المبيعات أم لا . فإذا كانت التسهيلات المالية المقدمة من المورد تعتبر احد سياساته فى تنشيط المبيعات فإن معدل الفائدة سيكون منخفضا والعكس صحيح .

٦/١٣ تذكر أن :

أولا : أن مصادر التمويل متوسطة الأجل هى تلك المصادر التى تتيح للمنشأة الحصول على إحتياجاتها المالية لمدة تزيد عن سنة وبمتوسط ثلاثة سنوات .

ثانيا : يوجد اربعة اشكال للتمويل متوسط الأجل وهى :

١- القروض المصرفية متوسطة الأجل .

٢- القروض المصرفية المتجددة .

٣- قروض شركات التأمين متوسطة الأجل.

٤- تمويل المعدات .

ثالثا : تعتبر القروض المصرفية متوسطة الأجل من اكثر اشكال التمويل متوسط الأجل شيوعا وهو قرض محدد له تاريخ استحقاق وفائدة محددة وجدول سداد يتم تحديدة غالبا طبقا للتدفقات النقدية الخاصة بالعميل .

رابعا : والقروض المصرفية المتجددة متوسطة الأجل هى مثل تلك القروض المتجددة قصيرة الأجل إلا أنها أطول من حيث المدة وأعلى من حيث الفائدة . وتعتبر هذه القروض مفيدة عندما تكون المنشأة غير متأكدة بشأن إحتياجاتها المالية .

خامسا : وقروض شركات التأمين تختلف من حيث المدة والفائدة ، فهى ذات مدة أطول قد تصل لعشر سنوات وبمعدل فائدة اعلى . وقد يشترك بنك أو أكثر فى هذه القروض .

سادسا : يمكن الحصول على قروض متوسطة الأجل ايضا عن طريق تقديم المعدات المملوكة للمنشأة كضمان للحصول على التمويل اللازم . وتحدد مدة القرض على اساس الفترة التى تحددها المنشأة لإهلاك المعدة . ويشترط أن تكون الآلة أو المعدة قابلة للتسويق حتى تصلح كضمان للقرض .

٧/١٣ اسئلة الوحدة الثالثة عشر :

اجب عن الاسئلة التالية :

أولا : ضع علامة (√) امام العبارة الصحيحة وعلامة (×) امام العبارة الخاطئة مع التعليل فى حدود ثلاثة سطور .

١- تعتبر القروض المصرفية المتجددة متوسطة الأجل اكثر اشكال التمويل متوسط الأجل شيوعا .

٢- يتم سداد القروض المصرفية متوسطة الأجل طبقا لجدول سداد لايتفق مع التدفقات النقدية الخاصة بالمدين .

٣- عند تحديد معدل الفائدة على القروض المصرفية متوسطة الأجل قد يتم تحديد معدل فائدة ثابت طوال مدة القرض كما قد يتم الإتفاق علي معدل فائدة متغير طبقا لسعر السوق .

٤ - لاتختلف القروض المصرفية المتجددة متوسطة الأجل عن القروض المصرفية المتجددة قصيرة الأجل .

٥- تتحدد قيمة القروض المتجدد متوسط الأجل على اساس الحد الاعلى لالتزام البنك .

٦- لاتختلف قروض شركات التأمين متوسطة الأجل عن القروض المصرفية متوسطة الأجل .

٧- عادة تكون معدلات الفائدة على قروض شركات التأمين متوسطة الأجل اقل من تلك التى تفرضها البنوك على القروض المماثلة .

٨- قد تشترك البنوك وشركات التأمين معا لتقديم القروض متوسطة الأجل .

٩- ترتبط مدة القرض الذى يمنح بضمان المعدات بالمده التى يتم اهلاك المعدة المقدمة كضمان خلالها .

١٠- حتى تكون المعدة صالحة كضمان للحصول على قرض يجب أن تكون مملوكة للمنشأة ويتوافر لها القابلية للتسويق .

ثانيا : تم الإتفاق بين أحد البنوك وشركة النصر للصناعات المعدنية على قيام البنك بتقديم قرض متوسط الإجل للشركة مقابل الشروط التالية :

١- يتعهد البنك بتقديم مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ جنية على مدار سنتين .

٢- يبلغ معدل الفائدة طبقا لسعر السوق ٢٠ ٪ فى السنة الأولى ، ٢٢ ٪ فى السنة الثانية نتيجة لإتجاه اسعار الفائدة للإرتفاع .

٣- تتحمل الشركة كافة الاعباء القانونية المترتبة على توقيع اتفاق القرض والتى تبلغ ٢٥ر ٪ من قيمة القرض .

٤- هناك مصاريف التزام بنسبة ٥ر ٪ على المبلغ غير المسحوب خلال مدة القرض .

هذا ولم تقم الشركة بسحب أى مبالغ فى السنة الأولى بينما قامت الشركة بسحب كل المبلغ فى بداية السنة الثانية .

المطلوب:-

١ - حساب مبلغ الفائدة المستحقة على القرض فى نهاية السنة الأولى .

٢- حساب قيمة الاعباء القانونية فى السنة الأولى .

٣- حساب قيمة مصاريف الإلتزام فى السنة الأولى .

٤- حساب اجمالى اعباء القرض فى السنة الأولى .

الوحدة الرابعة عشر : التمويل التأجيرى

الهدف:

تعريف الطالب بأشكال وعناصر التمويل التأجيرى كأحد وسائل توفير الاحتياجات المالية متوسطة الأجل للمنشآت .

المكونات:

١/١٤ مقدمة .

٢/١٤ العناصر التعاقدية للتمويل التأجيرى .

٣/١٤ اشكال التمويل التأجيرى .

٤/١٤ تذكر أن.

٥/١٤ اسئلة الوحدة الرابعة عشر.

١/١٤ مقدمة :

يعبر التأجير عن الوسيلة التى تستطيع المنشأة من خلالها الاستفادة من المنفعة الإقتصادية لأحد الأصول خلال فترة زمنية محددة . ويعتبر التأجير مصدرا هاماً من مصادر التمويل بالنسبة لكثير من المنشآت .

والتمويل التأجيرى هو عبارة عن إلتزام تعاقدى غير قابل للإلغاء من طرف المستأجر (المدين) يقوم بمقتضاه بسداد سلسة من الدفعات المالية إلى المؤجر (الدائن) وذلك فى مقابل استخدام المستأجر للأصل . وطبقا لعقد التمويل التأجيرى يكون للمستأجر الحق فى استغلال والإستفادة من اغلب المنافع الاقتصادية التى يمكن الحصول عليها من الأصل والتى تماثل تماماً تلك المنافع التى يحصل عليها فى حالة مالإذا كان مالكا للأصل ، وإن كانت ملكية الأصل يحتفظ بها المؤجر (الدائن) . وفى مقابل هذا الإنتفاع فدائما مايكون مجموع الدفعات المالية التى يدفعها المستأجر للمؤجر تفوق الثمن الذى كان سيدفع فى حالة شراء الأصل .

وكنتيجة للطبيعة التعاقدية للإلتزامات الخاصة بالتمويل التأجيرى فلابد من النظر إلى التمويل التأجيرى كأحد أشكال التمويل . ويستخدم التمويل التأجيرى كبديل لأشكال التمويل الأخرى للحصول على استخدام احد الأصول . وعلى سبيل المثال فيمكن للمنشأة الحصول على استخدام الأصل عن طريق شرائه وتمويل عملية الشراء عن طريق الديون . ومن الناحية المالية تتشابة الحالتان - التأجير والشراء والتمويل عن طريق الديون . فى أن كليهما يتطلب مجموعة من الدفعات المالية على مدى فترة زمنية معينة ، وهذه الدفعات تمثل فى الحالتين التزاما ثابتة على المنشأة لابد وأن يتم الوفاء بها فى مواعيدها . وفى حالة الفشل من قبل الشركة فى الوفاء بهذه الالتزامات فإن ذلك سيترتب عليه مواجهة الشركة الكثير من الحرج المالى والمشاكل المالية . وعلى هذا فإن التمويل التأجيرى والتمويل عن طريق الديون يعتبر متشابها كمصدرين للتمويل من حيث أن كليهما يعتمد على مدى قدرة المنشأة فى تحمل خدمة قدر معين من الإلتزامات الثابتة ، وتتمثل فى الفائدة وقسط القرض فى حالة الدين مبلغ الإيجار فى حالة التمويل التأجيرى .

وفى استعراضنا للتمويل التأجيرى فى هذه الوحدة ستقوم بتوضيح عناصر عقد التمويل التأجيرى ثم اشكال التمويل التأجيرى .

٢/١٤ العناصر التعاقدية للتمويل التاجيرى .

فى التمويل التأجيرى تتحدد طبيعة الالتزامات الخاصة بكل من المستأجر والمؤجر فى عقد التأجير . وفى الوضع العادى يحتوى عقد التأجير على تحديد لاربعة عناصر اساسية توضحها فيما يلى :

١- فترة التأجير الأساسية :وهى الفترة التى لايمكن خلالها إلغاء عقد التأجير من قبل المستئجر .

٢- شروط الدفع : وتتضمن هذه الشروط عنصرين اساسيين :

- توقيت دفعات الايجار خلال فترة التأجير .
- قيمة دفعة الإيجار فى كل مرة خلال فترة التأجير .

٣- الشروط الخاصة بتجديد مدة التأجير أو الشراء .

وتتعلق هذه الشروط بالخيارات الخاصة بتجديد مدة الإيجار الخاصة بالأصل فى نهاية مدة التأجير الاساسية والا سيقوم المؤجر بحيازة الأصل مرة أخرى . ايضا تتضمن هذه الخيارات تلك الخاصة بشراء الاصل من خلال دفعات الإيجار.

٤- الشروط الخاصة بدفع تكاليف الصيانة والاصلاح وايضا الشروط المتعلقة بدفع الضرائب والتأمين والتكاليف الأخرى . وهنا يمكن تقسيم عقود الايجار إلى نوعين

أ- عقد التأجير الخالص وهنا يقوم المستأجر بدفع كل التكاليف السابقة .

ب- عقد تأجير الصيانة . وهنا يقوم المؤجر بدفع تكاليف الصيانة والتأمين الخاصة بالأصل .

٣/١٤ اشكال التمويل التاجيرى

* يوجد ثلاثة اشكال للتمويل التأجيرى :

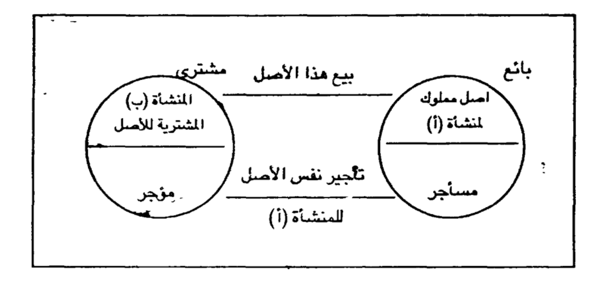
١ - ترتيبات البيع والتأجير مرة أخرى Sale and lease back

٢- الحصول مباشرة على الاصل من خلال التأجير .

٣- التأجير المحول عن طريق الديون Leveraged leasing ويقع أى نوع من أنواع التأجير تحت أحد الأشكال الثلاثة المتقدمة . وسنقوم فيما يلى باستعراض هذه الاشكال الثلاثة بشىء من التفصيل .

١/٣/١٤ التمويل التأجيرى من خلال ترتيبات البيع والتأجير مرة أخرى.

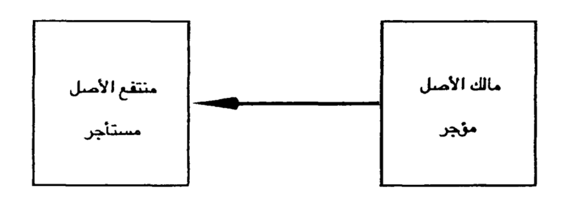
طبقا للترتيبات الخاصة بالبيع والتأجير مرة أخرى ، تقوم المنشأة ببيع أحد الأصول التى تملكها إلى طرف آخر . ثم يقوم هذا الطرف (المشترى) بتأجير الأصل للمنشأة البائعة . وعلى ذلك فإن هذه العلاقة تأخذ الشكل التالى :



وبناء على هذا النوع من الترتيبات كأحد اشكال التمويل التأجيرى تقوم المنشأة ببيع الأصل المملوك لها طبقا لقيمته السوقية . وتتسلم قيمة الأصل نقداً ثم تقوم بتأجيره او دفع ايجار مقابل الإستفادة والإنتفاع به خلال فترة محددة وهى فترة الإيجار . وفى المقابل لذلك فإن ملكية الأصل تنتقل لطرف أو كما تلتزم بدفع مبلغ الإيجار الدورى المتفق عليه . وكنتيجة لذلك يحصل المؤجر (الدائن - المالك الجديد) على أى قيمة قد يغلها الأصل فى نهاية فترة الإيجار . وطبقا لهذا النوع من الترتيبات يتحمل المؤجر جميع التكاليف الخاصة بالتأمين والصيانة وما إلى ذلك .

٢/٣/١٤ التأجير المباشر Direct Leasing

طبقا الترتيبات الخاصة بالتأجير المباشر تحصل المنشأة على حق الإنتفاع بأحد الأصول . والذى لم تكن تملكه من قبل - مقابل مبلغ الايجار المتفق عليه . وبالتالى تأخذ هذه العلاقة الشكل التالى : -



وعلى سبيل المثال يمكن أن تقوم المنشأة بتأجير أحد الأصول من الشركة المنتجة للأصل . . مثل شركة إنتاج الحاسبات الآلية والتى يمكن أن تؤجر الحسابات للشركات أو شركة إنتاج المعدات الرأسمالية فى مجال المقاولات والتى يمكن أن تؤجر هذه المعدات لشركات المقاولات وهكذا . . . ويوجد الآن مدى واسع من ترتيبات التأجير المباشر بحيث يتيح لكل شركة أن تحصل على إحتياجاتها عن طريق التمويل التأجيرى المباشر . وهنا فإن الشركات التى تقوم بعملية التأجير تتمثل فى الشركات المنتجة للمعدات ، المؤسسات المالية ، البنوك ، شركات التأجير ، شركات تأجير المعدات الخاصة . وفيما عدا الشركات المنتجة والتى تملك الاصل وتقوم بتأجير ة تقوم الانواع الاخرى من الشركات بإمتلاك الأصل أولا ثم القيام بتأجيره بعد ذلك . وفى بعض الحالات تتمكن هذه الشركات من الإستفادة بإقتصاديات الحجم الكبير عند شرائها للمعدات من الشركات المنتجة ومن ثم يمكن أن ينعكس ذلك فى صورة مبالغ ايجار منخفضة تطلب من المستأجر .

وفى السنوات الأخيرة بدأت البنوك التجارية تدخل بشكل مؤثر فى عمليات التأجير التمويلى المباشر ، وقد أدى دخول البنوك التجارية إلى حدوث تطور هام فى عمليات التأجير التمويلى .

وبعد دخول البنوك التجارية مجال التمويل التأجيرى ، اصبح فى إمكان شركات التأجير المستقلة مقابلة حجم متزايد من طلبات التأجير للمعدات الرأسمالية وغيرها . وتتم هذه الترتيبات عن طريق قيام شركات التأجير المستقلة بالإقتراض مع البنوك بضمان الدفعات الخاصة بمبالغ الإيجار . هذا فى حين تقتصر شركات التأجير المتخصصة على تأجير انواع معينة من الأصول مثل شركات الحاسبات الالية التى تقتصر عمليات التأجير على معدات الحاسبات الآلية والأجهزة المساعدة لذلك .

٣/٣/١٤ التأجير الممول عن طريق الديون .

ظهر فى السنوات الحديثة احد الأشكال الخاصة لعملية التأجير والتى ارتبط بتلك الأصول التى يتطلب الحصول عليها أو إمتلاكها مبالغ رأسمالية ضخمة . وقد عرف هذا النوع من التأجير بالتأجير الممول عن طريق الديون Leveraged Leasing فكما تم إيضاحه فى الشكلين السابقين من اشكال التأجير التمويلى فهناك طرفين للعلاقة فى هذه العملية وهذين الطرفين هما المؤجر (الدائن مالك الأصل) والمستأجر (المنتفع بالمنفعة الإقتصادية للأصل مقابل مبلغ ايجار دورى خلال فترة الايجار) . ولكن فى هذا الشكل الجديد من اشكال التأجير التمويلى والذى عرف بالتمويل التأجيرى عن طريق الديون يوجد ثلاثة اطراف مشتركة فى العملية وهم :

١- المستأجر (المنتفع بالأصل) .

٢- المؤجر (مالك الأصل) .

٣- المقرض (المحول) .

وفيما يلى سنقوم بتوضيح دور كل طرف من هذه الأطراف بشىء من التفصيل .

١/٣/٣/١٤ المستأجر .

فيما يتعلق بالمستأجر فإنه لايوجد أى فرق بين التأجير الممول عن طريق الديون وأى شكل آخر من أشكال التأجير التمويلى . وعلى ذلك فإن المستأجر يتعاقد على القيام بدفع مبالغ ايجار دورية خلال فترة الإيجار وفى المقابل يكون له الحق فى استخدام الأصل محل الإيجار والإنتفاع بخدماته خلال فترة الإيجار المتفق عليها .

٢/٣/٣/١٤ المؤجر

فى هذا النوع من ترتيبات التأجير التمويلى يتغير دور المؤجر فطبقا لهذا النوع من الترتيبات يحصل المؤجر على الأصل كنتيجة للترتيبات التى تم الإتفاق عليها فى عقد الإيجار . وعندما يحصل المؤجر على الأصل فإن ذلك يتم من خلال تمويل جزئى (حق ملكية) يقدمة المؤجر وعادة تكون نسبة هذا التمويل ٢٠ ٪ من قيمة الأصل ، بينما تقدم النسبة الباقية ٨٠ ٪ من قيمة الأصل عن طريق قرض طويل الاجل مقدم من أحد المقرضين .

ويتم فى هذه الحالة رهن الأصل المؤجر كضمان لهذا القرض بالإضافة إلى تقديم مبالغ الإيجار التى ستدفع دوريا كضمان للسداد . وفى هذه الحالة بالطبع فإن المؤجر يكون هو المقترض لأنه المالك للأصل .

وبوصف المؤجر مالكا للأصل ، يكون له الحق فى خصم كل تكاليف الاستهلاك الخاصة بالأصل من الوعاء الخاضع للضريبة ومن ثم يعتبر هذا الاستهلاك واقيا ومخفضا للضريبة بالنسبة لمالك الأصل .

وكمالك للأصل فإن المؤجر يمكن وصف تدفقاته النقدية كما يلى : -

١- تدفقات نقدية خارجة عند الحصول على الأصل وتتمثل هذه التدفقات فى النسبة التى ساهم بها المؤجر فى ثمن الأصل بعد تخفيضها بقيمة الضريبة على الاستثمار نتيجة تأجير الأصل .

٢- تدفقات نقدية داخلة فترية ، وتتمثل فى مبالغ الإيجار الدورية التى يتلقاها المؤجر من المستأجر بالإضافة إلى المنافع الضريبية مطروحا منها اقساط القرض وفوائده (نسبة الديون فى تمويل القرض) .

٣- صافى تدفق نقدى خارج عندما تزيد المدفوعات عن اقساط الديون وفوائدها عن المقبوضات الناتجة عن مبالغ الإيجار والتخفيضات الضريبية .

٤- صافى تدفق نقدى داخل قد ينتج عن زيادة قيمة الأصل عن المدفوعات عن الأصل فى نهاية فترة الإيجار .

ولتوضيح هذا بصورة عملية نتناول المثال التالى :

مثال :

- قامت شركة هبة للصناعات الحديثة بتأجير أحد الأصول من شركة المعدات الثقيلة .

- وقد تم تقدير تكلفة الأصل المؤجر بمبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه كما تم تقدير مبالغ الإيجار السنوى المطلوب بمبلغ ١١٥٠٠٠ جنية .

- حددت فترة الإيجار بمدة خمس سنوات .

- ولتوفير الأصل لشركة هبة قامت شركة المعدات الثقيلة بدفع مبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنية من أموالها الخاصة (مساهمة من حق الملكية) ، كما قامت شركة المعدات الثقيلة باقتراض باقى قيمة الأصل وهوالمبلغ ٤٠٠ر٠٠٠ جنية من احد البنوك فى مقابل رهن الأصل للبنك كضمان للقرض ، وقد كانت شروط منح القرض كما يلى :

١- معدل الفائدة السنوى على القرض ١٠ ٪ .

٢- قيمة اعباء الدين السنوية والتى تتضمن قسط القرض والفوائد ١٠٥ر١٠٥١٩ جنية سنويا تدفع فى نهاية كل سنة ولمدة خمس سنوات .

٣- سيتم خصم قيمة الفائدة لأغراض الضرائب .

٤- سيتم اتباع طريقة القسط المتناقص فى حساب اقساط الاهلاك الخاصة بالأصل بالنسب التالية $\frac{٥}{١٥}$ ، $\frac{٤}{١٥}$ ، $\frac{٣}{١٥}$ ، $\frac{٢}{١٥}$ ، $\frac{١}{١٥}$ فى كل سنة على الترتيب على أساس تكلفة شراء الأصل .

- بفرض أن شركة المعدات الثقيلة المالكة للأصل ستستفيد من خصم ضرائب استثمار تبلغ ٣٣٣٣٣ جنية فى وقت شراء الأصل . ويرجع هذا لأننا إفترضنا أن الأصل سيتم الإستفادة به خلال خمس سنوات وعلى ذلك فإن ثلثى تكلفة الأصل فقط هى التى سيتم استخدامها فى حساب الاستفادة الضريبية والتى تبلغ ١٠ ٪ . وعلى ذلك فإنه يتم حساب الضريبة على الاستثمارات التى يتم الاستفادة بها من قبل مالك الأصل كما يلى :

$$= ٥٠٠ ٠٠٠ \times ١٠ ٪ \times \frac{٢}{٣}$$

= ٣٣ ٣٣٣ جنية

- وأخيرا سنفترض عدم وجود قيمة نفاية أو خردة للأصل فى نهاية الخمس سنوات .

- ان معدل الضرائب طبقا لنشاط الشركة يبلغ ٤٠ ٪ .

المطلوب:

توضيح هيكل التدفقات النقدية الخاصة بشركة المعدات الثقيلة . (الشركة المالكة للأصل والمؤجرة له) .

الحل :

مع توفير المعلومات السابقة يمكن بيان هيكل التدفقات النقدية للمؤجر فى الجدول رقم (١) . وفى هذا الجدول نلاحظ الآتى :

١ - نرى فى العمود الأخير أن هناك تدفقات نقدية خارجة (سالبة) فى الوقت صفر ، ويعبرذلك عن القيمة التى ساهم بها المؤجر والذى هو مالك الأصل فى نفس الوقت فى ثمن الشراء مخصوما منها قيمة الضرائب الاستثمارية .

٢- فى السنوات الأولى والثانية والثالثة يوجد تدفق نقدى داخل (موجب) ويرجع ذلك إلى تفوق قيمة مبالغ الإيجار على قيمة اقساط وفوائد الدين

٣- فى السنتين الرابعة والخامسة يوجد تدفق نقدى خارج (سالب) ويرجع هذا إلى انخفاض الاستفادة من المزايا الضريبية والتى نتجت عن انخفاض قيمة اهلاكات الأصل والتى كانت تعتبر واقيا من الضرائب وكذلك انخفاض قيمة الفوائد المدفوعة عن القرض .

جدول رقم (١)

هيكل التدفقات النقدية للمؤجر فى حالة التمويل التأجيري عن طريق الديون .

نهاية السنة	(١) مقدار مساهمة المؤجر (مالك الأصل) المبدئية وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنية مطروحا منها ضريبة الاستثمارات والتى قدرت بمبلغ ٣٣٣٣٣ جنية (تدفق خارج)	(٢) مبالغ الإيجار الدورية (تدفق داخل)	(٣) الاهلاك	(٤) الاهلاك	(٥) الدخل الخاضع للضريبة (٣)-(٣)-(٤)	(٦) الضرائب (٥) × ٤٠ /	(٧) اجمالى المدفوعات لسداد القرض	(٨) صافى التدفق النقدى (١)+(٢)-(٦)-(٧)
صفر	(٦٦٦٦٧)							(٦٦٦٦٧)
١	-	١١٥٠٠٠	١٦٦٦٦٧	٤٠٠٠٠	(٩١٦٦٧)	[٣٦٦٧]	١٠٥٥١٩	٤٦١٤٨
٢	-	١١٥٠٠٠	١٣٣٣٣٣	٣٣٤٤٨	(٥١٧٨١)	[٢٠٧١٢]	١٠٥٥١٩	٣٠١٩٣
٣	-	١١٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٦٢٤١	(١١٢٤١)	[٤٤٩٦]	١٠٥٥١٩	١٣٩٧٧
٤	-	١١٥٠٠٠	٦٦٦٦٧	١٨٣١٣	٣٠٠٢٠	١٢٠٠٨	١٠٥٥١٩	(٢٥٢٧)
٥	-	١١٥٠٠٠	٣٣٣٣٣	٩٥٩٣	٧٢٠٧٤	٢٨٨٣٠	١٠٥٥١٩	(١٩٣٤٩)

وفى بعض الحالات الخاصة بالتمويل التأجيرى عن طريق الديون تكون التدفقات الخارجة فى السنوات الأخيرة كبيرة لدرجة أن مجموع التدفقات النقدية لجميع السنوات يعطى قيمة نهائية سالبة .

وأخيراً فإن التمويل التأجيرى عن طريق الديون قد يبدو معقداً إلى حد ما عن الشكلين الآخرين للتمويل التأجيرى غير انه يمكن تحليله والنظر إلية بنفس الطريقة التى يتم بها تحليل النوعين الآخرين . وإن كان هذا النوع من التمويل التأجيرى يمكن استخدامه فى حالة الأصول ذات التكلفة المرتفعة اكثر من النوعين الآخرين .

٤/١٤ تذكر أن :

أولا : أن التمويل التأجيرى يعبر عن الوسيلة التى تستطيع المنشأة من خلالها الاستفادة من المنفعة الاقتصادية لأحد الأصول خلال فترة زمنية محددة بدون إمتلاك الأصل .

ثانيا : أن هناك أربعة عناصر اساسية يشملها عقد التأجير وهى :

١- فترة التأجير الأساسية .

٢- شروط الدفع .

٣- الشروط الخاصة بتجديد مدة التأجير أو الشراء

٤- الشروط الخاصة بدفع تكاليف الصيانة والإصلاح .

ثالثا : أن التمويل التأجيرى يمكن أن يأخذ ثلاثة أشكال أساسية وهى :

١- ترتيبات البيع والتأجير مرة أخرى .

٢- التأجير المباشر .

٣- التأجير المول عن طريق الديون .

٥/١٤ اسئلة الوحدة الرابعة عشر

أجب عن الأسئلة التالية :

أولاً : حدد العبارات الصحيحة والخاطئة مما يلى :

١ – ينصب التأجير الممول عن طريق الديون على الأصول منخفضة الثمن فقط .

٢- التأجير التمويلى هو أحد اشكال التمويل التى يمكن ان توفر إحتياجات المنشأة المالية من خلال إتاحة امكانية الاستفادة من المنافع الإقتصادية للأصل بدون شرائه .

٣- لا تختلف المنافع التى تحصل عليها المنشأة من استخدام الأصل فى حالة التأجير عن تلك التى تحصل عليها فى حالة الشراء .

٤ – تتضمن شروط الدفع فى ترتيبات الإيجار عنصرين هما ·

١- توقيت الدفع .

٢- مبالغ الإيجار .

٥- يمكن تحويل التأجير إلى عقد شراء بعد انتهاء مدة الإيجار .

٦- فى عقد التأجير الخالص يقوم المؤجر بتحمل جميع التكاليف الخاصة بالصيانة والاصلاح والتأمين .

٧- فى عقد تأجير الصيانة يتحمل المستأجر جميع التكاليف الخاصة بالصيانة والإصلاح والتأمين .

٨- يتحمل المستأجر دائما تكاليف الصيانة والإصلاح والتأمين بغض النظر عن نوع عقد الإيجار .

٩- فى التأجير المباشر تحصل المنشأة على حق الانتفاع بأحد الأصول الذى كانت تملكه من قبل فى مقابل مبلغ إيجار متفق عليه .

١٠- فى عقد البيع والتأجير مرة أخرى تقوم المنشأة المستأجرة بتأجير الأصل مباشرة بدون ملكية مسبقة له .

ثانيا : قدمت إليك البيانات التالية :

١- ترغب إحدى الشركات فى تأجير احد الأصول الذى تبلغ تكلفته ٠٠٠ر٠٠٠ر١ جنية ومبلغ الإيجار السنوى ٠٠٠ر٢٣٠ جنية .

٢- حددت فترة الإيجار بخمس سنوات .

٣- وقد قامت الشركة المؤجرة للأصل بدفع مبلغ ٠٠٠ر٢٠٠ جنية واقتراض مبلغ ٠٠٠ر٨٠٠ حتى يمكنها شراء الأصل وتأجيره وذلك فى مقابل رهن هذا الأصل للبنك . وقد كانت شروط منح القرض كما يلى

- معدل الفائدة ١٠ ٪ ، الأعباء السنوية للأقساط والفوائد ٠٠٠ر٢١٠ جنية سنويا تدفع فى نهاية كل سنة لمدة خمس سنوات .

٤- سيتم خصم قيمة الفائدة لأغراض الضرائب ، كما سيتم اتباع أسلوب الاهلاك من خلال القسط المتناقص بالنسب التالية ($\frac{٥}{١٥}$ ، $\frac{٤}{١٥}$ ، $\frac{٣}{١٥}$ ، $\frac{٢}{١٥}$ ، $\frac{١}{١٥}$) على الترتيب .

٥- هذا وقد قدرت استفادة الشركة من الوفر الضريبى بمبلغ ٦٦٠٠٠ جنية سنويا .

٦- فإذا لم تكن هناك قيمة للأصل فى نهاية المدة وأن معدل الضرائب يبلغ ٤٠ ٪ .

المطلوب :

توضيح هيكل التدفقات النقدية للشركة المؤجرة للأصل .

الوحدة الخامسة عشر : مصادر التمويل طويلة الأجل

- الأسهم العادية .

الهدف:

تعريف الطالب بالسهم العادي كمصدر للتمويل والنواحى المرتبطة بالإعتماد على الأسهم العادية كمصدراً للتمويل .

المكونات:

١/١٥ مقدمة .

٢/١٥ تعريف السهم العادى .

٣/١٥ حقوق حملة الاسهم العادية .

٤/١٥ تذكر أن.

٥/١٥ اسئلة الوحدة الخامسة عشر.

١/١٥ مقدمة :

يعتبر التمويل عن طريق الاسهم العادية نقطة البداية لأى مشروع وهو مايسمى بالإصدار الجديد New issue كما يعتبر ايضا مصدراً هاماً عند الحاجة لتمويل طويل الأجل خلال فترة حياة المشروع فيقوم بإصدار اسهم عادية مرة أخرى أو مايسمى Right issue . ويتميز هذا النوع من التمويل بإرتباطه بالمشروع نفسه ككيان منذ البداية وحتى التوقف عن النشاط والتنفيذ وعلى ذلك فإن الأسهم العادية تقدم مصدراً للتمويل طويل الأجل .

ويعتبر جملة الأسهم العادية هم ملاك المنشاة وبالتالى فهم المحتملين لجميع المخاطر المرتبطة بهذه الملكية . وتتحدد حجم المخاطر الخاصة بكل مساهم على حدة طبقا لمقدار مساهمته فى ملكية المنشأة أو بمعنى آخر طبقا لعدد الاسهم التى يمتلها فى المنشأة . وعلى ذلك ففى حالة التصفية فإن لحملة الاسهم الحق فى الحصول على كل ماتبقى من قيمة المنشأت بعد سداد الديون وحقوق جملة الاسهم الممتازة . وفيما يلى ستقوم فى هذه الوحدة بإستعراض النواحى المتعلقة بالأسهم العادية كمصدر للتمويل .

٢/١٥ : تعريف السهم العادى .

يمكن تعريف السهم العادى بأنه :

" ورقة مالية لها قيمة اسمية Nominal or par value وقيمة سوقية قد تختلف تماماً عن القيمة الاسمية وتمثل صكا يثبت حق حامله -أو - صاحبه فى ملكية جزء من أصول الشركة يتساوى مع نسبة هذا السهم إلى عدد الاسهم الخاصة بالشركة بعد سداد جميع الديون والإلتزامات الخاصة بالشركة قبل الغير والسهم كورقة مالية ليس له تاريخ استحقاق ولكن يمكن الحصول على قيمته السوقية من خلال البيع فى السوق القانونية (البورصة) .

ومن هذا التعريف يمكن توضيح الخصائص التالية الخاصة بالسهم العادى :

١- أن السهم عبارة عن ورقة مالية لها قيمة اسمية . هذه القيمة الاسمية تتحدد عند اصدار السهم لأول مرة ويقوم المكتتب فى السهم بدفعها للشركة المصدرة سواء مرة واحدة أو مجزأه على دفعات وفقا لإحتياجات الشركة المالية . وغالبا مايتم كتابة القيمة الاسمية للسهم على السهم نفسه .

٢- أن السهم العادى له قيمة سوقية . وضحنا فى الخاصية الأولى أن للسهم قيمة اسمية تكتب على وجه السهم وهى التى يدفعها المكتتب عند شرائه للسهم لأول مرة عند الاصدار غير أن هذه القيمة الاسمية ليست لها قيمة اقتصادية ذات معنى . إذ أن القيمة الحقيقة للسهم تتحدد بعد ذلك عند تداول السهم فى سوق الأوراق المالية (البورصة) وهذه القيمة هى التى تعكس القيمة الإقتصادية الحقيقية للسهم كنتائج للعرض والطلب . وبالتالى فإن العبرة فى تقييم السهم ليست بالقيمة الاسمية ولكن بقيمته السوقية والتى قد تكون منخفضة أو مرتفعة عن قيمته الاسمية . وتنخفض القيمة السوقية للسهم وترتفع بناءاً على اراء الشركة الحالى ونظرة وتوقع المتعاملين فى البورصة لمستقبل الشركة وادارتها ومن ثم تقييم المستثمرين لما يمكن توقعه من ارباح فى المستقبل نتيجة الاشتراك فى ملكية هذه الشركة .

٣- أن السهم العادى هو صك يعبر عن سند ملكية لجزء من أصول الشركة يتحدد بناءاًعلى عدد الأسهم المصدرة لشركة معينة ويمكن بيان ذلك بالمثال التالى .

مثال:

شركة رأسمالها ١٠٠٠٫٠٠٠ جنية تم توزيعها على شكل ٥٠٠٠ سهم عادى فما هى قيمة السهم ؟

$$\text{قيم السهم} = \frac{١٠٠٠٫٠٠٠}{٥٠٠٠} = ٢٠٠ \text{ جنية}$$

وعلى ذلك يمكن القول أن لحامل مثل هذا السهم نصيب فى الأصول قدره ٢٠٠ جنية طبقة لقيمة السهم . ولكن الاصح والأفضل من ذلك القول أن صاحب أو حامل هذا السهم له حصة فى أصول المنشأة تبلغ ١ : ٥٠٠٠ يتم الحصول عليها عند تصفية الشركة وبعد سداد جميع الديون والإلتزامات التى على الشركة قبل الغير .

٤- أن السهم كورقة مالية ليس له تاريخ استحقاق . بمعنى ان السهم هو سند ملكية لصاحبه بحصة من الأصول مابقيت الشركة . . . وسند ملكية للحصول على نصيب بنسبة السهم لعدد أسهم الشركة عند التصفية. وعلى ذلك فإن أمام حامل السهم اذا رغب فى الحصول على القيمة النقدية للسهم احد بديلين :

أ - الإنتظار لحين تصفية الشركة والحصول على نصيبه من التصفية . وهذا بديل قد يكون من الناحية العملية غير مجدى وبالتالى يجب عدم أخذه فى الاعتبار نظراً لإفتراضنا الدائم أن المشروعات قد وجدت لتبقى وتستمر وتنمو .

ب- بيع السهم فى السوق القانونية لرأس المال - فى البورصة - والحصول على قيمته السوقية . وبمعنى آخر فإن هذه العملية يتم نقل ملكية الجزء من الأصلول الذى يمثله السهم إلى مساهم (مستثمر) آخر . أى أن يقوم أحد المستثمرين بالإحلال مكان المستثمر الأول فى ملكية هذا الجزء من الأصول .

ويترتب على ذلك أنه لايمكن سحب قيمة السهم من الشركة إلا عند تصفيتها ، وبالتالى يمثل السهم من وجهة نظر الشركة مصدر التمويل الوحيد المرتبط بحياتها من البداية وحتى النهاية وبغض النظر عن شخصية حامل هذا السهم . ولذا فالتمويل عن طريق الاسهم العادية يقدم اطول مصدر تمويلى يمكن للشركة الحصول عليه .

ومما تقدم يتضح أن الاسهم العادية تتميز بخصائص معينة تميزها عن مصادر التمويل الأخرى . والآن دعنا نوضح بعض النواحى الفنية المتعلقة بعملية اصدار الاسهم من خلال الأسئلة التالية ؟

ماهو الفرق بين الأسهم المصرح بها ، والاسهم المصدرة والأسهم غير المكتتب فيها ؟

عند تأسيس الشركة يوضح قانونها الاساسي عدد الأسهم العادية المصرح بها للشركة . . بمعنى الحد الأقصى الذى يمكن اصداره بدون مخالفة المؤسسين أو الإدارة لقانون الشركة الاساسى . وعلى الرغم من أن مخالفة قانون الشركة الاساسى ليست بالأمر المستحيل . . وقد يحدث - عندما يتطلب الأمر زيادة رأس المال القيام بهذه المخالفة . . الا أن ذلك يستدعى الكثير من الاجراءات القانونية والتى قد تكون مكلفة إلى حد كبير سواء من حيث الوقت أو المال . ومن هنا فغالبا مايتم تحديد عدد الاسهم العادية المصرح بها بما يقى الشركة من الدخول فى المستقبل الغريب فى مثل هذه المشاكل والتعقيدات القانونية ، بالإضافة إلى ماقد يتركه ذلك من أثر سىء على سعر السوق الخاص بأسهم مثل هذه الشركة .

ويتضح مما تقدم أن الشركة قد لاتحتاج فى الأجل القصير للأموال التى يمكن أن تتجمع لديها من طرح جميع الاسهم المصرح بها للإكتتاب ، بالإضافة إلى خشية هبوط سعر السهم عند التداول اذا زاد عدد الاسهم عن الطلب من قبل المستثمرين فى الاسهم العادية وخاصة وأن الشركة لم تصبح معروفة بالشكل الكافى بعد لجمهور المستثمرين أو سوق المال . وهنا تقوم الشركة بإصدار جزء من الاسهم المصرح بها ويسمى بالجزء المصدر أو المكتتب فيه ، وتترك جزء يتم اصداره فيما بعد ويسمى الجزء غير المصدر أو غير المكتتب فيه . وهناك بعض الشركات التى تقوم بإصدار الاسهم المصرح بها بالكامل دفعة واحدة ثم تقوم بشراء جزء من أسهمها من السوق والذى يسمى فى هذه الحالة out standibg stocks أو Treasury stock

مالذى تعبر عنه :

- القيمة الاسمية للسهم ؟
- القيمة الدفترية للسهم ؟
- قيمة التصفية ؟

يمكن اصدار السهم العادى بقيمة اسمية أو بدون قيمة اسمية وتعبر القيمة الاسمية عن رقم فى قانون الشركة الاساسى ليس له اى دلالة اقتصادية غير أنه فى حالة وجود قيمة اسمية للسهم فلا يجوز للمنشأة أن تصدر هذا السهم بقيمة أقل من قيمته الاسمية . وغالبا مايتم تحديد القيمة الاسمية للأسهم كنتيجة لذلك بشكل منخفض نسبيا بالمقارنة بقية السهم السوقية وحتى يمثل ذلك حافزاً على شراء السهم . ولتوضيح ذلك تقدم المثال التالى :

مثال٢

بإفتراض أن إحدى الشركات قد باعت ١٠ر٠٠٠ سهم من الاسهم العادية الجديدة بقيمة قدرها ٤٥ جنية للسهم وقد كانت القيمة الاسمية للسهم ٥ جنية ؟

ماهو نصيب الملاك فى هذه الحالة ؟

الحل:

يمكن التعبير (ماليا) عن حقوق الملاك في الميزانية فى هذه الحالة كما يلى :

الاسهم العادية (قيمة ١ سعة ٥ جنية للسهم	٥٠٠٠٠ جنية
فائض رأسمالى	٤٠٠٠٠٠ جنية
حق الملكية	٤٥٠٠٠٠ جنية

وهنا نلاحظ انه تم التعبير عن الزيادة المحققة فى القيمة السوقية فى شكل فائض رأسمالى – وتم إضافتة أيضا إلى حقوق الملكية .

اما فى حالة أصدار السهم بدون قيمة اسمية ، فيتم الأخذ بالقيمة السوقية للسهم أو بقيمة أخرى محددة . وفى حالة وجود قيمة محددة يتم تسجيل الفرق بينها وبين القيمة السوقية كفائض رأسمالى .

من ناحية أخرى فإن تعبير القيمة الدفترية يشير إلى صافى حقوق الملكية فيما يتعلق بالاسهم مطروحا منه القيمة الاسمية للاسهم الممتازة غير المباعة ومقسوما على عدد الاسهم العادية التى تحتفظ بها الشركة . ولتوضيح ذلك نتناول المثال التالى :

مثال:

بإفتراض أن الجزء الخاص بحقوق الملكية في ميزانية احدى الشركات كان كما يلى :

– اسهم ممتازة (القيمة الاسمية ١٠٠ جنية للسهم)	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
– اسهم عادية (القيمة الاسمية ٥ جنيهات للسهم)	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
– الفائض الرأسمالى	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
– الأرباح المحتجزة	١٦ر٠٠٠ر٠٠٠
صافى حق الملكية	٤١ر٠٠٠ر٠٠٠

– ماهى القيمة الدفترية للاسهم العادية فى هذه الشركة ؟

الحل:

لحساب القيمة الدفترية للاسهم العادية فى هذه الشركة نقوم بالخطوات التالية :

١– ايجاد القيمة الدفترية للاسهم العادية فى هذه الشركة نقوم بالخطوات التالية :

= ٤١ر٠٠٠ر٠٠٠ – ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠

= ٣١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنية

٢– القيمة الدفترية للاسهم العادية

$$= \frac{\text{صافى حق الملكية بدون الاسهم الممتازة}}{\text{عدد الاسهم العادية}}$$

= ٣١ر٠٠٠ر٠٠٠ ÷ ١ر٠٠٠ر٠٠٠

= ٣١ جنية للسهم .

ومن الناحية النظرية فإن القيمة الدفترية للسهم يجب أن تعبر عن قيمة التصفية للشركة ، غير أنه فى الواقع العلمى فنادراً ما يتحقق هذا الموقف إذ يتطلب ذلك أن يتم تصفية أصول الشركة طبقا لقيمتها الدفترية الموجودة فى الميزانية فى تاريخ التصفية . وحتى إذا تحقق ذلك فإن تكاليف التصفية المرتفعة ستجعل قيمة التصفية للسهم اقل إلى حد ما من القيمة الدفترية للسهم .

وغالبا ، فإن قيمة التصفية تكون أقل من القيمة الدفترية ويرجع ذلك إلى أن عملية تصفية (بيع) الأصول تتم دائما في ظروف غير مواتية بما يجعلها تقدر بأقل من قيمتها الدفترية .

غير أنه في بعض الحالات فقد توجد الشركات التي تحتفظ ببعض الأصول الخاصة مثل الاراضي - المباني - حقوق التعدين بقيمة دفترية منخفضة مما يجعلها عند التصفية تحقق قيمة تصفية للسهم اعلى كثيرا من قيمة السهم الدفترية .

٣/١٥ حقوق حملة الاسهم العادية .

يتمتع حملة الاسهم العادية بمجموعة من الحقوق المترتبة على إمتلاكهم للاسهم العادية الخاصة بشركة معينة ومن هذه الحقوق ، الحق في الحصول على دخل والحق في التصويت ، حق التفويض في التصويت حق انتخاب مجلس الادارة وأخيراً الحق في مراجعة والاطلاع على دفاتر الشركة . وفيما يلي سنقدم هذه الحقوق بشيء من التفصيل .

١/٣/١٥ حق الدخل

لحامل السهم العادى الحق في الحصول على نصيب من دخل الشركة ولكن هذا الحق يتوقف على الشروط التالية :

أ - أن تحقق الشركة ارباح ،

ب- أن تقرر الشركة توزيع ارباح ،

جـ- أن يكون توزيع الأرباح في شكل نقدى .

وهنا يجب أن نفرق بين نوعين من الدخل الذى يمكن ان يحصل عليه المساهم .

أ- دخل رأسمالى وهو دخل يتحقق بارتفاع القيمة السوقية للسهم عن القيمة الاسمية له . ويحصل المساهم على هذا الدخل في حالة بيع السهم في البورصة . وبالتالى فإن هذا النوع من الدخل يتوقف على تقييم سوق الأوراق المالية لجودة السهم العادى الخاص بالشركة .

ب - نصيب فى الأرباح المحققة والتى أوضحنا الشروط الخاصة بحصول المساهم عليها . وبالتالى فإن هذا النوع من الدخل يتوقف على موقف مجلس الادارة والقرار الذى يتخذة فى هذا الشأن . وهذا النوع من الدخل بالتالى لايمكن للمساهم المطالبة به الا إذا توافرت الشروط السابقة . . فإذا لم تتوافر هذه الشروط فلا يحق للمساهم المطالبة بالحصول على هذا الدخل .

٢/٣/١٥ حق التصويب .

بما أن المساهمين العاديين هم قانونا ملاك الشركة فهم أصحاب الحق فى انتخاب مجلس الإدارة الذى يقوم بإدارة الشركة بالنيابة عنهم . ويقوم مجلس الادارة بدوره بتعيين المديرين الذين يتولون بشكل فعلى ادارة عمليات الشركة . وكنتيجة للتشتت والانتشار الجغرافى للمساهمين فى الشركات الكبيرة مما ينعكس على عدم تنظيم هؤلاء المساهمين ، تتمكن الادارة غالبا من التحكم الحقيقى فى الشركة وحتى إذا كان لها فقط نصيب ضئيل من عدد الاسهم العادية . ويتم ذلك عن طريق ترشيح اعضاء الادارة (المديرين) الذين يتوقع أن يعملوا لصالح اعضاد مجلس الادارة . ويمكن للمساهمين المطالبة بتغيير الادارة فى حالة تأكدهم من أنها لاتعمل لحماية مصالحهم كمساهمين . . إلا أن ذلك الحق فى تغيير الإدارة محاط بكثير من المشاكل القانونية كنوع من الحماية لإستقرار الشركة وحتى لايطلب المساهمين تغيير الادارة مع كل شعور بأنها لاتعمل لصالحهم .

٣/٣/١٥ حق التفويض .

وضحنا أن المساهم (مالك السهم العادى) له حق التصويب كنتيجة لكونه مالكا لجزء من أصول المنشأة . غير أن حق التصويب لإنتخاب مجلس الادارة الذى يملكه المساهم مقيد بعدد الأصوات الى يملكها المساهم . فالقاعدة المتبعة أن يكون هناك صوت لكل سهم . وكنتيجة لعدم حضور عدد كبير من المساهمين للجمعية العمومية لأسباب مختلفة فإنهم يمكن ان يمارسوا حقهم فى التصويت في الجمعية العمومية لإنتخاب مجلس الإدارة عن طريق التفويض . ويعبر التفويض عن تلك العملية والتى بمقتضاها يقوم المساهم بإسناد ممارسة حقة فى التصويت لشخص آخر أو أشخاص

آخرين . وقد ينتج عن ممارسة حق التفويض هذا مشكلة تتمثل فى ان اشخاص غير مساهمين ومن خارج الشركة قد يحاولوا استغلال هذا التفويض فى الاستيلاء والتحكم فى ادارة الشركة . وتوجد فى القوانين لذلك نصوصاً تشير إلى ضرورة قيد اسماء المفوضين فى بورصة الأوراق المالية بحيث لايستغل هولاء المفوضين المساهمين عن طريق تقديم المعلومات المضللة للحصول على التفويضات ومن ثم التحكم فى الشركة .

٤/٣/١٥ الحق فى مراجعة دفاتر المنشأة .

للمساهم العادى حقا قانونيا فى التفتيش والاطلاع ومراجعة دفاتر وسجلات المنشأة التى يملك جزء من أسهمها العادية غير أنه فى الواقع العملى فإن ممارسة هذا الحق محدودة إلى درجة كبيرة وينتج ذلك من أن الكثير من المنشأت تجد فى القوائم المالية المصدق عليها بواسطة المراجع القانونى مايكفى لتلبية هذا الحق .

أما إذا رغب المساهم فى الحصول على معلومات اكثر تحديداً فإن عليه أن يتقدم بطلبه هذا إلى المحكمة (الهيئة القضائية المختصة) حتى تقضى بضرورة الحاجة للحصول على هذه المعلومات ومن تمكن المساهم من الحصول عليها .

٤/١٥ تذكر أن :

أولا : أن السهم العادى هو عبارة عن

١- ورقة مالية لها قيمة اسمية .

٢- للسهم العادى ايضا قيمة سوقية .

٣- وهوعبارة عن سند ملكية لجزء من أصول المنشأة . وترتبط مدة السهم بمدة حياة الشركة .

ثانيا : يحدد قانون الشركة الاساسى عدد الاسهم المصرح بها للشركة وفى حالة عدم إحتياج الشركة لكل أموال هذه الاسهم تقوم بإصدار جزء منها فقط (الاسهم المصدرة) ويتبقى جزء هو الاسهم غير المكتتب فيها .

ثالثا : من ناحية أخرى يمكن القول أن هناك قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة تصفية للسهم . وتعبر القيمة الأسمية عن تلك القيمة المحددة فى قانون الشركة بينما تعبر القيمة الدفترية عن مايخص السهم من صافى حق الملكية زما قيمة التصفية فهى نصيب السهم من ناتج بيع أصول المنشأة بعد سداد الالتزامات .

رابعا : لحملة الاسهم العادية اربعة حقوق اساسية هى

١- حق الدخل .

٢- حق التصويت .

٣- حق التفويض .

٤- الحق فى مراجعة دفاتر المنشأة .

٥/١٥ أسئلة الوحدة الخامسة عشر

أجب عن الأسئلة التالية :

أولا : وضح العبارات الصحيحة والعبارات الخاطئة مما يلى : -

١- يعبر السهم العادى عن الورقة المالية التى لا توجد لها دائما قيمة اسمية ولكن يوجد لها قيمة سوقية فقط .

٢- عند اصدار الاسهم قد يتم تحديد قيمة اسمية للسهم وفى أحيان أخرى قد لايتم تحديد أى قيمة اسمية للسهم .

٣- للسهم العادى تاريخ استحقاق طويل الأجل قد يصل إلى أكثر من عشر سنوات .

٤- تحديد الاسهم المصرح بها فى قانون الشركة الاساسى وهى عدد الاسهم التى يمكن اصدارها بدون مخالفة لهذا القانون .

٥- دائما تتساوى عدد الاسهم المصدرة مع عدد الاسهم المكتتب فيها.

٦- عدد الاسهم غير المكتتب منها تساوى الفرق بين عدد الاسهم المصرح بها وعدد الاسهم المصدرة .

٧- لاتوجد أى دلالة اقتصادية للقيمة الاسمية للسهم .

٨- تعبر القيمة الدفترية للسهم عن نصيب السهم من صافى حق الملكية .

٩- تتساوى دائما القيمة الاسمية مع القيمة السوقية مع قيمة التصفية للسهم .

١٠ - لايمكن لحامل السهم العادى المطالبة بمراجعة أو الاطلاع على دفاتر الشركة حتى لايتم إفشاء اسرارها .

ثانيا : قدمت اليك البيانات التالية :

- شركة رأسمالها ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه .

- عدد الاسهم التى قسم رأس المال عليها ١٠٠٫٠٠٠ سهم

المطلوب : تحديد القيمة الاسمية للسهم .

ثالثا : قدمت إليك البيانات التالية :

١- اصدرت إحدى الشركات ٠٠٠ر٢٠ سهم كإصدار جديد .

٢- كانت القيمة الاسمية للسهم من الاصدار الجديد ٤٥ جنية بينما كانت القيمة الاسمية للسهم من الاصدار الأول ١٥ جنية .

المطلوب:

تحديد نصيب الملاك .

رابعا : قدمت اليك البيانات التالية والمتعلقة بحق الملكية فى إحدى المنشآت:

١- اسهم عادية (قيمة أسمية ٢٠ جنية للسهم)	٠٠٠ر٠٠٠ر٣٠ جنية
٢- فائض رأسمالى	٠٠٠ر٠٠٠ر٤٠ جنية
٣- ارباح محتجزة	٠٠٠ر٠٠٠ر١٠ جنية
صافى الملكية	٠٠٠ر٠٠٠ر٨٠ جنية

المطلوب :

تحديد القيمة الدفترية للاسهم العادية فى هذه الشركة ؟

الوحدة السادسة عشر : مصادر التمويل طويلة الأجل
السندات والأسهم الممتـازة

الهدف:

تعريف الطالب بالسندات والأسهم المختارة كأدوات تمكن المنشأة من الحصول على إحتياجاتها المالية طويلة الأجل .

المكونات:

١/١٦ مقدمة

٢/١٦ التمويل عن طريق السندات

٣/١٦ التمويل عن طريق الأسهم الممتازة .

٤/١٦ تذكر أن .

٥/١٦ اسئلة الوحدة السادسة عشر.

١/١٦ مقدمة :

بالاضافة الى الاسهم العادية والتى تعتبر المصدر الأساسى للتمويل طويل الأجل يمكن للمنشأة الحصول على ديون طويلة الأجل أيضا لتمويل إحتياجاتها المالية . وبطبيعة الحال فأن هؤلاء الذين يقدموا التمويل طويل الأجل فى صورة دين هم دائنون وليسوا مساهمين . وعلى ذلك فلا يحق لهم التمتع بحقوق المساهمين على الرغم من تقديمهم تمويل طويل الأجل . وبالتالى فهؤلاء الدائنين لا يمكنهم التحكم فى المنشأة أو إختيار أعضاء مجلس الأدارة كما هو الوضع فى حالة المساهمين .

غير أنه فى حالة إخلال المنشأة بالشروط المنصوص عليها فى إتفاقية المدين فقد يكون للدائنين الحق فى هذه الحالة فى التأثير فى مسار الشركة والرقابة على أعمالها . بالأضافة الى ذلك فإن حقوق الدائنين المقيدين للتمويل طويل الأجل تنحصر فى أولوية الحصول على أقساط وفوائد ديونهم أيضا أولوية استرداد اموالهم فى حالة التصفية فقط وليس لهم حق كالمساهمين العاديين فى أقتسام ما تبقى من أصول الشركة بعد سداد الديون أخيرا، فإن الديون طويلة الأجل لها تاريخ أستحقاق ولا يجوز المطالبة بها فى ظل الظروف العادية قبل هذا التاريخ . وفى هذه الوحدة ستقوم بأستعراض السندات والأسهم الممتازة كوسيلتين من وسائل التمويل طويل الأجل .

٢/١٦ التمويل عن طريق السندات

١/٢/١٦ التعريف والعائد

يمكن تعريف السند بأنه ورقة مالية لها قيمة إسمية ومعدل عائد على الكوبون وتاريخ إستهلاك . والقيمة الأسمية للسند هى قيمته المثبتة والمكتوبة على وجه السند وهى القيمة التي تدفعها المنشأة المقترضة بمقتضى السند لحامل السند وفقا لجدول استهلاك السند المتفق عليه او عند تاريخ إستهلاك السند . ولأن السند يعتبر ورقة مالية فإن له ايضا قيمة سوقية فى بورصة الأوراق المالية وقد تختلف القيمة السوقية عن القيمة الأسمية للسند وما يهم فعلا للمستثمر هو القيمة السوقية . ويترتب على إصدار السند تحمل المنشأة المقترضة أعباء سنوية (عادة) ثابتة تتمثل فى العائد على الكوبون . وبعد ذلك يمكنك ان تلاحظ ان العائد على السند يعتبر ثابت فى حين أن معدل العائد على السند قد يختلف بإختلاف ماسيتم اعتباره قيمة السند اذا كانت القيمة الأسمية أو القيمة السوقية للسند .

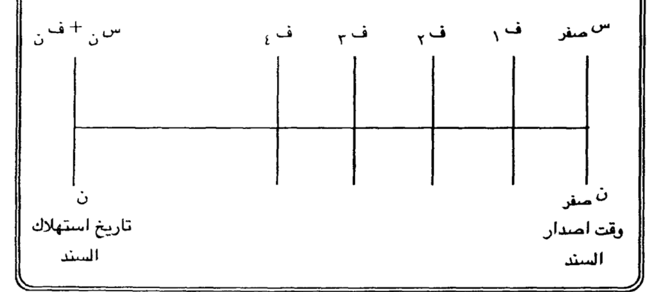
ويمكن توضيح ما تقدم فى الشكل التالى مع أخذ الملاحظات التالية في الأعتبار .

– القيمة الأسمية للسند = س

مدة السفر = ن حيث ن (١ ...... ن)

معدل العائد علي الكوبون = ف

ومما تقدم يمكن توضيح حالة السندات كما يلى



ومن الشكل السابق يمكن توضيح انه يمكن حساب اكثر من نوع من انواع العوائد بالنسبة للسند كما يلي :

١٦/٢/١/١ العائد السنوى للسند = معدل العائد مع الكوبون × القيمة الأسمية للسند (١)

يعبر هذا العائد من ناحية عن العائد الجارى الذى يحصل عليه المستثمر نتيجة شراؤه للسند ومن ناحية أخرى وهو المهم من حيث استخدام السند كمصدر للتمويل يعبر هذا العائد عن الأعباء الثابتة التى تتحملها المنشأة سنويا كنتيجة لحصولها على دين يعادل القيمة الأسمية الخاصة بالسند . وعلى ذلك فإن هذا النوع من العائد يكون أكثر أهمية للمنشأة أكثر منها للمستثمر فبالنسبة للمستثمر لا يكون هذا العائد (طريقة الحساب) هو المعيار المستخدم لتقييم مدى جدوى استثماره فى السند ومن ثم رغبته او عدم رغبته فى شراء السند .

١٦/٢/١/٢ معدل العائد الحقيقى للسند

يتم حساب معدل العائد الحقيقى للسند عن طريق استخدام العائد السنوى للسند والذى تم حسابه فى المعادلة (١) والقيمة السوقية للسند كما يعكسهامدى حكم سوق المال على جودة السند كورقة مالية – وعلى ذلك فيحسب هذا المعدل كما يلي

$$\text{معدل العائد الحقيقى للسند} = \frac{\text{العائد السنوي للسند} \times ١٠٠}{\text{القيمة السوقية للسند}} \qquad (٢)$$

ويعتبرمعدل العائد الحقيقى للسند مقياسا اساسيا بالنسبة للمستثمر الذى يقيم السند كوعاء للاستثمار مقارنا بالأوعية الأستثمارية الأخرى . ومن ناحية اخرى فانه كلما انخفض هذا المعدل دل ذلك على جودة السند مما يمكن المنشـأة المصدرة للسند من الحصول على التمويل المطلوب وبتكلفة أقل .

١٦/٢/١/٣ العائد لتاريخ الاستهلاك

يعبر العائد لتاريخ الأستهلاك عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن الإحتفاظ بالسند حتى تاريخ الأستهلاك وتعبر هذه التدفقات عن القيمة الحالية لعنصرين هما :

١- العائد السنوى للسند .

٢- قيمة أستهلاك السند .

فإذا أعتبرنا ان (ر) تمثل معدل الخصم المناسب الذى يستخدمه المستثمر لتقييم أختياراته فان العائد لتاريخ استهلاك السند يمكن حسابه كما يلى

العا ئد لتاريخ استهلاك السند =

$$\frac{ف_1}{(1+ر)^1} + \frac{ف_2}{(1+ر)^2} \cdots\cdots\cdots \frac{س_ن + ف_2}{(1+ر)^ن} \qquad (٣)$$

وحتى يكون السند جيداً ويمكن استخدامة كمصدر فعال للتمويل فإن العائد لتاريخ استهلاك السند لابد وأن يتساوى على الأقل مع القيمة الأسمية للسند عند الأكتتاب فية . ويعتبر هذا النوع من العائد من الأهمية بمكان للمستثمر الذى يرغب فى الإحتفاظ بالسند وكذلك بالنسبة للمنشأة المصدرة للسند عند تحديد معدل العائد على الكوبون ويما يؤدى إلى أن تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة من السند مساوية على الأقل للقيمة الإسمية للسند فى الوقت صفر أو عند الإكتتاب

والان دعنا نوضح ماسبق فى المثال التالى .

مثال :

ترغب شركة النور فى الحصول على تمويل طويل الأجل وقد اصدرت الشركة سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنية وبواقع ١٠٠٠ جنية للسند وتستهلك بعد ١٥ سنة وبمعدل عائد على الكوبون يبلغ ١٠ ٪ سنويا . وبعد إصدار السندات بلغت القيمة السوقية للسند الواحد ١٥٠٠ جنية .

المطلوب :

١- حساب العائد السنوى للسند .

٢- حساب معدل العائد الحقيقى .

٣- ماالذى تعبر عنه النتائج التى حصلت عليها ؟

الحــــل

١- العائد السنوى للسند = ١٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$ = ١٠٠ جنيه

٢- معدل العائد الحقيقى للسند = $\frac{١٠٠ \times ١٠٠}{١٥٠٠}$ = ٦,٦٦ ٪

ومن النتائج التى تم الحصول عليهايتضح انخفاض معدل العائد الحقيقى للسند عن معدل العائد على الكوبون مما يعكس التقييم الجيد للسند فى سوق الاوراق المالية والذى ظهر فى ارتفاع القيمة السوقية ... ويشير ذلك الى نجاح مثل هذه الشركة فى ألاصدار الجيد للسندات للحصول على التمويل المطلوب .

٢/٢/١٦ أنواع السندات

بشكل مختصر يمكن القول أنه يوجد نوعين أساسيين من انواع السندات هما :

١/٢/٢/١٦ السندات المضمونة .

٢/٢/٢/١٦ السندات غير المضمونة .

ويمكن اعتبار السند سندا مضمونا إذا ترتب على أمتلاك السند حقا او إمتيازاً معينا يتمتع به مالك هذا السند . ويمكن أن يختلف هذا الحق او الامتياز من شركة لأخرى ومن وقت الى الأخر حسب ظروف وأحوال كل شركة من الشركات . فقد يتم ضمان السندات عن طريق ترتيب حق معين لحامل السند على احد الاصول (رهن أحد الاصول) او قد يتمثل الضمان فى الأولوية فى السداد قبل الديون الأخرى عند التصفية او قد يكون الضمان فى صورة ضمان مؤسسة مالية او الحكومة لسداد القيمة الاسمية للسند عند تاريخ الاستهلاك .

اما النوع الثانى وهو السندات غير المضمونة فهو سند ليس لحامله أى ضمان سوى شهادة الأكتتاب فى السند فقط . وعلى ذلك فهى تعتبرأفضل من السندات المضمونة فى حصول المشروع عل التمويل المطلوب ، وان كان استخدام هذا النوع من السندات يتطلب ان يكون المشروع فى مركز مالى يتميز بالقوة.

٣/٢/١٦ العوامل التى تؤثر فى أستخدام السند كمصدر للتمويل .

هناك مجموعة من العوامل التى يمكن ان تكون مؤيدة ومشجعة لأستخدام السندات فى الحصول على التمويل طويل الأجل . وايضا قد توجد الظروف التى يكون فيها من غير المفيد من الناحية المالية استخدام السندات للحصول على التمويل طويل الاجل . وفيما يلى نوضح بعض هذه الحالات :

١- عند استقرار الأمور المالية فى المنشأة ووجود علاقة متوازنة بين المبيعات المحققة والدخل المحقق وبحيث يتيح ذلك توفير التدفقات النقدية اللازمة لسداد الألتزامات الثابتة المترتبه على إصدار السندات فإن ذلك يتيح الظروف المناسبة لأصدار السندات . اما إذا كانت المبيعات غير مستقرة وبالتالى الدخل النقدى المتولد منها غير مستقر فإن ذلك لا يشجع المنشأة لإصدار السندات لما قد يترتب على ذلك من إحتمال تعثر المنشأة فى سداد الأعباء الثابتة المترتبة على إصدار السند .

٢- إذا كانت المؤشرات الإقتصادية الخاصة بأسعار الفائدة تتجة نحو الإرتفاع فى المستقبل فإن ذلك يؤدى إلى إنخفاض معدل الفائدةعلى السند مقارنة بما ستكون علية معدلات الفائدة السائدة فى السوق وبما يترتب على ذلك من إنخفاض تكلفة التمويل بالنسبة للمنشأة . والعكس فى حالة إذا ماكانت المؤشرات الخاصة بأسعار الفائدة تتجة للإنخفاض فى المستقبل فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخاصة بالمنشأة إذا لجأت للحصول على التمويل عن طريق السندات .

٣- المؤشرات الخاصة بنسبة المديونية تؤثر الى حد كبير على أستخدام او عدم استخدام السندات كمصدر للتمويل فالسندات توفر التمويل عن طريق الديون فاذا كانت الشركة تعانى من خلل فى هيكلها المالى نتيجة ارتفاع نسبة المديونية لم يكن ذلك فى صالح اصدار السندات والعكس صحيح . وبمعنى اخر فكلما كانت نسبة المديونية منخفضة كان ذلك مشجعا على استخدام السندات لتوفير الاموال المطلوبة

٣/١٦ التمويل عن طريق الأسهم الممتازة .

عندما تكون الظروف غير مواتية بالنسبة للمنشاة للحصول على التمويل طويل الاجل عن طريق الأسهم العادية او عن طريق السندات فقد تلجأ الى اصدار ما يعرف

بالاسهم الممتازة .

١٦/٣/١ تعريف الاسهم الممتازة

السهم الممتاز هو ورقة مالية لها قيمة اسمية وقيمة سوقية ويتقرر لحاملها حقوقا او امتيازات تفوق ما هو مقرر من حقوق وامتيازات لحامل الاسهم العادية . وعلى ذلك فيمكن التفرقة والتمييز بين الاسهم الممتازة على اساس نوع الامتيازالممنوح عند اصدار السهم الممتاز .

١٦/٣/٢ انواع الاسهم الممتازة .

يمكن التفرقة بين ستة انواع من الاسهم الممتازة حسب نوع الامتياز الممنوح لهذا السهم كما يلى :

١٦/٣/٢/١ اسهم ممتازة من حيث الدخل .

وهذا النوع من الاسهم يعطى لصاحبة امتياز اولوية الحصول على نسبة الربح المخصصة للسهم الممتاز وذلك فى حالة وجود توزيعات نقدية . أما فى حالة عدم وجود فائض قابل للتوزيع او عدم كفاية هذا الفائض لتغطية هذة النسبة فيتم تجميع قيمة الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة ليكون لهم أولوية الحصول على كل ما لهم من أرباح سابقة او حالية فى حالة وجود فائض قابل للتوزيع يكفى لذلك . يلاحظ ان هذه الأولوية تكون فقط بالنسبة لحملة الأسهم العادية وليست لأصحاب الديون الأخرى .

١٦/٣/٢/٢ اسهم ممتازة من حيث وجود ضمان بالأصول .

وهذا النوع من الأسهم يكون لصاحبه الأولوية قبل حملة الأسهم العادية فى الحصول على القيمة الأسمية لأسهمه الممتازة من الأصول عند التصفية .

١٦/٣/٢/٣ أسهم ممتازة فيما يتعلق بحق التصويت .

من المعروف انه بالنسبة للاسهم العادية فإن لكل سهم صوت واحد ، ولكن قد يعطَى إمتيازالحملة الأسهم الممتازة فى التصويت عن طريق حساب اكثر من صوت

واحد لحامل السهم الممتاز او الترجيح فى حالة تساوي الأصوات بنسبة الأسهم الممتازة فى الناحيتين وهذا يعطى ضمانا لحملة الأسهم الممتازة بأن يكون مجلس الادارة ممثلا لمصالحهم .

٤/٢/٣/١٦ أسهم ممتازة من حيث القابلية للتحويل لأوراق مالية أخرى.

قد يعطى لحملة الأسهم الممتازة ميزة أمكانية تحويل أسهمهم الممتازة الى سندات أو اسهم عادية وهذا التحويل يكون طبقا للمصلحة الخاصة بحملة الأسهم الممتازة وبعد موافقة الجمعية العمومية .

٥/٢/٣/١٦ أسهم ممتازة من حيث الضمان

عند اصدار الاسهم الممتازة قد يتم ذلك بضمان الحكومة او احدى المؤسسات المالية وذلك لتشجيع المستثمرين على الأكتتاب فى هذه الاسهم . وهنا يكون الامتياز عبارة عن ضمان الحصول على القيمة الاسمية للاسهم الممتازة عند التصفية .

٦/٢/٣/١٦ اسهم ممتازة من حيث مدة السداد

من المعروف ان السهم العادى مرتبط بحياة المشروع لا يتم استرداد قيمته الا بتصفية المشروع . غير ان الاسهم الممتازة قد تترتب لها ميزة فيما يتعلق بالمدة ، اذ قد يتفق المستثمرون والمنشأة المصدرة للأسهم على قيام المنشأة بسداد قيمة الأسهم الممتازة خلال مدة تتفق عليها .

وبشكل عام فإن الاسهم الممتازة تقع فى مرتبة متوسطة بين الديون والاسهم العادية . فهى من ناحية ترتب تكلفة ثابتة وقد تكون محددة المدة مثلها فى ذلك مثل الديون (السندات مثلا) فى حين انها ترتب لصاحبها الحق في التصويت وامتلاكة جزء من اصول المنشأة بقيمة ما يمتلكه من اسهم مثلها فى ذلك مثل الأسهم العادية . وعلى ذلك فأن هذه الوسيلة من التمويل لا يتم اللجوء اليها الا فى ظروف خاصة .

٣/٣/١٦ العوامل المؤثرة على استخدام الأسهم الممتازة فى الحصول على التمويل طويل الأجل

أو ضحنا فيما سبق ان المشكلة فى التمويل عن طريق الديون هى وجود أعباء ثابتة فى مواقيت محددة يجب على المنشأة المصدرة توفير النقدية اللازمة لسدادها .

من ناحية أخرى فإن التمويل عن طريق حق الملكية بإستخدام الأسهم العادية قد لا يكون ممكنا فى جميع الأحوال إما لارتفاع التكلفة أو لعدم القدرة على ذلك نتيجة وجود مشاكل قانونية معينة أو فقد السيطرة على إدارة المنشأة .فإذا نظرنا الى الأسهم الممتازة فى ضوء هذا الأطار نجد انها تسبب النوعين من المشاكل الخاصة بكل من الأسهم العادية والديون .. فمن ناحية فهى ترتب أعباء ثابتة ومن ناحية أخرى تعطى لصاحبها حقوقا أكثر من حقوق المساهم العادى . ولذلك فإن أصدار الأسهم الممتازة يجب أن يتم التعامل معها بنوع من الحرص خشية التأثير على موقف المساهمين العاديين بشكل خطير وما يترتب على ذلك من أثار مالية مدمرة قد تكون نتيجة رغبة حملة الأسهم العادية حينئذ فى التخلص من أسهمهم ببيعها فى بورصة الاوراق المالية مما يخفض أسعارها ويؤثر على موقف الشركة فى السوق المالية .ايضا قد يؤثر ذلك على موقف الدائنين لأظهار الشركة فى موقف ضعيف ماليا . وبشكل عام يمكن القول بأن المشروع يستطيع الأعتماد على الأسهم الممتازة فى الحصول على التمويل طويل الأجل فى ضوء توافر العوامل التالية:

١٦/٣/٣/١ استقرار نشاط البيع فى المنشأة واستقرار العلاقة بين حجم المبيعات والدخل من المبيعات . وبما يمكن المنشأة من توفير التدفقات النقدية الداخلة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة الخاصة بنسبة أرباح الاسهم الممتازة وكذلك قيمة سداد الاسهم الممتازة فى التاريخ المتفق علية ان كان هناك اسهم ممتازة من حيث المدة.

١٦/٣/٣/٢ ان يكون الأتجاه العام لمؤشرات الربحية الخاصة بالشركة متجها الى الارتفاع فى المستقبل وبما يؤكد ضمان الحقوق الخاصة بحملة الأسهم العادية حتى لا يتأثر موقفهم سلبيا بإصدار الأسهم الممتازة .

١٦/٣/٣/٣ ان يكون هناك اتجاها فى المنشأة بتخفيض نسبة المديونية عن طريق أحلال الاسهم الممتازة محل جزء من الديون وذلك لأصلاح الهيكل المالى للمنشأة . اذ أنه على الرغم من وجود أعباء ثابتة خاصة بالأسهم الممتازة إلا ان حامل السهم الممتاز يعتبر من ملاك المشروع .

١٦/٣/٣/٤ واخيرا قد يتم اصدار الاسهم الممتازة اذا كان هناك رغبة لدى ادارة المشروع فى تخفيض سيطرة المساهمين العادين على ادارة المنشأة فقد يتم اللجوء الى اصدار اسهم ممتازة وخاصة تلك التى يكون لها ميزة من حيث التصويت .

٤/١٦ تذكر أن

أولا : تعتبر السندات والأسهم الممتازة من المصادر الهامة للتمويل طويل الاجل.

ثانيا : يمكن تعريف السند بانه ورقة مالية لها قيمة اسمية ومعدل عائد على الكوبون وتاريخ استهلاك وهناك ثلاثة انواع من عائد السند يمكن اخذها فى الأعتبار

- العائد السنوى للسند : وهو العائد الذى يعتبر محصلة لحاصل ضرب معدل العائد على الكوبون × القيمة الأسمية للسند .
- العائد الحقيقى للسند : ويمكن الحصول عليه عن طريق قسمة العائد السنوى للسند على القيمة السوقية للسند .
- العائد لتاريخ الأستهلاك وهو عبارة عن القيمة الحقيقية للتدفقات النقدية حتى تاريخ أستهلاك السند .

وهناك نوعين اساسين للسندات وهى السندات المضمونة التى ترتب لحاملها حقا او امتيازا معينا وأخرى غير مضمونة .

ثالثا : ويمكن تعريف السهم الممتاز بأنه ورقة مالية لها قيمة اسمية وقيمة سوقية ويتقرر لحاملها حقوقا او امتيازات تفوق ما هو مقرر من حقوق وأمتيازات لحامل السهم العادى . وتختلف الحقوق والأمتيازات من نوع من الأسهم لاخر فقد يكون أمتيازا من حيث الدخل ، الضمان ، التصويت ، القابلية للتحويل ، مدة السداد . وأخيرا فإنه يتم اللجوء لهذا النوع كمصدر للتمويل فى المجالات التالية :

١- أستقرار نشاط البيع

٢- أرتفاع مؤشرات الربحية

٣- اتجاه نسبة المديونية للأنخفاض

٤- تخفيض سيطرة المساهمين على الشركة

٥/١٦ أسئلة الوحدة السادسة عشر

اجب على الأسئلة التالية:

أولا : حدد العبارات الصحيحة والعبارات الخاطئة مما يلى :-

١- يعتبر السند احد الوسائل التي تمكن من حصول المنشأة على إحتياجاتها المالية قصيرة الأجل .

٢- يعرف السند بأنه ورقة مالية لها قيمة سوقية ومعدل فائدة وتاريخ استحقاق محدد.

٣- لا يوجد اختلاف بين السند المضمون والسند الغير المضمون من حيث الأمتيازات المترتبة لكل منهما .

٤- يعبر العائد السنوى للسند عن العلاقة بين معدل العائد على الكوبون والقيمة السوقية للسند .

٥- يعبر العائد الحقيقى للسند عن العلاقة بين القيمة الأسمية والعائد السنوى للسند .

٦- يعبر العائد لتاريخ الأستهلاك عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخاصة بالعائد السنوى للسند لتاريخ الأستهلاك ولا يشمل ذلك قيمة استهلاك السند .

٧- يعتبر السند مضمونا اذا ترتب على إمتلاك السند حقا او امتيازامعينا لحامل السند

٨- يعتبر السند غير مضمونا عندما لا يوجد اى ضمان لمالك السند سوى شهادة الإكتتاب فى السند فقط .

٩- يتم اللجوء الى السندات كوسيلة للحصول على الأحتياجات المالية طويلة الأجل إذا كان هناك أستقرار فى الأمور المالية للمنشأة ، وأتجاه أسعار الفائدة للارتفاع واخيرا ان تكون نسبة المديونية معتدلة .

١٠- يعتبر السهم الممتاز احد الوسائل التى يمكن أن تستخدمها المنشأة فى الحصول على احتياجاتها المالية متوسطة الأجل .

١١- يعبر السهم الممتاز عن الورقة المالية التى تتفوق على الأوراق المالية الأخرى فى السوق .

١٢- توجد اسهم ممتازة فقط من حيث الدخل .

ثانيا : أكتب مذكرات مختصرة فيما يلى :

١- السند كوسيلة للحصول على الأحتياجات المالية طويلة الأجل .

٢- عائد السند.

٣- أنواع السندات .

٤- الاسهم الممتازة كأحد وسائل التمويل طويل الأجل .

٥- أنواع الاسهم الممتازة .

ثالثا : ترغب أحد الشركات فى الحصول على تمويل طويل الأجل قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه . وقد قامت الشركة بإصدار سندات لتغطية هذا المبلغ وبقيمة أسمية ٢٠٠٠ جنيه للسند . وقد حدد معدل العائد على الكوبون بنسبة ١٥ ٪ هذا وقد بلغت القيمة السوقية للسند عند التداول ٢٥٠٠ جنيه .

المطلوب:

١- حساب العائد السنوى للسند .

٢- حساب العائد الحقيقى للسند .

٣- لماذا يختلف معدل العائد على الكوبون عن معدل العائد الحقيقى .

المراجع

١- جميل احمد توفيق ، مذكرات فى الأدارة المالية ، (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٥)

٢- جميل توفيق ، على شريف ، الادارة المالية ، (القاهرة : المكتب العربى الحديث ، ١٩٨٥)

٣- حسن احمد توفيق ، التمويل والإدارة المالية فى المشروعات التجارية ، (القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٨)

٤- سيد محمد الهوارى ، الإدارة المالية - دراسة موجزة فى الأساسيات ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٢)

٥- سيد محمد الهوارى ، الإدارة المالية فى شركات القطاع العام والخاص (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٦٨)

٦- سيد محمد الهوارى ، الادارة المالية ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٥)

٧- سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات -الاستثمارات - التمويل - التحليل المالى . مدخل فى التحليل وأتخاذ القرارات ، (القاهرة . مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٦)

٨- شوقى حسين عبد الله ، التمويل الأدارى - مدخل حديث ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩)

٩- شوقى حسين عبد الله ، التمويل والأدارة المالية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨)

١٠- عبد الفتاح الصحن ، الرقابة المالية - دراسة ونقد وتحليل ، (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٩)

١١- محمد سويلم ، الإدارة المالية ، (المنصورة . جامعة المنصورة ، ١٩٩٠)

١٢- محمد عثمان اسماعيل ، الادارة المالية فى منظمات الأعمال مدخل لأتخاذ القرارات المالية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨).

١٣- محمد عثمان اسماعيل ، اساسيات التمويل الأداري ، (القاهرة : دار النهضة العربية ،١٩٨٦)

١٤- محمد عبد العزيز عبد الكريم ، الادارة المالية فى المشروع ، (القاهرة : التجارة للتعاون للطبع والنشر ، ١٩٨٣)

١٥- محمد عفيفى حموده ، مبادئ التحليل المالى ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩)

١٦- محمد صالح الحناوى ، الادارة المالية ، (الأسكندرية : دار الجامعات العربية ، ١٩٨٨)

١٧- محمد عثمان حميد ، اساسيات التمويل الإدارى ، (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٨٣)

١٨- محمد عفيفى حموده ، التحليل المالى ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١)

١٩- محمد عثمان حميد ، الإدارة المالية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٦)

٢٠- يسرى خضر ، التمويل والأدارة المالية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٥)

(1) Archer Stephen H. Finance : the Theary of Finance (N.y:Mac millan, 1976)

(2) Ayres . Frank , " Theory and Problems of Mathematics of Finance " , (N.Y: McGraw - Hill , 1968)

(3) Briston , R.J.,;Introduction to accountancy & Finance ,

(London : Macmillan , 1981).

(4) Buckley . Adrian , Multinational Finance , (N.Y: Heritage Publ.,1987)

(5) Byland , Terry . , Understanding Finance, (London : Harrap, 1988)
.

(6) Carter H., Applied economics in banking & finance,(Oxford: Oxford university , 1984 .)

(7) Cissell , Robert . , Mathematics of finance , (Dallas : Houghton Mifflin , 1978).

(8) Dauter , Carl A . , Principles of finance , (N . Y: south western , 1975)

(9) Fogiel , M., Problem solver In Business Accounting & Finance , (N.Y.:R.E.A, 1987)

(10) Foster , C.D., Politics, Finance & The Role of Economics , (London : George Auen &urwin 1971)

(11) Fred Weston , J.(The scope &Methodology of Finance. (Englewood cliffs : Prentice - Hall , 1960)

(12) Feter B.Kenen , International Trade & Finance , (London : Cambridge Univ. 1975)

(13) Gallinger , george W.,Liquidity Analysis & Management ,(Wesley: P. Basil Healey , 1987)

(14) Gup , Benton E., Financial Intermediaries An Introduction , (Boston . B.E. Gup , 1976)

(15) Giorgio P . S Zego , Mathematical Methods In Investment , (Amesterdam: North - Helland Publishing , 1972) .

(16) Hurmned, Paul M, Mathematics of finamce), (N.Y, McGraw-Hill, 1956).

(17) Hall, Peter,J., Elements of Banking , (London : Longman , 1987)

(18) Hull, John., Options , Futures & other derivative securities , (Englewood cliffs : Prentice , 1989)

(19) Hunt , Pearson , Basic Business Finance , (Homewood: Richard . D .Irwin , 1985)

(20) Keith Butters , william E . F .,: Case Problems in finance , (Homewood Irwin , 1987)

(21) Martin M . G .,: Computer based Education in banking & finance , (Amesterdam North , 1986)

(22) Miller , Ross M ., Computer . Aided Financial Analysis , (N.Y: Adpison - wesley Pub , 1990)

(23) Partington , I . , Applied Economics In Banking & finance ,(N.Y Oxford University Press , 1989)

(24) R.J. Lister , Studies In Optimal Financing , (London : Macmillan , 1973)

(25) Stephen Finglewski , ; Financial options : From theorey to Practice, (Homewood Irwin , 1990)

(26) Sandford , C.T., Economies of Public Finance, Oxford - Pergument Press, 1969)

(27) Sengupta , Arjun , Commodities Finance & trade ,(London : Frances Printer , 1980)

(28) Sheth, Jagdish N., Global Financial Perspectives(cincinnati : South-western Publ.,1989)

(29) Stevenson, Richard A.,Fundamentals of finance (N.Y:McGraw-Hill,1980)

(30) Stonehill, Arthur I. ,Finance, (Homewood :Irwin, 1987)

(31) Watts , B.K.R, Elements of Finance for Managers,(London: Macdonald & Evans, 1976)

(32) Zima ,Petar, Contemporary Mathematics of finance, (N.Y McGraw - Hill , 1984)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٩٣/٩٧٥٩
ISBN
977-223-140-9

التخطيط المالى

